خلاصة النحو

تأليف

الفقيه الأصولي والمحدّث الرجالي

السيّد حسن الصدر الكاظمي

(ت ١٣٥٤هـ)

تحقيق

أمير بلوكي النيسابوري

مؤسسة الذريعة لإحياء التراث الشيعي

خلاصة النحو

تأليف

الفقيه الأصولي والمحدّث الرجالي

السيّد حسن الصدر الكاظمي

(ت ١٣٥٤هـ)

تحقيق

أمير بلوكي النيسابوري

مراجعة وتدقيق

مؤسسة الذريعة إلى إحياء تراث الشيعة

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسّسة الذريعة إلى إحياء تراث الشيعة
النجف الأشرف

الكتاب: خلاصة النحو
تأليف: السيّد حسن الصدر الموسويّ الكاظميّ (ت ١٣٥٤ هـ)
تحقيق: الشيخ أمير بلوكي النيسابوري
مراجعة وتدقيق ونشر: مؤسّسة الذريعة إلى إحياء تراث الشيعة
الطبعة: الأولى؛ ١٤٤٤ هـ / ٢٠٢٣ م / ١٤٠٢ ش
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٥١١) لسنة ٢٠٢٣ م
ردمك: ٢-٣١-٦٧٥-٩٩٢٣-٩٧٨

مؤسّسة الذريعة إلى إحياء تراث الشيعة ٢
torath_alshia
torah_alshia@gmail.com
+ 9647839545540

الإهداء

إلى سيدة نساء العالمين في وقتها

إلى التي تشتاق إليها الجنة

إلى سابقة نساء العالمين إلى الإيمان بالله وبرسوله

إلى التي صدّقت الرسول إذ كذّبه الناس وآمنت به إذ كفروا

إلى صدّيقة هذه الأُمة، وأوّلها إيمانا بالله، وتصديقا بكتابه، ومواساة لرسوله

إلى التي أقرأها جبرئيل السلام من الله

إلى التي بشّرها الله ببيت في الجنة من قصب لا صخب ولا نصب

إلى أحبّ زوجات النبي إليه وأفضلهن والتي لم يتزوج عليها النبي في حياتها

إلى التي سميت في الإنجيل بالمباركة ومؤنس مريم في الجنة

إلى أمّ الزهراء وجدّة الحسن والحسين ووعاء الإمامة

إلى أمي وأم المؤمنين جميعا

إلى السيّدة الجليلة الطاهرة الغرّاء **خديجة الكبرى** بنت خويلد

سلام الله عليها وعلى بعلها رسول الله وعلى ابنتها سيّدة نساء العالمين وعلى صهرها

علي أمير المؤمنين وسيّد المسلمين وعلى أبنائها الأئمّة الطاهرين

كلمة المؤسسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم وغاصبي حقوقهم ومُنكِري فضائلهم وناصبي شيعتهم إلى يوم الدين

السلام على صاحب يوم الفتح وناشر راية الهدى

أما بعد، فهذا هو الإصدار الثاني من سلسلة إصدارات مؤسسة (**الذريعة إلى إحياء تراث الشيعة**)، وهي مؤسّسة مستقلّة تمّ تأسيسها سنة ١٤٤٣ هـ في ذكرى وفاة الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩ هـ)؛ تهتمّ بتحقيق ونشر التراث الشيعيّ إلكترونيّاً وورقيّاً.

وسبق أن وفّقنا الله تعالى لطباعة كتابنا الأوّل (**تكاليف الأنام في غيبة الإمام**)، واليوم وفّقنا لإكمال الكتاب الثاني ألا وهو كتاب (**خلاصة النحو**) للعلّامة السيّد حسن الصدر (ت ١٣٥٤ هـ).

وقد رسم المؤلّف في ما كتبه بخطّه على ظهر الصفحة الأولى من نسخة الكتاب دوافع التأليف ومنهجيته في هذا الكتاب، فقال: «هذا كتاب خلاصة النحو؛ قد هذَّبتُ فيه مباحثَه، وفتحتُ غوامضَه، ونَهَجتُ في ترتيبه

منهجَ ابن مالك في الألفيَّة، وأودعتُه أبكار الأفكار، ومحاسن الأنظار، فصارَ دستوراً في هذا الفنّ، أهلٌ لأنْ يعكف عليه طلّاب علم النحو، ويطلبه طلّابه».

نسأل الله تعالى أن يتقبّل منّا هذا العمل المتواضع، وأن يوفّقنا للمزيد، إنّه فعّال لما يريد.

أمير بلوكيّ النيسابوريّ

م. مؤسسة الذريعة إلى إحياء تراث الشيعة

١٠ رمضان المبارك ١٤٤٤ هـ

مقدّمة التحقيق

وهي تشتمل على فصلين:

الفصل الأوّل: في المؤلِّف وما يتعلّق به.

الفصل الثاني: في المؤلَّف وما يتعلّق به.

الفصل الأوّل: ترجمة المؤلّف

بقلم العلّامة المحقّق السيّد أحمد الإشكوريّ ـ حفظه الله تعالى ـ .

اسمه ونسبه

السيّد حسن الصدر الكاظميّ

أبو محمد السيد حسن بن الهادي بن محمد علي بن صالح بن محمد بن إبراهيم شرف الدين بن زين العابدين بن نور الدين علي بن علي بن الحسين بن محمد بن الحسين بن علي بن محمد بن أبي الحسن بن محمد بن عبدالله بن أحمد بن حمزة الأصغر بن سعد الله بن حمزة الأكبر بن محمد أبي السعادات بن أبي الحرث محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الحسن علي بن أبي طاهر عبد الله بن أبي الحسن محمد المحدّث بن أبي الطيب طاهر بن الحسين القطيعي بن موسى أبي السبحة بن إبراهيم الأصغر الملقّب بالمرتضى بن الإمام موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين الشهيد بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، صدرالدين الموسوي العاملي الكاظمي.

آل الصدر

«آل الصدر» أُسرة عريقة في العلم والفضل والأدب والورع والتقى والصلاح، معروفة مشهورة انتشر ذكرها بين العلماء وأرباب الفضل. وقد أنجبت جماعةً كبيرةً من فحول العلماء المفكّرين وأساطين الفقهاء المجتهدين.

أصلهم من بلاد جبل عامل من قرية «شد غيث» التي هي الآن خراب ومن قرية «معركة» وكلتاهما في ساحل مدينة «صور».

وهم متفرعون من «آل شرف الدين» الأُسرة المعروفة في جبل عامل ولا يزال أفرادهم في صور ونواحيها، وأشهرهم في العلم والآثار والتأليف المغفور له السيد عبدالحسين شرف الدين، ابن أُخت السيد الصدر المترجم له هنا.

هاجر السيد صالح بن محمد ـ والد جد السيد الصدر ـ إلى العراق في فتنة أحمد الجزار الشهيرة، وانتشر ذريته في مدن إيران والعراق كأصبهان وقم ومشهد وبغداد والكاظمية والنجف الأشرف.

اشتهرت الأُسرة بآل صدر الدين نسبة إلى عم والد السيد المترجم له، السيد صدر الدين العاملي.

وقد ترجم السيد كثيرا من أفراد الأُسرة في القسم الأول من كتابه «تكملة أمل الأمل»، كما ترجم لهم مفصلا السيد عبدالحسين شرف الدين في كتابه السائر «بغية الراغبين في آل شرف الدين» نكتفي بالإحالة إلى هذين الكتابين المطبوعين لئلا يطول بنا الكلام.

مولده ونشأته

ولد بمشهد الكاظمين عليهما السلام في ظهر يوم الجمعة التاسع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٢٧٢ هـ.

نشأ في كنف والده الكريم سيدنا الهادي منشأ كريما حبذ له العلم وهيأ له أسبابه، وقرأ على بعض أعلام الكاظمية علوم اللغة والمقدمات على المناهج الدارجة آنذالك في الحوزات العلمية، فقرأ على الشيخ باقر آل يس والسيد باقر الحيدري النحو والصرف وعلى الشيخ أحمد العطار المعاني والبيان وعلى الشيخ محمد بن الحاج كاظم وميرزا باقر السلماسي المنطق.

وتتلمذ في الفقه والأصول سطحا على أبيه، وأكمل قراءة كتبهما وهو في الثامن عشرة من سني حياته، وبدت ـ وهو في مقتبل الشباب ـ على مخائله آثار التفوق العلمي، ففشي ذكره في أيام التحصيل على ألسنة الخاصة والعامة.

وارتحل إلى النجف الأشرف بأمر والده في سنة ١٢٩٠ هـ وهو في الثامنة عشرة من عمره، فأكب بها على التعلم والتحصيل باذلا أقصى جهده في أخذ العلم من كبار شيوخها، فقرأ علمي الفلسفة والكلام على الشيخ محمد باقر الشكي وبعد وفاته على الشيخ محمد تقي الكلبايكاني والشيخ عبدالنبي الطبرسي. واستفاد الفقه والأصول وسائر العلوم الدينية من محضر سائر الأساتذة والشيوخ كالميرزا محمد حسن المجدد الشيرازي والميرزا حبيب الله الرشتي والشيخ محمد حسين الكاظمي والمولى محمد الفاضل الإيرواني

والحاج ملا علي بن الخليل الطهراني والسيد مهدي القزويني والشيخ محمد اللاهيجي وملا أحمد التبريزي.

وفي سنة ١٢٩٧ هـ هاجر إلى سامراء حيث كان ارتحل إليها في سنة ١٢٩١ هـ الإمام المجدّد الميرزا محمد حسن الشيرازي رحمه الله وكوّن بها حوزة علمية استقطبت كثيرا من أفاضل العلماء والمشتغلين، وكان السيد الصدر قد جاء إلى سامراء في سنة ١٢٩٢ هـ وبقي بها سنة ونصفًا ولكنه رجع إلى النجف. وهذه المرة الثانية التي التحق بحوزة الإمام المجدّد فعكف على دروسه ينتهل من نميره ولا تفوته محاضراته العلمية إلى حين وفاته سنة ١٣١٢ هـ، وكان لأُستاذه الإمام المجدّد به عناية تامة واهتم بشأنه كل الاهتمام، لما كان يرى فيه من آثار التفوق العلمي والمواصلة والمثابرة على الدراسة والتحصيل.

في حوزة سامراء

يصف السيد عبدالحسين شرف الدين فترة إقامة السيد في سامراء وصفة رقيقة لا بأس بنقله بنصه، قال:

«ورسخت بين السيد وبين كل من أبطال تلك الحوزة قواعد المودة، وتوثقت عرى المصافاة واستحصفت أسباب الولاء وأمر حبل الإخاء، فكانوا جميعا رحماء بينهم يغدون على أُستاذهم ومربّيهم ويروحون في كل يوم ولاهم لهم إلا الإيغال في البحث والإمعان في التنقيب والتقصي في التدقيق، واستبطان دخائل العلم واستجلاء غوامضه وخوض عبابه والغوص على أسراره واستخراج

مخبآته والإحاطة بفروعه وأصوله، دائبين في ذلك تارة مع أُستاذهم أوقات دروسه وأُخرى معه في غير أوقات الدرس، وكثيرا ما يكون ذلك على سبيل المناظرة فيما بينهم. وقد يكون هذا بينهم وبين من هم دونهم من تلامذتهم وغير تلامذتهم.

هذا شأن السيد صاحب العنوان وشأن أترابه منذ حلوا في سامراء حتى ارتحلوا.

وكانت إقامة السيد فيها نحوا من سبع عشرة سنة ما جف فيها لبده ولا فاتته فيها نهزة، وكان دأبه فيها تعقب خطوات أُستاذه الإمام وسائر أساتذته الأعلام، متبعة أطوار الأبطال من أركان تلك الحوزة في سامراء، مستقرئا طرائق الماضين من أساطين الإمامية، يتعرف بذلك مداخل العلماء في التحقيق والتدقيق ومخارجهم، ويتدبر أساليبهم في النقض والإبرام واستنباط الأحكام ليطبع على أفضلهم وينهج غرارا مناهج أعدهم أُسلوبا وأمثلهم طريقة، شأن من عناهم الله سبحانه بقوله: ﴿**الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾.

كانت أوقاته في سامراء مرتبة بين حضور على أُستاذه الإمام ومناظرة مع أترابه الأعلام ومحاضرة يلقيها على تلامذته وتأليف ينفرد فيه بكتابه وعبادة ينقطع فيها إلى محرابه.

وكان بينه وبين الإمام المحقق المقدس الميرزا محمّد تقي الشيرازي مذاكرة ومناظرة في وقت خاص من كل يوم استمرت اثنتي عشرة سنة.

وما برح السيد في سامراء مجدّا مجتهدأ يقظ الجنان نافذ الهمة في العلم والعمل حتى رجع إلى مسقط رأسه الكاظمية، وذلك بعد وفاة أُستاذه الإمام بعامين».

العودة إلى الكاظمية

عاد ـ أعلى الله مقامه ـ إلى الكاظمية سنة ١٣١٤ هـ مع ابن عمه السيد إسماعيل الصدر وجماعة آخرين ناوية الذهاب إلى النجف، لكن حطّ رحله بفناء جده باب الحوائج إلى الله تعالى الإمام الكاظم عليه الصلاة والسلام بأمر من والده المقدس العلامة السيد هادي الصدر ـ قدس الله روحه ـ وكانت أوقاته منقسمة بين المحراب والمكتبة والدرس والكتابة والبحث والإرشاد.

وبعد سنتين من عودته فجع بوفاة والده، فكان رزؤه به عظيما ووقع وفاته على نفسه شديدا، وبوفاته زادت مسؤولياته الإجتماعية وواجباته تجاه أهالي البلدة.

لقد كان جماعة من المؤمنين يرونه أهلا للتقليد لما لمسوه فيه من المؤهلات العلمية والدينية، ولكن كان يرجعهم بعد وفاة أستاذه المجدد الشيرازي إلى ابن عمه السيد إسماعيل الصدر، فلما توفي ابن عمه المذكور سنة ١٣٣٨ هـ ظهرت رسالته العملية «رؤوس المسائل المهمة» وعلق على رسائل أُخرى مشهورة، فأصبح بعد ذاك مرجعا زعيما رجع إليه في التقليد جماعة من أهل العراق وغيرها.

يقول السيد عبدالحسين شرف الدين عن هذه الفترة:

«وكان أعلى الله مقامه أيام سفارته وقبلها من أقوم أولياء آل محمد بمهامهم وأحوطهم على أحكامهم وأحناهم على يتاماهم ـ وكلنا نحن الشيعة يتاماهم ـ وقد ضرب أطنابه على نصرهم ووقف حياته على إحياء أمرهم، فكان لا يستوطئ في ذلك راحة ولا تفوته فرصة حتى لحقهم في دار كرامتهم عليهم السلام».

صفاته الخَلقية والخُلقية

كان ـ رحمه الله ـ ذا بسطة في العلم والجسم، طويل القامة وكثّ اللحية، بعيد مابين المنكبين، قوي البنية، بهي المنظر، وضيء الطلعة، جهوري الصوت، يتحدث بقوة يسيطر بها على مستمعيه، مع بيان فيه حلاوة وطلاوة، ومنطق فيه عذوبة ورقّة.

قال الشيخ مرتضى آل يس:

لم أر أكرم منه خلقا ولا أنبل منه فطرة، وكان ربيط الجأش صادق البأس من حماة الحقائق وممثلي الحفائظ، قد جمع ثيابه على أسد خادر.

وكان عزيز النفس أشم الأنف، لا يعنو لقهر ولا يصبر على خسف، على أنه كان متجافيا عن مقاعد الكبر نائيا عن مذاهب العجب، سلس الطباع لين العريكة سهل الجانب منسجم الأخلاق.

وكان جوادا سخيا فياضا أريحيا، ولا غرو فانه كان من قوم فجّروا ينابيع الندى وإليهم تنتهي السماحة.

وكان حادّ الذهن يقظ الفؤاد، ذكي المشاعر حديد الفهم، سريع الفطنة صادق الحدس، شاهد اللب، رؤوفا بالمؤمنين شديدا على أعداء الله، لا تأخذه في الله لومة لائم، له همة بعيدة المرمى ونفس رفيعة المصعد، تسمو به إلى معالي الأُمور فيبلغ بها الأقدار الخطيرة».

كان شفيقا رفيقا حريصا على المصالح العامة، لا يقرب رجلا لحبّ ولا يقصي آخر لكراهة ولا يحترم أحدا لعظمة، إنما المقياس عنده في كل ذلك الإيمان والخير الواقعان في الأشخاص والرجال الطائفين برواقه.

هذا مع ما كان عليه من عظيم الورع والصلاح والتقوى والعبادة والزهد والمراقبة والمجاهدة حتى عدّوه من الأوتاد الأبدال.

قال بعض واصفيه:

«كان واسع الاطلاع طويل الباع، متفنّنا في كل العلوم غزير المادة فيها مستحضرا لأغلب مطالبها، وهو من النادرين الذين جمعوا في التأليف بين الإكثار والتحقيق، فتصانيفه على كثرتها وضخامة مجلداتها وتعدد أجزائها هي الغاية في بابها، فقد كان ممعنا في تتبع آثار المتقدمين والمتأخرين من الشيعة والسنة، هذا كله بالإضافة إلى كل ذلك كان على جانب عظيم من الورع والتقوى والصلاح والزهد والعبادة ومراقبة نفسه ومجاهدتها».

صفاته في علمه وثقافته

كان ـ قدس الله نفسه ـ رُحلة في العلم متقدما في الفقه ذا إحاطة بالعلوم المتداولة في عصره، راسخ القدم في سائر علوم الكتاب والسنة، ذا بسطة في

العلوم العقلية والرياضية، ناقدا في الأدب العربي ثاقب الفكر دقيق النظر فيه، جهبذا في حوادث السنين وأحوال الماضين.

كان مثابرا في أيام شبابه وحين علا به السن، لا يعرف الراحة إلا بالمقدار الضروري الذي لابد منه. وقال الشيخ مرتضى آل يس بهذا الصدد:

«لقد كنت أسمع عن السيد زمان كان شابا قوي العضلات أنه كان لا يكاد ينام الليل في سبيل تحصيله، كما أنه لا يعرف القيلولة في النهار، ولكني بدل أن أسمع ذلك عنه في زمن شبيبته فقد شاهدت ذلك منه بأم عيني في زمن شيخوخته، وإنّ مكتبته التي يأوي إليها الليل والنهار ويجلس هناك بيمناه القلم ويسراه القرطاس لهي الشاهد الفذّ بأنّ عيني صاحبها المفتوحتين في الليل لا يطبق أجفانه الكرى في النهار، وإن جاءها الكرى فانا يحيؤها حثاثا لا يكاد يلبث حتى يزول».

كانت مجالسه مدارس سيارة، فيها ما يبتغيه الانسان الكامل من فنون العلم وضروب الحكمة، وهو واضح الأسلوب في كلامه فخم العبارة مشرق الديباجة، فكان مجالسوه ينقلبون عنه بما التمسوه من ضوال الحكمة وجزيل الفوائد العلمية والنكات الأدبية والتاريخية.

وكان ـ رضوان الله عليه ـ لا يقنع بظواهر الأشياء وقشورها، وإنما كان وثابا إلى اللباب والخلاصة. ثم إذا وصل إليها تخير منهما ما كان أشد ملائمة لعقله المترف الممتاز وذوقه الصحيح المتأنق وطبعه الرفيع الفذّ.

وهو ـ بعد ذلك ـ معروف بمناظراته الدينية ودفاعه عن الحق باللسان

والقلم، قلما يتفق مجلس يضمه مع بعض أعلام الأديان والمذاهب إلا وله الكلمة العليا ذبّا عن الدين الإسلامي والمذهب الإمامي، مع شدة العارضة وطول النفس في البحث وبعد غور الحجة.

قال الشيخ آقا بزرك الطهراني:

«رجع إلى الكاظمية فاشتغل بالتصنيف والتأليف في جميع العلوم الإسلامية من الفقه والأصول والرجال والدراية والحديث والنسب والتاريخ والسير والتراجم والأخلاق والحكمة والكلام والجدل والمناظرة والمناقب والدعاء وغيرها من فنون العلم، وكان طويل الباع واسع الاطلاع غزير المادة في تمام هذه العلوم، مستحضرة لأغلب مطالبها، وهو من النادرين الذين جمعوا في التأليف بين الإكثار والتحقيق، فتصانيفه على كثرتها وضخامة مجلداتها أجزائها هي الغاية في بابها، فقد كان ممعنا في تتبع آثار المتقدمين والمتأخرين من الشيعة والسنة موغلا في البحث عن دخائلهم وممحّصا لحقائهم ومستجليا ما في آثارهم من الغوامض ومستخرجا المخبآت بتحقيقات أنيقة وبيانات رشيقة، فقد تجاوزت تصانيفه السبعين وكلها نافعة جليلة وهامة مفيدة».

مكتبته

قال السيد عبدالحسين شرف الدين:

«ولع ـ أعلى الله مقامه ـ منذ حداثته إلى منتهى أيامه في جمع الكتب، وعنى بذلك كل العناية، وكان موفقا في تحصيل نفائسها من جميع العلوم والفنون العقلية والنقلية.

ولا غرو فقد كان يؤثر تحصيلها على بلغته ونفقة يومه، وربما باع في سبيلها الضروري من أمتعته، فاجتمع لديه بسبب ذلك من الكتب (مطبوعة ومخطوطة) ثروة طائلة، ومن جدّ وجد.

تضمنت مكتبته من نوادر الأسفار المخطوطة ما لا يوجد في أكثر المكاتب الحافلة، وربما كان فيها من الكتب القيمة ما لا يوجد في سواها، وبهذا رنّت في الأقطار وذهب سمعها في الناس، وذكرها المتتبع البحاثة جرجي زيدان في طليعة مكاتب العراق، حيث استقصى تلك المكاتب في كتابه «تأريخ آداب اللغة العربية».

وعنى السيد بهذه المكتبة، فألف لها فهرسا أسماه «الإبانة عن كتب الخزانة»، رتّبه أحسن ترتيب ووصف فيه الكتب فصوّرها ببراعته تصويرا، وله بها عناية أخرى فوق العنايات، حيث تتبعها مطالعة واستقرأها مراجعة وأوسعها إحاطة وتقصيا».

أقول: وقف السيد مكتبته العظيمة على الذرية، فأوصدت الذرية بابها على المراجعين ولم يعتنوا هم بها العناية اللازمة من التنظيف ورفع الغبار عنها، فكانت مرتعا للأرضة وتلف كثير من أعلاقها النادرة النفيسة بحيث لا يمكن الاستفادة منها بل لا يمكن فتح دفتيها ـ كما حدثني بذلك بعض من ينتمي إلى آل الصدر مصاهرة ـ وهذا إهمال لا يغتفر في عرف العلم والفضيلة، وجهل ما أشده من جهل.

يؤسفنا أن نصرّح بنهب كثير مما تبقى من هذه المكتبة الغنية، فسطا عليها

أيدي خائنة سرقت منها ما سرقت وعرضتها للبيع في إيران وغير إيران، وقد عرض عليّ بعض مخطوطاتها النادرة للبيع ولكنني امتنعت عن شرائها تجنبا من تشجيع السارقين، بالرغم من أنني اشتري ما أشتريه لمؤسستي «مركز إحياء التراث الاسلامي»، وفيها تكون الكتب في متناول أيدي الباحثين والمحقّقين ولا تُختزن عُرضةً لاتلاف الأرضة.

مشايخه في الرواية

مشايخ السيد في الرواية على صنفين، منهم من يروي عنهم بطريق السماع والقراءة، ومنهم من يروي عنهم بطريق الإجازة المكتوبة.

فمن الأول:

١ـ ميرزا محمد حسن المجدّد الشيرازي.

٢ـ الحاج ميرزا حبيب الله الرشتي.

٣ـ الشيخ محمد حسين بن الشيخ هاشم الكاظمي النجفي.

٤ـ المولى محمد الفاضل الإيرواني.

٥ـ الشيخ محمد حسن آل يس الكاظمي.

٦ـ والده السيد هادي صدر الدين الكاظمي.

ومن الثاني:

٧ـ الشيخ ملا علي بن الخليل الخليلي الطهراني.

٨ـ الآخوند ملا حسين قلي الهمذاني.

٩ـ الشيخ محمد طه نجف، وهذان شريكا السيد في الإجازة من المولى علي بن الخليل الطهراني واستجازهما السيد تبرّكا.

١٠ـ السيد مهدي القزويني الحلي.

١١ـ ميرزا محمد هاشم الچهارسوقي الأصبهاني.

١٢ـ الحاج ميرزا حسين الخليلي الطهراني.

١٣ـ الحاج ميرزا حسين الطبرسي النوري.

المجازون عنه

أجاز السيد جماعة كبيرة من فضلاء معاصريه، باجازات بعضها مبسوطة مطوّلة لها أسماء خاصة وبعضها مختصرة، وقد انتهت إليه مشيخة الإجازة في عصره حتى قيل إنّه أجاز ما يقرب من ثلاثمائة شخص، وتحتوي إجازاته المطوّلة على فوائد وتحقيقات رجالية قيّمة.

فمن المجازين عنه:

١ـ الشيخ آقا بزرك الطهراني، أجازه بإجازة مطوّلة مفيدة في سنة ١٣٣٠هـ.

٢ـ السيد أبو الحسن الأصبهاني.

٣ـ السيد أبو الحسن النقوي اللكهنوي.

٤ـ ميرزا أبوطالب الحسيني الشيرازي.

٥ـ ميرزا أبو عبدالله الزنجاني.

٦ـ ميرزا أبو الهدى ابن أبي المعالي الكرباسي الأصبهاني.

٧ـ الشيخ جعفر بن الحسن القرشي.

٨ـ الشيخ حبيب المهاجر العاملي.

٩ـ الشيخ حبيب الله آية الله الخراساني.

١٠ـ السيد حسين بن محمد رضا الأصبهاني، أجازه في سنة ١٣٣٥ هـ.

١١ـ الشيخ ميرزا حيدر قلي سردار الكابلي، وسمى إجازته «اللمعة الحيدرية».

١٢ـ الشيخ ذبيح الله المحلاتي.

١٣ـ الشيخ راضي آل يس.

١٤ـ الشيخ آقا رضا أبوالمجد الأصبهاني، أجازه ليلة السبت ١٤ ذي القعدة سنة ١٣٣٣ هـ.

١٥ـ السيد رضا الهندي.

١٦ـ السيد شبير حسن الجنفوري الفيض آبادي.

١٧ـ السيد شهاب الدين النجفي المرعشي، أجازه بأربع إجازات إحداها مفصّلة من دون تأريخ ومختصرات بتواريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٣٩ هـ و٢١ شعبان سنة ١٣٣٩ هـ و١٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٧ هـ.

١٨ـ الشيخ صالح بن أحمد آل طعان البحراني.

١٩ـ السيد صدر الدين بن إسماعيل الصدر، وسمّى إجازته «الطبقات في الرواة ومشايخ الإجازات».

٢٠ـ السيد صدر الدين بن جواد الصدر العاملي، أجازه بإجازة متوسطة في سابع ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ هـ.

٢١ـ الشيخ عباس بن حاجي الطهراني.

٢٢ـ السيد عباس بن مرتضى العظيم آبادي.

٢٣ـ السيد عبدالحسين شرف الدين العاملي.

٢٤ـ الشيخ علي بن إبراهيم القمي.

٢٥ـ ميرزا علي أصغر الملكي التبريزي.

٢٦ـ السيد علي نقي النقوي اللكهنوي، أجازه في ١١ شوال سنة ١٣٤٦ هـ.

٢٧ـ ميرزا عناية الله الأخباري.

٢٨ـ الحاج ميرزا فضل الله شيخ الاسلام الزنجاني، أجازه في ٢٥ رجب سنة ١٣٣٩ هـ.

٢٩ـ الشيخ محمد بن طاهر السماوي النجفي، أجازه بإجازة مبسوطة في سنة ١٣٣٢ هـ.

٣٠ـ ميرزا محمد بن على أكبر القمي، أجازه سنة ١٣٣٢ هـ.

٣١ـ الشيخ محمد بن محمد علي الخوانساري.

٣٢ـ الشيخ محمد باقر بن آقا نجفي الأصبهاني، مشارك في الإجازة مع السيد صدر الدين الصدر في إجازته «الطبقات».

٣٣ـ الشيخ محمد حسين الغروي الأصبهاني، أجازه بإجازة مبسوطة سنة ١٣٤٧ هـ.

٣٤ـ الشيخ محمد رضا آل يس.

٣٥ـ الشيخ محمد رضا البهاري الهمذاني.

٣٦ـ السيد محمد صادق بحر العلوم النجفي.

٣٧ـ الشيخ محمد علي الأردوبادي، أجازه سنة ١٣٣٦ هـ.

٣٨ـ الشيخ محمد علي القمي، أجازه سنة ١٣٣٦ هـ.

٣٩ـ الشيخ محمد علي النجار، أجازه في سنة ١٣٥٤ هـ.

٤٠ـ محمد علي بن إسماعيل الصدر.

٤١ـ الشيخ محمد كاظم الشيرازي.

٤٢ـ السيد محمد مرتضى الجنفوري الهندي، أجازه بإجازة مبسوطة سماها «بغية الوعاة في طرق طبقات مشايخ الإجازات».

٤٣ـ السيد محمد هادي الميلاني.

٤٤ـ الشيخ مهدي بن محمد علي ثقة الاسلام المسجد شاهي الأصبهاني، وسمّى إجازته «اللمعة المهدية إلى الطرق العلية».

٤٥ـ الشيخ هادي بن عباس كاشف الغطاء النجفي، أجازه سنة ١٣٣٥ هـ.

٤٦ـ السيد ميرزا هادي بن على البجستاني الحائري، أجازه في تاسع رجب سنة ١٣٣١ هـ.

٤٧ـ السيد هبة الدين محمد علي الشهرستاني.

مؤلفاته

١ـ آداب الحج وأسراره، كتبه لأخيه السيد محمد حسين الصدر حين تشرفه للحج.

٢ـ إباحة الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر، احتج فيه بأحاديث من الصحاح الستة.

٣ـ إبانة الصدور في موقوفة ابن أذينة المأثور، في إرث ذات الولد من الرباع.

٤ـ الإبانة عن كتب الخزانة، فهرس لمكتبته، منسوب إلى ولده السيد علي الصدر.

٥ـ إثبات الرجعة، جامع لأحاديث الرجعة.

٦ـ أحكام الشكوك غير المنصوصة.

٧ـ إحياء النفوس بآداب السيد ابن طاوس، ملتقطات من كلمات السيد في مؤلفاته.

٨ـ الإخفات بالتسبيحات في الركعتين الأخيرتين.

٩ـ الانتخاب القريب من التقريب، منتخب من «تقريب التهذيب» لابن حجر العسقلاني، طبع قم سنة ١٤٣٢ هـ بتحقيق الدكتور ثامر كاظم الخفاجي.

١٠ـ أنموذج محاسن الوسائل في معرفة الأوائل، أتمّه سنة ١٣٣٤ هـ.

١١ـ البراهين الجلية في ضلال ابن تيمية، ويسمى أيضا «تنصيصات كبار علماء الأشعرية على زيغ أحمد بن تيمية».

١٢ـ بعض مسائل الوقف.

١٣ـ بغية الوعاة في طرق طبقات مشايخ الإجازات، إجازة مبسوطة للسيد محمد مرتضي الجنفوري الهندي، تمّت يوم عرفه سنة ١٣٢٦ هـ، وهي مطبوعة.

١٤ـ بهجة النادي في أحوال أبي الحسن الهادي، في ترجمة والده.

١٥ـ البيان البديع في أنّ محمد بن إسماعيل هو ابن بزيع.

١٦ـ تأسيس الشيعة الكرام لعلوم الاسلام، طبع ببغداد سنة ١٣٧٠ هـ.

١٧ـ تبيين الإباحة للمصلين، حكم المشكوك من اللباس.

١٨ـ تبيين الرشاد في لبس السواد على الأئمة الأمجاد، رسالة فارسية.

١٩ـ تبيين مدارك السداد بين المتن والحواشي لنجاة العباد، خرج منه كتاب الطهارة ومقدار من الصلاة.

٢٠ـ تحصيل الفروع الدينية في فقه الإمامية.

٢١ـ تحية أهل القبور بالمأثور.

٢٢ـ ترجمة محمد بن إسماعيل، اسمه «البيان البديع».

٢٣ـ تطهير المياه، رسالة.

٢٤ـ تعارض الإستصحابين، رسالة.

٢٥ـ تعريف الجنان في حقوق الإخوان.

٢٦ـ تعليقة على رسائل الشيخ الأنصاري، اسمها «وسائل الرسائل».

٢٧ـ تعليقة على رسالة التقية للشيخ الأنصاري.

٢٨ـ تعليقة على كتاب الصلاة للشيخ الأنصاري، مبسوطة في صلاة الجماعة.

٢٩ـ تعليقة على كتاب الطهارة للشيخ الأنصاري، مباحث المياه.

٣٠ـ تعليقة على منتهى المقال في علم الرجال.

٣١ـ تقوي العالي بالسافل، رسالة.

٣٢ـ تكملة أمل الآمل، طبع القسم الأول منه في قم سنة ١٤٠٦ بتحقيق السيد

أحمد الحسيني، وطبع كاملا في بيروت سنة ١٤٢٩ هـ بتحقيق الدكتور حسين علي محفوظ وعبد الكريم الدباغ وعدنان الدباغ، في ستة أجزاء.

٣٣ـ توضيح مدارك السداد والحواشي لكتاب نجاة العباد.

٣٤ـ حجية الظن في أفعال الصلاة.

٣٥ـ جامع أخبار الغيبة، أنظر «النصوص المأثورة».

٣٦ـ حاشية أمل الآمل، كتبها قبل تأليف «تكملة أمل الآمل».

٣٧ـ حاشية تلخيص الأقوال، للأسترابادي.

٣٨ـ حدائق الوصول في بعض مسائل الأصول، في مشكلات مسائل أصول الفقه.

٣٩ـ الحقائق في حديث خير الخلائق، وهو في فضائل أهل البيت عليهم السلام على ترتيب الحروف، منتخبة من «الجامع الصغير» للسيوطي و«كنوز الحقائق» للمناوي.

٤٠ـ حكم ماء الاستنجاء.

٤١ـ حكم ماء الغسالة.

٤٢ـ خلاصة النحو، أتمّه في ثالث ذي الحجة سنة ١٣٣٥ هـ.

٤٣ـ الدر النظيم في مسألة التتميم، يريد تتميم الماء كرا بماء نجس.

٤٤ـ الدرر الموسوية في شرح العقائد الجعفرية، شرح قسم العقائد من كتاب «كشف الغطاء» للشيخ جعفر الجناجي النجفي.

٤٥ـ ذكرى ذوي النهى في حرمة حلق اللحى، طبع ببغداد سنة ١٣٤٣ هـ.

٤٦ـ ذكرى المحسنين، ترجمة السيد محسن الأعرجي الكاظمي، طبع بأول «وسائل الشيعة» للأعرجي سنة ١٣٢١ هـ.

٤٧ـ ردّ فتاوى الوهابيين، طبع ببغداد سنة ١٣٤٤ هـ و١٣٤٥ هـ.

٤٨ـ الرسائل في أجوبة المسائل.

٤٩ـ رسالة في أنّ مؤلف مصباح الشريعة هو الشيخ سليمان الصهرشتي.

٥٠ـ سبيل الرشاد في شرح نجاة العباد، مجلد ضخم في مباحث المياه.

٥١ـ سبيل الصالحين ونهج السالكين، في السير والسلوك، ألّفه سنة ١٣١٥ هـ، وطبع بتبريز سنة ١٣٣٢ هـ.

٥٢ـ سبيل النجاة في فقه المعاملات.

٥٣ـ السير والسلوك، رسالة.

٥٤ـ شرح وسائل الشيعة، خرج منه مجلدات.

٥٥ـ شروط الشهادة على الرضاع.

٥٦ـ الشكوك غير المنصوصة، رسالة.

٥٧ـ الشك في الصلاة، غير رسالته السابقة ظاهرًا.

٥٨ـ الشيعة وفنون الإسلام، مختصر كتابه «تأسيس الشيعة»، طبع بصيدا سنة ١٣٣١ هـ.

٥٩ـ صحيح الخبر في الجمع بين الصلاتين في الحضر.

٦٠ـ الطبقات في الرواة ومشايخ الإجازات، إجازة مطولة كتبها للسيد صدر الدين بن إسماعيل الصدر والشيخ محمد باقر الأصبهاني.

٦١ـ عدد من خرج إلى حرب الحسين عليه السلام، ألّفه سنة ١٣٣٤ هـ.

٦٢ـ عمر وقول هجر.

٦٣ـ عيون الرجال، فرغ منه سنة ١٣٣١ هـ، وطبع بلكهنو.

٦٤ـ الغالية لأهل الأنظار العالية، عربية وفارسية مطبوعة ببغداد سنة ١٣١٥ هـ.

٦٥ـ الغرر في نفي الضرار والضرر.

٦٦ـ الفرقة الناجية.

٦٧ـ فصل القضا في الكشف عن حال فقه الرضا.

٦٨ـ قاطعة اللجاج في إبطال طريقة أهل الإعوجاج، في ردّ الأخباريين.

٦٩ـ كشف الإلتباس عن قاعدة الناس، يعني قاعدة «الناس مسلّطون على أموالهم وأنفسهم».

٧٠ـ كشف الظنون عن خيانة المأمون.

٧١ـ كشف النقاب عن رسالة الاستصحاب للشيخ الأنصاري، تعليقة ألفت سنة ١٣٠٨ هـ.

٧٢ـ اللباب في شرح رسالة الاستصحاب للشيخ الأنصاري.

٧٣ـ لزوم قضاء مافات من الصوم في سنة الوفاة.

٧٤ـ اللمعة الحيدرية في الطرق العليّة للشيعة الإمامية، إجازة كبيرة كتبها لميرزا حيدر قلي خان سردار الكابلي في ليلة السبت ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨هـ.

٧٥ـ اللمعة المهدية إلى الطرق العلية، إجازة مبسوطة كتبها للشيخ مهدي

المسجدشاهي الأصبهاني، وأتمّها في يوم السبت ثامن عشر صفر سنة ١٣٢٩ هـ.

٧٦ـ اللوامع الحسينية في الأصول الفقهية.

٧٧ـ الماء المضاف، رسالة.

٧٨ـ مجالس المؤمنين في وفيات الأئمة المعصومين، في مجلدين.

٧٩ـ محاربو الله ورسوله يوم الطفوف، رسالة في عدد من حضر كربلاء.

٨٠ـ محاسن الرسائل في معرفة الأوائل.

٨١ـ مختلف الرجال، طبع بالهند.

٨٢ـ المراقبة، رسالة وجيزة.

٨٣ـ المسائل المهمّة، رسالة عملية طبعت في بغداد وغيرها.

٨٤ـ المسائل النفيسة، رسالة عملية طبعت في بغداد وغيرها.

٨٥ـ مصابيح الإيمان في حقوق الإخوان.

٨٦ـ مطاعن علماء الجمهور بعضهم على بعض.

٨٧ـ مفتاح السعادة وملاذ العبادة، في المهم من الأدعية والزيارات.

٨٨ـ المناقب، أحاديث المناقب مروية عن طريق الجمهور.

٨٩ـ مناقب المعصومين عليهم السلام، مرتب على ترتيب الحروف واسمه «الحقائق في حديث خير الخلائق» كما مضى.

٩٠ـ نزهة أهل الحرمين في عمارة المشهدين، يريد النجف وكربلاء، ألفه سنة ١٣٢٤ هـ، وطبع بلكهنو سنة ١٣٥٤ هـ وبكربلاء سنة ١٩٦٥م.

٩١ـ النسي. رسالة.

٩٢ـ النصوص المأثورة على الحجة المهدي عليه السلام, ولعله هو كتابه «أخبار الغيبة» المذكور فيما سبق.

٩٣ـ نفائس المسائل، مسائل فقهية، فرغ منها في شهر رمضان سنة ١٣٣٤ هـ.

٩٤ـ نكت الرجال، جمعه من تعليقة عمه السيد صدر الدين العاملي على رجال أبي علي.

٩٥ـ نهاية الدراية، شرح وجيزة البهائي، تم سنة ١٣١٤ هـ وطبع بلكهنو سنة ١٣٢٤ هـ.

٩٦ـ نهج السداد في حكم أراضي السواد، تمّ في ليلة الأربعاء ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٣١ هـ.

٩٧ـ وسائل الرسائل، حاشية الرسائل للشيخ الأنصاري.

٩٨ـ وفيات الأعلام من الشيعة الكرام، غير تامّ في التأليف.

٩٩ـ هداية النجدين وتفصيل الجندين، شرح حديث جنود العقل والجهل.

وفاته

توفي ـ رضوان الله عليه ـ ببغداد عصر يوم الخميس الحادي عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٥٤ هـ، وشيع جثمانه إلى الكاظمية تشييعا منقطع النظير قيل إنّه حضره مائة ألف مشيع من مختلف الطبقات، فيهم العلماء الأعلام والأفاضل من الطلبة، كما حضر تشييعه ممثّلو الملك ورئيس الوزراء والوزراء والأعيان والنواب وكبار الموظفين، ودفن في مقبرة والده الواقعة في الصحن الكاظمي الشريف.

أذيعت أنباء وفاته في الإذاعات والصحف، وأقيمت له فواتح مزدحمة في سائر البلدان وخاصة المراكز العلمية والثقافية، وأبّنه الخطباء ورثاه الشعراء.

قال الشيخ محمد علي اليعقوبي في رثائه:

فُجـع الـوحيُ فيـك والتبيـين ... والمعـزَّى بـك الهـدى والـدينُ
وأقيمـت شـتّى المـآتم يُـتلى ... لـك فيهـا الرثـاء والتـأبينُ
ففـروعٌ تبكـي عليـه أصـولٌ ... وشـروحٌ لهـا تنـوح متـونُ
كيـف لا تُـرخَصُ الـدموع الغـوالي ... يـوم أودى عِقـدُ المعـالي الثمـينُ
يـومِ للرشـدِ والضـلالةِ فيـه ... (سَـهَرتْ أعـينٌ ونامـت عيـونُ)
يابن (صدر الدين) الذي حلَّ مثوىً ... هـو والـدّينُ في ثـراه دفـينُ
عجبـا خـفّ حـاملوك بـنعشٍ ... فيـه طـودٌ مـن الحُلـومِ ركـينُ
يلثمـون الأركـانَ منـه اسـتلاما ... والبكـا يمـلأ الفضـا والـرّنينُ
لـيس يُـدري أ أنـت شُـيّعتَ فيـه ... أم بـه الـركنُ والصـفا والحجـونُ
فكـأنّ الأنـامَ أمـواجُ بحـرٍ ... وكـأنّ الأعـلامَ فيهـا سـفينُ
سِـرتَ مـا بينهـا كأنَّـك بـدرٌ ... حجبَـتْ نـورَه السـحابُ الجـونُ
قـد خشـينا عـلى الـدموع نفـاذا ... فاسـتمدّتْ مـن القلـوبِ الجفـونُ
قـد خـدمتَ الهـدى ثمـانين عامـا ... لم تعـض مـن سـواك عنهـا مئـينُ
كـان يلـق الخطـوبُ فيـك ومـن بعـ ... دك جُـذَّت شمالُـه واليمـين
كنـتَ في كـلّ حَلبـةٍ لا تجـارى ... كيـف يجـري مـع الجـواد هَجِـينُ

وجميــع الفنــون مــن كــل علــمٍ ... رُزئــت فيــك والعلــومُ فنــونُ
كنــتَ دون الهــدى حســاماً ولكــن ... أرهــف اللهُ حــدَّه لا القيــونُ
لم يــزل عاقــدا عليــك الأمــاني ... كيــف حالــتْ دون الأمــاني المنــونُ
إن تلــك الآثــار في الــدهر أضــحت ... غــررا تســتنير وهــو جبــينُ
فــلَّ منــك الــردى صــفيحة عــزٍّ ... لــيس تنبــو وصــعدة لا تلــينُ
حــادث هــوّن الرزايــا قــديما ... في الــورى والحــديث عنــه شــجونُ
فــادّرِع يــا «محمــد» الصــبر فيــه ... فهــو في النائبــات درع حصــين
وحيــاضُ الحِمــام قــد وردتهــا ... أمــمٌ قيــل ذا خلــت وقــرونُ
قــد ذوت منكم أراكــةُ علــم ... بســقت للســماء منــه غصــون
عظــم الخطــب في أبيــك ولكــن ... كــلّ خطــب عــلى الصــبور يهــون
مــا بكــت أعــين المكــارم حــتى ... قــرّت اليــوم فيــك منهــا العيــونُ
كــاد ظــنّ الهــدي يخيــب ولكــن ... حققــت بـــ«المهــدي» منــه الظنــونُ
هــو بعــد الزكــي خيــر إمــامٍ ... يشــهد الــنص فيــه والتعيــينُ
وقــد استعصــم الــورى «بعــلي» ... وعــلي حبــل الإلــه المتــينُ
فيــه قــد شــدّ مــن «محمــد» أزر ... فهــو «مــوسى» وصــنوه هــارونُ
يــا بــني المصــطفى الأمــين ومــن ... فــيهمُ تجــلّى ســرُّ الهــدى المكنــونُ
مــا بــدي للــورى ســنا الحــقّ لــولا ... كســم ولا بــأن نهجــه المســنون
دمــتم للإســلام خيرحمــاة ... فبأُسْــدِ العــرين يُحمــى العــرينُ

وقال الشيخ مرتضى آل يس مؤرخا وفاته:

غبت فلا قلب خبت ناره ... كلا ولا عين عراها الوسنْ

فليت إذ فارقت هذا الحمى ... قد فارقت روحي هذا البدنْ

سكنت دار الخلد فاهنأ بها ... فهي لعمرو الله نعم السكنْ

إن غبتَ عن عيني فقد أصبحت ... ترمق عيناك عيون الزمنْ

غبتَ ومذ غبتَ نعاك الهدى ... أرّخ لقد غاب الزكيّ الحسنْ

(١٣٥٤ هـ)

مصادر الترجمة:

مقدمة تأسيس الشيعة، مقدمة الشيعة وفنون الإسلام، تكملة أمل الآمل ١٦٠/١، معارف الرجال ٢٤٩/١، الذريعة في مختلف الأجزاء، مصفّى المقال: ١٣١، الأعلام للزركلي ٢: ٢٢٤، معجم المطبوعات ٧٦٢/١، أعيان الشيعة ٥: ٣٢٥، معجم المؤلفين ٢٩٩/٣، مستدرك معجم المؤلفين: ٢٠٥، معجم المؤلفين العراقيين ٣٢٠/١، ريحانة الأدب ٣: ٤٢٤، علماي معاصرين: ١٧٠ ـ ١٧١، گنجينه دانشمندان ٣٠٣/٦، شهداء الفضيلة: ١٣، لغتنامه دهخدا ١٦٣/٣١، نجوم السماء ٢٦٧/٢، تراجم علماء بيت الصدر: ٤٦[1].

وللمزيد ينظر:

بغية الراغبين: ٢٧٧ ـ ٢٨٨ وهو أوسع ما كتب عن حياته، تكملة أمل الآمل

---

١. المفصّل في تراجم الأعلام ٢: ١١٨ ـ ١٣٥.

١: ١١٥ ـ ١٢٢السيرة الذاتيّة، مجلّة كتاب شيعة، العدد الخامس: ١٢٨ ـ ١٣٤، السيرة الذاتية أيضًا، ٣٠، نقباء البشر ١: ٤٤٥ ـ ٤٤٩، تكملة نجوم السماء ٢: ٢٦٧، الفوائد الرضوية: ١٢٣، مكارم الآثار ٦: ٢٠١٥، هدية الرازي: ٨٥، موسوعة طبقات الفقهاء ١٤: ١٩٤ ـ ١٩٦، مرآة الشرق ١: ٥٢١ ـ ٥٤٧، مقدمة نزهة أهل الحرمين، تاريخ آداب اللغة العربيّة ٢: ٤٨٩، الكنى والألقاب ٢: ٣٢٢، الحدائق ذات الأكمام (موسوعة العلّامة الأردوباديّ ٢: ١٢ ـ ١٧).

الفصل الثاني: نبذة عن الكتاب

رسم السيّد حسن الصدر في ما كتبه بخطّه على ظهر الصفحة الأولى من نسخة الكتاب دوافع تأليف (الخلاصة في النحو) ومنهجيته في هذا الكتاب، فذكر انّه هذَّب فيه مباحث علم النحو، وفتح غوامضه ببيان سهل يسير، وأودعه أبكار الأفكار ومحاسن الأنظار واتّبع في ترتيب هذا الكتاب ترتيب ألفيّة ابن مالك، بأسلوب مختصر غير مخل، وأنّه وضع هذا الكتاب ليعتكف عليه من أراد دراسة النحو دون توسع وتخصص، فصار دستورا في فنّ النحو، وهذا نصّه: «**هذا كتاب خلاصة النحو؛ قد هذَّبتُ فيه مباحثَه، وفتحتُ غوامضَه، ونَهَجتُ في ترتيبه منهجَ ابن مالك في الألفيَّة، وأودعتُه أبكار الأفكار، ومحاسن الأنظار،فصارَ دستورًا في هذا الفنّ، أهلٌ لأنْ يعكف عليه طلّاب علم النحو، ويطلبه طلّابه، والحمد لله الموفّق له، والصلاة على خير خلقه محمَّد وآله. الأحقر حسن صدر الدين الموسويّ الكاظميّ ـ عفى الله عنه ـ**»

نسبة الكتاب إلى مؤلّفه

لا شكّ في كون الكتاب من تأليفاته؛ لأمور:

١ـ فقد حصلنا على صورة نسخته الأصليّة التي كتبها المؤلّف بخطّه وكتب اسمه في مقدمة الكتاب وخاتمته وعلى ظهر الصفحة الأولى خطه.

٢ـ وقد رأى الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩ هـ) أيضًا نسخة أصليّة للكتاب وذكره في الذريعة ٧: ١١٣٤/٢٣٤، وقال: «خلاصة النحو: لسيّد مشايخنا أبي محمّد الحسن بن السيّد هادي صدر الدين الموسويّ الكاظميّ المتوفّى بها ١٣٥٤ هـ، فرغ منه كما رأيته في نسخة خطّه ثالث ذي الحجّة ١٣٣٥ هـ».

٣ـ وقد ذكره المصنّف نفسه في فهرس مصنّفاته المطبوع بعنوان (رسالة في مصنّفات السيّد حسن صدر الدين) في الصفحة ١٥٥، وقال: «كتاب خلاصة النحو؛ لخّصت فيه هذا العلم بأحسن ما يكون على ترتيب ألفية ابن مالك».

منهج المؤلف في كتابه (خلاصة النحو)

يتمثل أسلوب السيّد الصدر في هذا الكتاب في عدة أمور:

١ـ الاختصار؛ فكما يخبرنا اسم الكتاب عن منهج السيّد الصدر القائم على الاختصار كذلك حدثنا المؤلف في مقدمة هذا الكتاب وخاتمته عن منهجه، حيث قال في المقدمة: «هذا كتاب (**خلاصة النحو**) ونتائج أحكامه»، وقال في الخاتمة: «ولنقتصر على هذا القدر من تلخيص هذا الفنّ، وفيه الكفاية لمن أراد الأخذ بلُبابه ونتائج أبحاثه. والله وليُّ التوفيق». وكتب أيضًا على ظهر الصفحة

الأولى من نسخة الكتاب: «**هذا كتاب خلاصة النحو، قد هذَّبتُ فيه مباحثَه..**».

٢ـ يتميّز أسلوبه في هذا الكتاب بسهولة التعبير، وسلاسة الألفاظ، وانتظامها في تراكيب واضحة، هادفا من ذلك بيان المسألة النحوية وإبرازها في أوضح صورة وأتمّ بيان للمبتدئين، فيورد المسألة مجردة مما يثقل فهمها لهم، فجاء (خلاصة النحو) كتابا تعليميا ودستورا في هذا الفنّ.

٣ـ لا يلتزم السيّد الصدر بذكر الحدود وتعريف المصطلحات التي تمرّ معه في هذا الكتاب؛ فتارة يذكر وكثيرا ما يترك.

٤ـ لم يصدّر المصنّف عناوين موضوعاته بكلمات (باب) (فصل)، فلا يقول مثلا: «باب المعرب والمبنيّ» بل يورد العنوان فقط ويقول: «المعرب والمبنيّ».

٥ـ يكثر السيّد الصدر من الاستشهاد بالآيات القرآنية والأشعار لتوضيح الأحكام النحوية.

٦ـ يعيّن السيّد الصدر غالبًا موضع الشاهد في الأشعار التي يسوقها ويوضحه.

٧ـ لا يهتمّ السيّد الصدر بذكر الآراء الخلافية وقد يعرضها من غير أن يبدي رأيه فيها، كقوله في (الإضافة): «وأمّا (عَل) فيظهر من صاحب (الصِحَاح) [جواز إضافتها]؛ قال: «أتَيتُه مِنْ عَلِ الدار ـ بكسر اللام ـ ، أي: من عالٍ»، ونَسبَه صاحبُ (الشُذُور) إلى السهو، فتأمَّل. ويظهر من ألفيّة ابن مالك جوازُ نصبِها على الظرفيّة أو غيرها. وأنكر ابن هشام وجود هذَيْن الوجهَيْن [أي: جواز الإضافة وجواز النصب] في كلمات علماء العربيّة ـ من غير هذَيْن [أي: الجوهري وإبن مالك] ـ».

٨ـ قليلا ما يذكر السيّد الصدر آراء النحاة والعلماء في المسألة النحوية ثمّ يبدي رأيه فيختار من هذه الآراء ما يراه صحيحا وهو يستخدم في ذلك عبارات منها قوله «الأرجح» و«الأظهر» و«الحقّ» و«الأصحّ» و«على الأصحّ» و«عندي» و«عندنا»؛ ومن ذلك قوله في مسألة صرف الممنوع من الصرف لإرادة التناسب كما في قوله تعالى ﴿سلاسلا﴾ و﴿قواريرًا﴾: «وعندي أنَّ هذا من اللحن». وقوله عند مخالفته للكسائيّ في جواز عمل المضاف ولو كان وصفا ماضيا: «أمّا نحو: «جاء الّذي أنا أمسِ ضارِبُه»؛ فعند الكسائيّ يعمل المضاف ـ ولو كان وصفًا ماضيًا ـ، وعندنا لا يعمل».

٩ـ قليلا ما يذكر اختلاف الكوفيين والبصريين، من ذلك اختلافهم في مدّ المقصور للضرورة، قال: «واختلفوا في مدّ المقصور ـ للضرورة ـ؛ فأجاز أهل الكوفة ومثّلوه بقول الشاعر: «فلا فَقرٌ يَدومُ وَلا غِنَاءُ» ومنعه البصريُّون، والأرجح الجواز». ومن ذلك اختلافهم في اشتراط طول الصلة لجواز حذف العائد المرفوع، قال: «ويجوز حذف العائد المرفوع، إذا كان مبتدأً مخبرًا عنه بمفردٍ، من غير فرق في ذلك بين صلة (أيّ) وغيرها، ولايكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير (أيّ) عند البصريين إلّا إن طالت الصلة، والكوفيون لا يشترطون ذلك، وهو الأظهر ـ وإنْ قلّ ـ».

١٠ـ عدم الاستشهاد أو التمثيل على القواعد النحوية التي أمثلتها معروفة؛ فقد يذكر السيّد الصدر المسائل والقواعد النحوية دون الاستشهاد أو التمثيل عليها؛ اختصارا. فها هو مثلا يذكر لنا المبني من الأفعال في آخر مبحث

(المعرب والمبني) من دون مثال، فيقول: «والمبنيّ من الأفعال: الماضي والأمر بغير اللام؛ فالماضي مبنيّ على الفتح، والأمر مبنيّ على الوقف، والأمر صورته صورة المجزوم».

١١ـ غالبا ما يترك ذكر تعاريف وحدود المصطلحات النحوية.

١٢ـ غالبا ما يقتصر على مثال وشاهد واحد وقد يكثر من الأمثلة.

١٣ـ غالبا ما يترك ذكر اختلافات الأقوال الموجودة في المسألة ويكتفي برأي الجمهور.

١٤ـ غالبا ما يترك ذكر الشواذّ.

١٥ـ قد يشير إلى إشكال أو خطأ بقوله: «فتأمّل»، كقوله في مبحث (الترخيم)، وقد ذكرنا وجه التأمل هناك في الهامش.

١٦ـ قد لا يأتي بمثال لوضوح المطلب.

١٧ـ قد يأتي بمثال له لون ولائيّ أو برائيّ؛ كمثاله لنصب الفعل المضارع بـ(إذَنْ): «إذَنْ تَصدُقَ» جوابًا لشيعيٍّ قال: «أنا الموالي لأمير المؤمنين»، ومثاله لتعدّد الحال المفرد: «عَلَيَّ زيارةُ الحسين عليه السلام راجلًا حافيًا»، ومثاله لـ(سَاءَ): «ساءَ حَطَبُ جَهَنَّمَ يَزِيدُ».

١٨ـ تأثر السيّد الصدر في تأليفه لـ(خلاصة النحو) بكتابين؛

الأول: كتاب (الخلاصة) المعروف بـ(الألفيّة) لابن مالك

تأثّر السيّد الصدر في ترتيب كتابه بـ(الألفيّة) لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، وقد صرح بذلك في ما كتبه على ظهر الصفحة الأولى من النسخة حيث قال: «**هذا**

كتاب خلاصة النحو، قد هذَّبتُ فيه مباحثَه، وفتحتُ غوامضَه، ونَهَجتُ في ترتيبه منهجَ ابن مالك في الألفيَّة».

ويدلّ على ذلك أمور:

١ـ تطابق وترتيب الأبواب، إلّا أنّ المصنّف لم يتعرّض لما بعد باب (النسب).

٢ـ واشتمال الكتابين على علمَي النحو والصرف.

٣ـ تعرّض المصنّف لرأي (ابن مالك) خاصة في مواضع؛

منها: قوله في (أفعال المقاربة): «واقتصر ابن مالك على استعمال مضارع (أوشَكَ) و(كادَ) لا غير».

ومنها: قوله في (الفاعل): «وحكى الأخفش التأنيثَ مع كون الفاصل (إلّا) الإستثنائيَّة في الشعر، وظاهر ابن مالك: جوازُه حتَّى في النثر، فتأمّل».

ومنها: قوله في (الإضافة): «ويظهر من ألفيّة ابن مالك جوازُ نصبِها [أي: نصب كلمة (عَل)] على الظرفيّة أو غيرها».

ومنها: قوله في (عطف النسق): «حكى ابن مالك أنّ (لَيسَ) أُلحقتْ بـ(بَلْ) في الاتّباع لفظًا فقط».

ومنها: قوله في (عوامل الجزم): «نعم، لا يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخُّره عن القسم، إنْ لم يتقدمهما ذو خبر، فلا يصحّ: "وَاللهِ إنْ قامَ زيدٌ أَقُمْ" خلافًا لابن مالك».

الثاني: كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك)

تأثر السيّد الصدر في ذكر القواعد النحوية والاستشهاد عليها من الآيات

القرآنيّة والأبيات الشعرية بـ(أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) واستفاد منه كثيرًا خاصة في السياقات والتمثيلات والشواهد.

ويتضح لنا تأثره بهذا الكتاب في أمور:

١ـ قد يأخذ منه نصّا دون تغيير.

من ذلك قوله في (المعرّف بأداة التعريف): «وهي: (أل)، لا اللام وحدها». ومن ذلك قوله في مواضع وجوب حذف الخبر: «المبتدأ معطوفًا عليه اسمٌ، بواوٍ هي نصّ في المعيَّة».

وقوله في (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر): «وترفع المبتدأ؛ تشبيهًا بالفاعل، ويسمَّى اسمها، وتنصب خبره؛ تشبيهًا بالمفعول، ويسمَّى خبرها».

وقوله في (الحروف المشبّهة بالفعل): «وتدخل لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة على أربعة أشياء».

وقوله في (ما لا ينصرف): «والعَلَم إذا كان؛ على الوزن الذي يخصّ الفعلَ، كـ(خَضَّمَ) لمكان، و(شَمَّرَ) علمًا للفرس، و(دُئِلَ) اسم قبيلة، وكـ(انطَلَقَ) و(اسْتَخْرَجَ) و(تَقَاْتَلَ) أعلامًا. أو على الوزن الذي الفعل به أولى، كـ(إِثْمِدَ) و(إِصْبَعَ) ـ بكسر الهمزة وفتح الموحَّدة ـ ، و(أُبْلُمَ) ـ بضمِّ الهمزة واللام وسكون الموحَّدة ـ أعلامًا».

وقوله في (عوامل الجزم): «وقد يجب حذف الجواب، إن كان الدال عليه ما تقدَّم، مما هو جواب في المعنى، نحو: «أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ».

٢ـ غالبا ما يختصر المصنف عبارات (أوضح المسالك). وذلك واضح لمن يلاحظ الكتابين؛ وحقٌّ لو نسمّيه (خلاصة أوضح المسالك).

٣ـ قد يفصّل المصنّف في المسألة، ومن ذلك تفصيل المصنف في تأويل عنوان مبحث (الإخبار بـ"الّذي" وفروعه والألف واللام)؛ حيث اقتصر ابن هشام على ذكر تأويل واحد، والمصنّف ذكر أربع تأويلات.

٤ـ غالبا ما يأخذ نصّا منه بتغيير قليل في السياق، ومن ذلك المسألة التي ذكرناه آنفا؛ حيث قال في (أوضح المسالك): «وقد تبين بما شرحناه أن زيدا مخبر به، لا عنه، وأنّ الذي بالعكس، وذلك خلاف ظاهر السّؤال؛ فوجب تأويل كلامهم على معنى أخبر عن مسمّى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي»، وقد غيّر السيّد الصدر السياق وأوردها بأسلوب (إن قلت ـ قلت) وقال: «**فإن قلت**: قد تبيّن ممّا شرحتَ أنَّ (زيدًا) في المثال مخبرٌ به لا عنه، وأنَّ (الذي) مخبرٌ عنه لا به، وظاهرُ قولهم: كيف الإخبار بـ(الذي) عن (زيد) المبتدأ من قولنا: زيدٌ منطلقٌ» أنَّ (زيدًا) مخبرٌ عنه لا به. **قلت**: يمكن أن يكون المراد: أخبِرْ عن مسمّى (زيد) في حال تعبيرك عنه بـ(الذي). ويمكن..».

٥ـ قد يغيّر ترتيب المطالب بالتقديم والتأخير.

٦ـ غالبا ما يكتفي بمثال واحد إذا أتى ابن هشام بمثالين أو أكثر.

هذه أبرز المعالم التي تتّضح منها خطّة السيّد الصدر في تأليفه لـ(خلاصة النحو) ومنهجه العام فيه.

النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب

وقد اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين؛

النسخة الأولى: هي النسخة الأصليّة التي كتبها المصنّف بخطّه الشريف إلّا أنّ النسخة غير مؤرّخة.

نسخة ثمينة بخطّ المصنّف، وله تعديلات واصلاحات كثيرة على النسخة، وكثيرًا ما يعرض عن عبارة فيشطب عليها ثمّ يأتي بها بسياق جديد، وقد ينسى الشطب فاعتبرناها مشطوبة بقرينة الكلام ونبهّنا على ذلك في هامش تلك المواضع. وقد عبّرنا عنها في الهوامش بـ(الأصل).

والنسخة موجودة في مكتبة المؤلّف، برقم: AS ٥٢، ومصورتها موجودة في مؤسسة كاشف الغطاء العامّة برقم ٣٥١٨.

ويبدو من كلام الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ) في الذريعة ٧: ٢٣٤، أنّه كانت للكتاب نسخة أخرى وهي أيضًا بخط المصنّف كتبها في ٣ ذي الحجّة سنة ١٣٣٥ هـ.

النسخة الثانية: هي النسخة التي كتبها أحمد بن سلطانعلي الحسينيّ المرعشيّ الشوشتريّ في يوم الخميس عاشر شهر جمادى الثانية من شهور سنة ١٣٤٨ هـ، وهي نسخة مغلوطة غير مصحّحة كثيرة السقط تمّت مقابلتها لكن لم نعتمد عليها ولم نذكر جميع اختلافاتها لعدم ترتّب فائدة عليه بل نذكر بعضها، وقد استفدنا منها في قراءة بعض المواضع من النسخة الأصليّة. وقد رمزناها بـ(ب).

والنسخة موجودة في مكتبة المصنّف، ضمن مجموع برقم: AS ٧٣، ويضم تسعة عناوين وتسلسله فيه الأخير، ومصورتها موجودة في مؤسسة كاشف الغطاء العامّة برقم ٣٥٨٣.

منهج التحقيق

وقد التزمت في ضبط نصّ الكتاب وتصحيحه وتحقيق مسائله المنهجَ الآتي:

١ـ تخريج الآيات القرآنيّة الكريمة بعد ضبط شكلها، وجعلها بين الأقواس المزهّرة.

٢ـ تخريج الأحاديث والأبيات والأمثال والأقوال، إلّا أنّ في تخريج الأبيات الشعرية اكتفيت بذكر القائل والبحر الشعري والشاهد، ولم أتعرّض لشرح اللغات والمعنى والإعراب؛ حيث تصدّى لذلك محمّد محيي الدين عبد الحميد في كتابه (عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) بما لا مزيد عليه.

٣ـ قابلت الكتاب مع النسخة التي كانت بخطّ المؤّلف ونسخة (ب).

٤ـ قابلت الكتاب مع كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك)؛ حيث يعدّ كتابنا تلخيصا له، واستفدت منه كثيرًا.

٥ـ كلّ ما وضعناه بين المعقوفتين [ ] فهو من عندنا لتصحيح السياق مع ملاحظة نصوص الكتب النحوية سيما (أوضح المسالك).

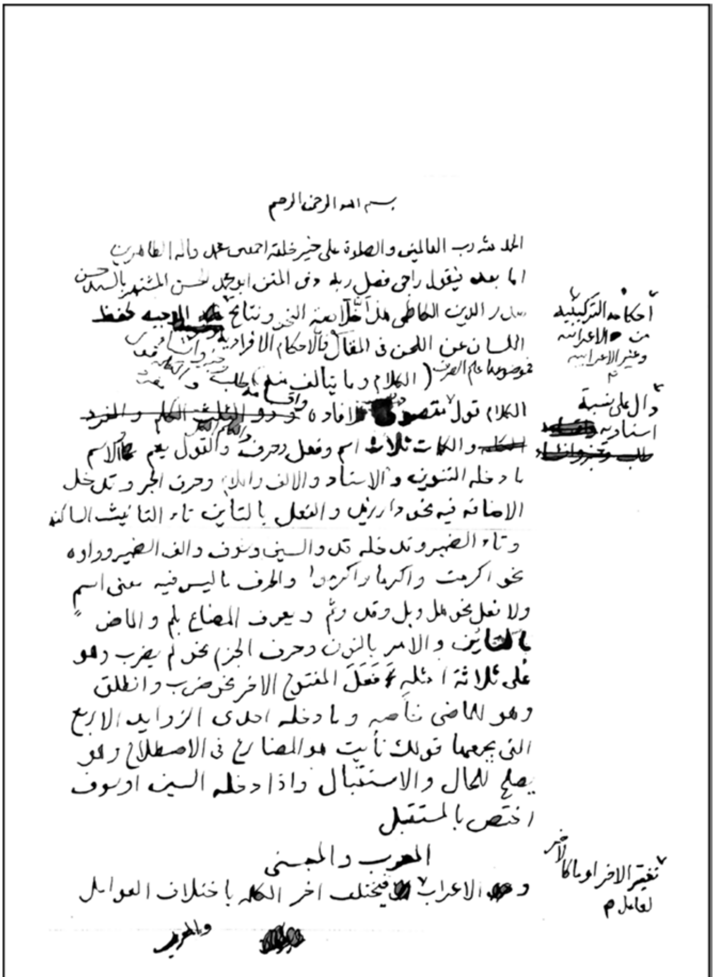
شكر وتقدير:

ولزامًا عليَّ أن أشكر كلّ من آزرني في هذا العمل، وأخصّ بالذكر والديّ العزيزين اللذين غمراني بدعواتهما الصالحة، والشكر الجزيل موصول إلى الأستاذ الجليل المحقّق المدقّق سعيد عرفانيان لقراءة الكتاب علميّا ومراجعته وإبداء ملاحظات قيّمة.

وختامًا

ألتمس من إخواني المؤمنين، ولا سيّما أهل البحث والتحقيق، أن ينبّهوني على ما قد يجدونه من الخطأ غير المقصود ممّا جرى به القلم وزاغ عنه البصر؛ فإنّ الإنسان موضع الغلط والنسيان والعصمة لأهلها، والحمد لله ربّ العالمين.

نماذج من صور النسخة المعتمدة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه احمد محمد وآله الطاهرين

اما بعد فيقول راجي فضل ربه ذي المنن ابو محمد الحسن المشتهر بالسيد حسن

صدر الدين الكاظمي هذه خلاصة النحو ونتائج [illegible] لحفظ

اللسان عن اللحن في المقال في الاحكام الافرادية

موضوعها علم العرب (الكلام وما يتألف منه)

الكلام قول مقصود [illegible] الافادة [illegible]

والكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف والقول يعم [illegible] الاسم

ما دخله التنوين والاسناد والالف واللام وحرف الجر وتدخل

الاضافة فيه نحو دار زيد والفعل بالتاء تاء التأنيث الساكنة

وتاء الضمير وتدخله قد والسين وسوف والف الضمير وواوه

نحو اكرمت واكرما واكرموا والحرف ما ليس فيه معنى اسم

ولا فعل نحو هل وبل وقد وثم ويعرف المضارع بلم والماضي

بالتاء والامر بالنون وحرف الجزم نحو لم يضرب وهو

على ثلاثة امثلة فَعَلَ المفتوح الاخر نحو ضرب وانطلق

وهو الماضي ناصبه وما دخله احدى الزوائد الاربع

التي يجمعها قولك نأيت هو المضارع في الاصطلاح وهو

يصلح للحال والاستقبال واذا دخله السين او سوف

اختص بالمستقبل

المعرب والمبني

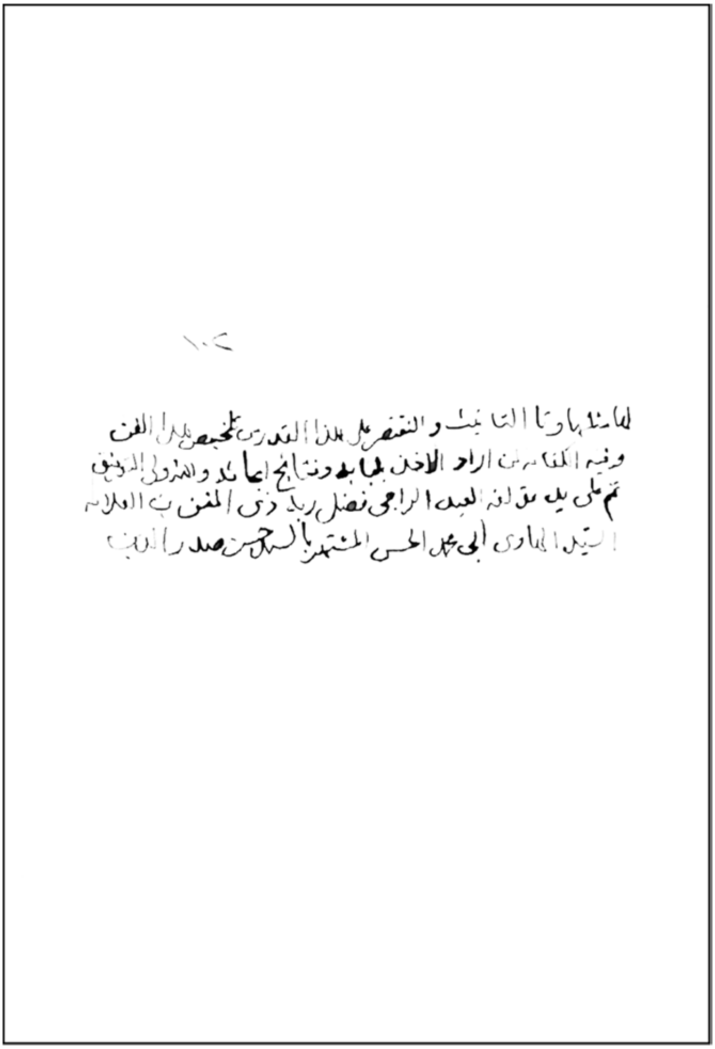
والاعراب [illegible] يختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل

احكامه التركيبية من الاعرابية وغير الاعرابية

دال على نسبة اسنادية

تغير الاخر او ما كالآخر لعامل

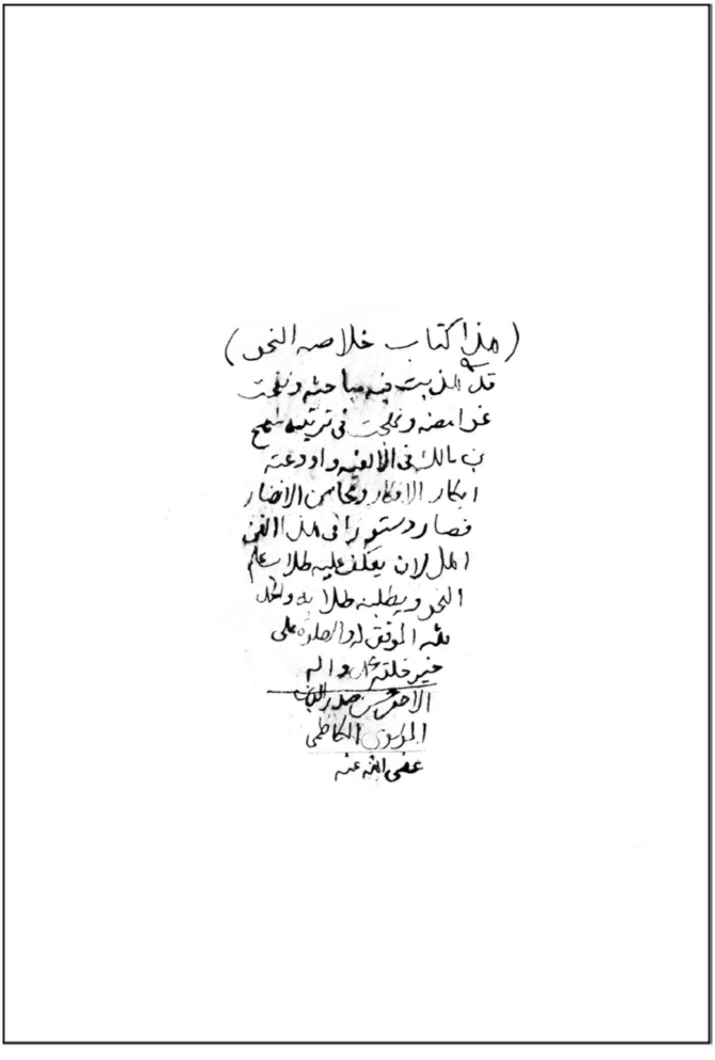
الصفحة الأولى من نسخة الأصل



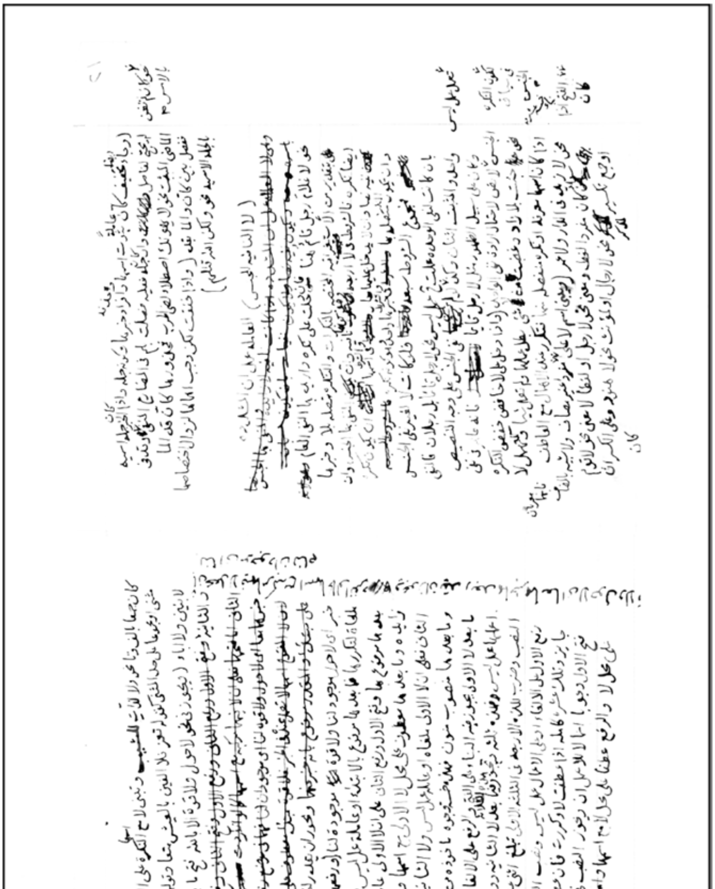
١٠٢

لما دنا بنا وتا التأليف والتقصير على هذا القدر من تحصيل هذا الفن
وفيه الكفاية لمن أراد الأخذ بمبادئه ونتائج أبحاثه والله ولي التوفيق
تم على يد مؤلفه العبد الراجي فضل ربه ذي المنن ابن العلامة
السيد الهادي أبي محمد الحسن المشتهر بالسيد حسن صدر الدين

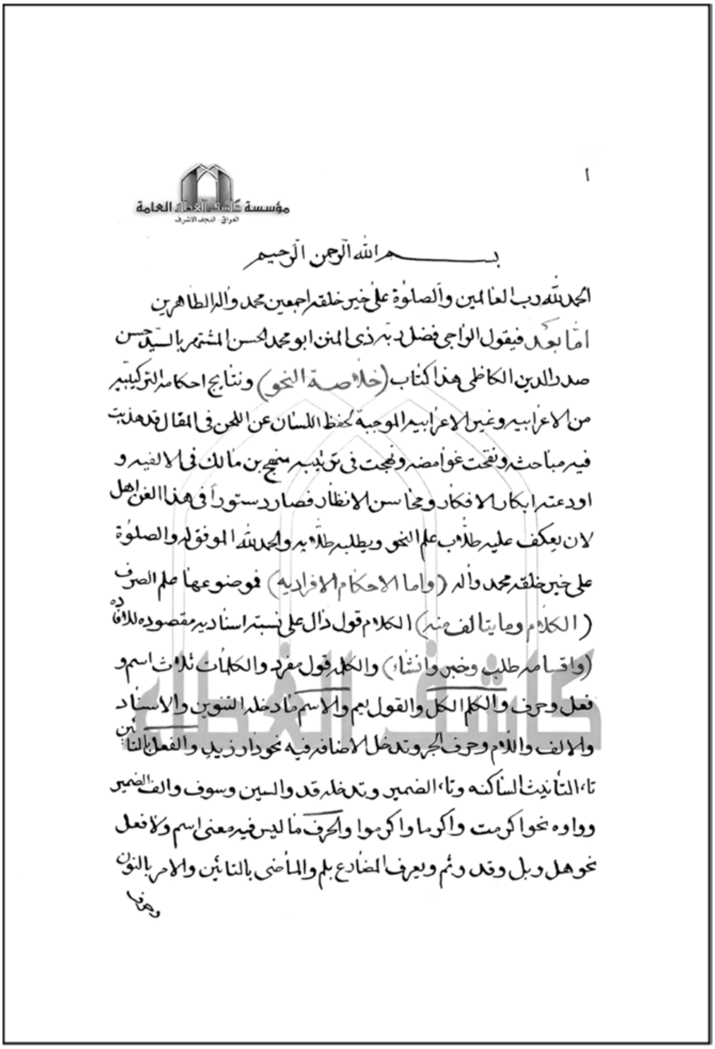
الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل


(هذا كتاب خلاصة النحو)
قد هذبت فيه مباحثه وكشفت
عن غامضه وبحثت في ترتيبه لجمع
[illegible] في الألفية وأودعته
أبكار الأفكار ومحاسن الأخبار
فصار دستوراً في هذا الفن
الحقيق لأن يعكف عليه طلاب علم
النحو ويطلبه طلابه والحمد
لله الموفق والصلاة على
خير خلقه محمد وآله
الأحقر محسن صدر الدين [illegible]
الموسوي الكاظمي
عفى الله عنه

مكتوب المصنّف على ظهر النسخة



نماذج من شطب المصنّف على المطالب وتغييرها وتبديلها

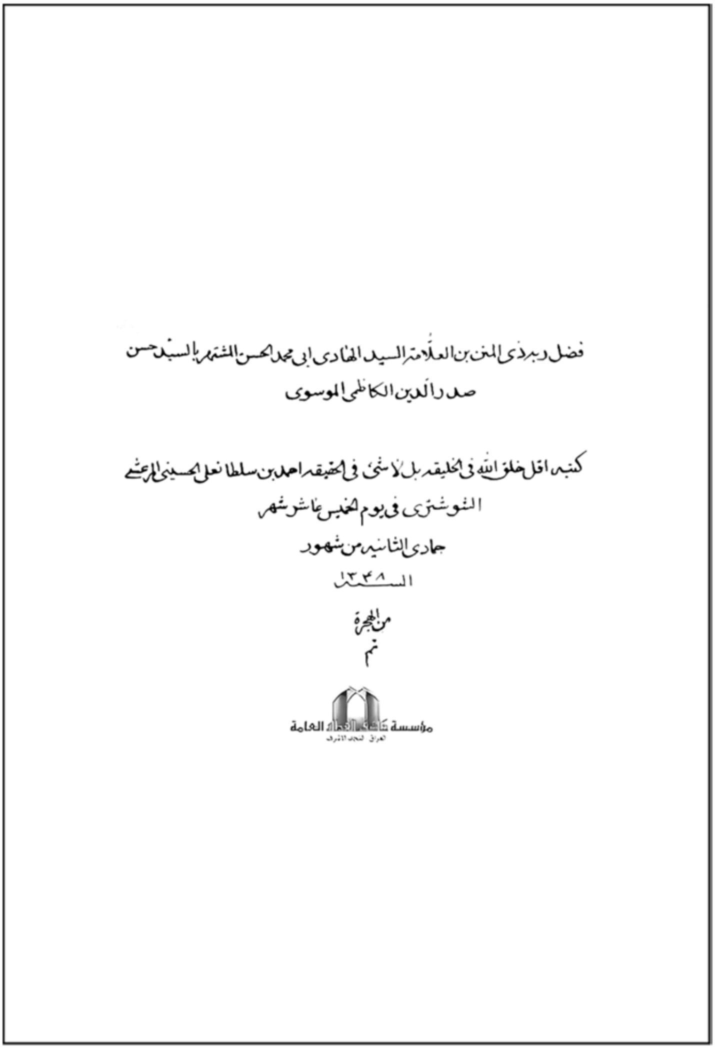


١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه اجمعين محمد وآله الطاهرين
اما بعد فيقول الراجي فضل ربه ذي المنن ابو محمد الحسن المشتهر بالسيد حسن
صدر الدين الكاظمي هذا كتاب (خلاصة النحو) ونتايج احكام التركيبيه
من الاعرابيه وغير الاعرابيه الموجبة لحفظ اللسان عن اللحن في المقال قد هذبت
فيه مباحثه ونقحت غوامضه ونهجت في ترتيبه منهج ابن مالك في الالفيه و
اودعته ابكار الافكار ومحاسن الانظار فصار دستوراً في هذا الفن لاهل
لان يعكف عليه طلاب علم النحو ويطلبه طلابه والحمد لله الموفق والصلوة
على خير خلقه محمد وآله (واما الاحكام الافراديه) فموضوعها علم الصرف
(الكلام وما يتألف منه) الكلام قول دال على نسبة اسناديه مقصوده لذاته
(واقسامه طلب وخبر وانشاء) والكلم قول مفرد والكلمات ثلاث اسم و
فعل وحرف والكلم الكل والقول يعم والاسم ما دخله التنوين والاسناد
والالف واللام وحرف الجر وتدخل الاضافه فيه نحو دار زيد والفعل بالتاء
تاء التانيث الساكنه وتاء الضمير وتدخله قد والسين وسوف والف الضمير
وواوه نحو اكرمت واكرما واكرموا والحرف ما ليس فيه معنى اسم ولا فعل
نحو هل وبل وقد وثم ويعرف المضارع بلم والماضي بالتائين والامر بالنون
وصح

الصفحة الأولى من نسخة (ب)



فضل ربه ذي المنن بن العلامة السيد الهادي ابي محمد الحسن المشتهر بالسيد حسن
صدر الدين الكاظمي الموسوي

كتبه اقل خلق الله في الخليقة بل لا شيء في الحقيقة احمد بن سلطان علي الحسيني المرعشي
التوشتري في يوم الخميس عاشر شهر
جمادي الثانية من شهور
السنة ١٣٤٨
من الهجرة
تم

الصفحة الأخيرة من نسخة (ب)

كتاب

خُلَاصَةُ النَّحْوِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة على خير خلقه أجمعين، محمّد وآله الطاهرين.

[المقدّمة]

أمّا بعد، فيقول راجي[1] فضل ربّه ذي المنن، أبو محمّد الحسن، المشتهَر بالسيّد حسن، صدر الدين الكاظميّ: هذا كتاب (**خلاصة النحو**) ونتائج أحكامه التركيبية من الإعرابيّة وغير الإعرابيّة، الموجبة لحفظ اللسان عن اللحن في المقال[2].

وأمّا الأحكام الإفراديّة فموضوعها **علم الصرف**.

---

١. في (ب): «الراجي» بدل «راجي».

٢. في نسخة (ب) زيادة: «قد هذَّبت فيه مباحثه، ونقّحت غوامضه، ونهجت في ترتيبه منهج ابن مالك في الألفيَّة، وأودعته أبكار الأفكار، ومحاسن الأنظار،فصار دستورا في هذا الفنّ، أهلٌ لأنْ يعكف عليه طلّاب علم النحو، ويطلبه طلّابه، والحمد لله الموفّق له، والصلاة على خير خلقه محمَّد وآله». ولا يخفى أنّ هذا النص هو ما كتبه المصنّف على ظهر الصفحة الأولى من النسخة الأصلية، وقد أدرجه الناسخ في مقدمة المصنّف!

الكلام وما يتألّف منه

الكلام: قول دالّ على نسبة إسناديّة مقصودة لإفادة. وأقسامه: **طلب وخبر وإنشاء.**

والكلمة: قول مفرد. والكلمات ثلاث: **اسم وفعل وحرف. والكلم** الكلّ، **والقول** يعمّ.

والاسم: ما دخله التنوين والإسناد والألف واللام وحرف الجرّ، وتدخل الإضافة فيه، نحو: (دارُ زيدٍ).

والفعل: بالتائَين ـ تاء التأنيث الساكنة وتاء الضمير ـ ، وتدخله (قَدْ) والسين و(سوف) وألف الضمير وواوه، نحو: (أكرَمَتْ)، (أكرَما) و(أكرَمُوا).

والحرف: ما ليس فيه معنى اسم ولا فعل، نحو: (هَلْ)، و(بَلْ)، و(قَدْ)، و(ثُمَّ).

ويعرف **المضارع** بـ(لَمْ)، **والماضي** بالتاءَين، **والأمر** بالنون وحرف الجزم، نحو: (لَمْ يَضرِبْ).

وهو على ثلثة أمثلة (**فَعَلَ**) ـ المفتوح الآخر ـ ، نحو: (ضَرَبَ) و(انطَلَقَ)، وهو للماضي خاصةً. وما دخله إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولك (نأيت) هو المضارع في الاصطلاح، وهو يصلح للحال والاستقبال، وإذا دخله السين أو (سوف) اختصّ بالمستقبل.

المعرب والمبنيّ

والإعراب: تغيُّر الآخِر أو ما كالآخِر لعامل؛ فيختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل.

والمعرب: هو الاسم المتمكّن، والفعل المضارع ـ غير المباشر بنون توكيد أو إناث ـ؛ فيرفع بضمّة، وينصب بفتحة، ويجرّ بكسرة، ويجزم بحذف حركة، إلّا ما جمع بألف وتاء مزيدين فنصبه بكسرة، أو كان غير منصرف فجرّه بفتحة، أو كان من الأسماء الستّة أو مثنّى أو مجموعًا مذكرًا سالمًا ـ كما ستعرف ـ.

ولا يظهر الإعراب في **الاسم المعتلّ** إذا كان في آخره ألف، وإذا كان في آخره ياء متحرّك ما قبلها سكن في الرفع والجرّ وتحرّك في النصب، تقول: «جاءني القاضِيْ» و«مَرَرتُ بالقاضِيْ» و«رأيتُ القاضِيَ»، وإن سكن ما قبل الياء والواو، نحو: (وَصِيّي) و(دَلْوِي)، كان في حكم الصحيح.

فإعراب الفعل على الرفع والنصب والجزم؛ فالجزم يختصّ بالأفعال، والجرّ بالأسماء. **وإعراب الاسم** على الرفع والنصب والجرّ.

والحروف **تنوب** عن الحركات فيكون فيها علامة للإعراب، وذلك في الأسماء الستّة المعتلّة المضافة، وهي: (أبوه) و(أخوه) و(فوه) و(هنوه) و(حموه) و(ذو مال)؛ تقول: «جاءني أبوه» فتدلّ الواو على الرفع، و«رأيتُ أباه» فتدلّ الألف على النصب، و«مَرَرتُ بأبيه» فتدلّ الياء على الجرّ.

ومنه **التثنية والجمع**؛ لأنّ الاسم إذا ثنّي لحقه ألف ونون مكسورة أو ياء مفتوح

ما قبلها ونون مكسورة؛ فتكون الألف علامةَ الرفع، والياء علامةً للجرّ، والنصب يتبع الجرّ.

وإذا جُمع الاسم لحقه واو مضموم ما قبله ونون مفتوح ما قبلها أو ياء مكسور ونون مفتوحة؛ فتكون الواو علامةً للرفع، والياء المسكور ما قبله علامةً للجرّ، والنصب كالجرّ[١] سواء.

و(**كِلا**) و(**كِلْتا**) يعربان إعراب (مُسلِمَيْنِ) ـ إذا أُضيفا إلى الضمير ـ، تقول: «جاءني كِلاهما» ـ بالألف ـ في الرفع، و«مَرَرتُ بكِلَيْهما» و«رأيتُ كِلَيْهما» ـ بالياء ـ في الجرّ والنصب.

والجرّ والنصب **يستوي** في خمسة مواضع؛ أوّلها: التثنية. وثانيها: الجمع المذكر السالم بالواو والنون. وثالثها: جمع المؤنّث بالألف والتاء كـ(مُسلِماتٍ)، فيكون لفظ النصب كلفظ الجرّ. ورابعها: ما لا ينصرف. وخامسها: الضمير في (أكرَمْتُكَ)، و(مررتُ بكَ)، و(إنَّه)، و(لَه)، وكذا الـ(جميع).

والنونُ التي بعد ألفِ ضمير الاثنين، وواوِ ضمير جماعة الذكور، وياءِ ضمير المؤنث، تقوم مقام حركة الرفع في الأفعال الخمسة، تقول: (يَفعَلانِ) و(تَفعَلانِ) و(يَفعَلُونَ) و(تَفعَلُونَ) و(تَفعَلِينَ)، وتسقط النون في الجزم والنصب.

ومن ذلك **حرف المدّ واللِين** في المعتلّ الآخر؛ فإنَّها تقوم مقام حركة الرفع؛ تثبت ساكنة في الرفع، تقول: «هو يَغزُوْ» و«يَرمِيْ» و«يَخشَى»، وتسقط في الجزم

---

١. في (ب): «والجرّ» بدل «كالجرّ».

سقوطَ الحركة، تقول: «لم يَغْزُ» و«لم يَرْمِ» و«لم يَخشَ»، وتتحرّك الواو والياء في النصب، تقول: «لن تَغزُوَ» و«لن تَرمِيَ»، وتبقي الألف ساكنةً في النصب مثلها في الرفع، نحو: «لن تَخشَاها»؛ لامتناعها من الحركة.

والمبنيّ من الأسماء: ما شابَهَ [الحرفَ] في الوضع [أ]و الاستعمال [أ]و المعنى نحوَ (مَن) الموصوفة[1]، والموصولة، والشرطيّة، والاستفهامية، و(كيف)، وما أشبه ذلك ممّا فيه معنى الحرف أو شبهه.

والمبنيّ من الأفعال: الماضي والأمر بغير اللام؛ فالماضي مبنيّ على الفتح، والأمر مبنيّ على الوقف، والأمر صورته صورة المجزوم.

وحركة المبنيّ وسكونه لا يكون بعاملٍ، بخلاف المعرب؛ فإنَّ حركته وسكونه يكون بعامل.

والحروف لا حظَّ لها في الإعراب، فيكون بناؤها لازمًا.

المعرفة والنكرة

المعرفة: خمسة أقسام؛

[الأوّل:] **المضمر**، كـ(أنت) والكاف، في «غُلامِك». و [الثاني:] **العَلَم**. و [الثالث:] **ما فيه الألف واللام**، والتعريف باللام يكون للعهد وللجنس، كـ«الرَجُلُ خيرٌ مِنَ المَرْأةِ». والرابع: **المُبهَم**، كأسماء الإشارة والموصولات. والخامس:

---

١. في الأصل و(ب): «المصدريّة» بدل «الموصوفة»، والصواب ما أثبتناه. ينظر: مغني اللبيب ١: ٣٢٧.

المضاف إلى واحدٍ مِن هذه الأربعة، نحو: (غُلامُ زَيدٍ) و(غُلامُكَ)، وكلُّ مضافٍ إلى معرفةٍ معرفةٌ.

والنكرة: ما عدا هذه الخمسة؛ مما هو قابل (أل) موثِّرًا وشائع في جنسه.

[العَلَم]

والمراد بـ«**العَلَم**»: المعيَّن المسمَّى مِن غير قيدٍ لذي ألف مّا، وهو ثلاثة: **اسم، وكنية، ولقب**.

ويؤخَّر اللقب مع غيره، ويضاف الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردَيْن، ولا يجوز الإضافة إذا لم يكن الاسم واللقب مفردَيْن، بل يجب الاتّباع ـ سواء كان الاسم واللقب مركَّبَيْن أو أحدهما مركَّب والآخر مفرد ـ .

ومنه: **منقول** سبق له استعمال[1] لغير العَلَميَّة، ومنه: **مُرتَجَل**. والمنقول كـ(الفَضْل) نُقِل من المصدر، وكـ(الحارِث) المنقول من الصفة، أو من اسم العين كـ(ثَوْر)، أو من فعلٍ ماضٍ كـ(شَمَّرَ) ـ لرجلٍ ـ، أو مضارع كـ(يَشكُر)، أو من جملة كـ(تَأَبَّطَ شَرًّا).

والعَلَم بالنسبة إلى لفظه، إمّا **مفرد** وإمّا **مركَّب** تركيبَ إسنادٍ أو مَزجٍ أو إضافةٍ[2]، كـ(عَبدُ شَمسٍ) و(امرؤُ القيس).

---

١. في (ب): «الاستعمال».

٢. في الأصل و(ب): «المضاف» بدل «إضافة»، والصواب ما أثبتناه في المتن؛ أي: تركيبَ إضافةٍ.

وعَلَمُ الجنس من حيث اللفظ معرفةٌ كعَلَم الشخص، ومن حيث المعنى نكرةٌ كاسم الجنس، كمثل: (أُمُّ عِرْيَط) و(بَرَّة) ـ هما اسمان للمَبَرَّة والعقرب[1] ـ .

اسم الإشارة

وهو ما دلَّ على حاضرٍ كالأعيان، أو ما هو بمنزلة الحاضر كالمفهوم[2] والمعاني، وليس متكلِّمًا كضمير المتكلِّم، ولا مخاطبًا كضمير المخاطب.

وقد جاء (ذا) للواحد المذكَّر، و(ذي) و(ذه) و(تي) و(تا) و(ته) للأنثى الواحدة، وللذي ثنّي (ذانِ) و(تانِ) في حالة الرفع، و(ذَيْنِ) و(تَيْنِ) في حالة الجرِّ والنصب، ولمطلق من جمع (أولاء).

وتلحق كاف الخطاب في إشارة البعيد. ويزاد قبل الكاف لامٌ في الإفراد كثيرًا، وفي الجمع نادرًا، و [لا] يزاد في التثنية، فلا يقال: «ذان لك».

ويشار للمكان بـ(هاهُنا) وإن بعد[3]، وتزاد الكاف ـ كما مضى ـ فتقول: «هناكَ»، ومع البعد بـ(هنالك) وبـ(ثَمَّ) و(هَنّا) و(هِنّا) ـ بفتح الهاء وكسرها ـ .

---

١. ينظر: معجم مقاييس اللغة ١: ٢٦ (أمّ)، المحكم والمحيط الأعظم ١: ٥٤١ (عرط)، المحيط في اللغة ١٠: ٢١٤ (برّ).

٢. كذا في الأصل و(ب)، والأنسب للسياق: «كالمفاهيم».

٣. كذا في الأصل، وربما أعرض المصنّف عن قوله «وإن بعد» واستغنى منه بقوله: «ومع البعد..» ولكنه لم يشطب عليه كما فعل في مواضع كثيرة من النسخة.

الموصول

اسميٌّ وحرفيٌّ. ومِن الأوّل: (الّذي) للواحد، و(الّتي) للواحدة، و(اللّذانِ) و(اللّتانِ) ـ رفعًا ـ و(اللّذَيْنِ) و(اللّتَيْنِ) ـ نصبًا وجرًّا ـ للاثنين والاثنتين، و(الّذِيْنَ) ـ بالياء والنون ـ مطلقًا لجمع العقلاء، و(الأُولى) بمعنى (الّذِيْنَ)، وهما اسم جمع لا واحد لهما من لفظهما، ولجمع المؤنث مطلقًا: (اللّاتي) و(اللّائي)، وقد تحذف ياؤهما.

و(مَن) و(ما) و(ألـ) تستعمل بمعنى (الّذي) و(الّتي) وتثنيتهما وجمعهما، واللفظ واحد، و(ذا) إذا لم تكن مشارًا بها ولا الزائدة بمنزلة (ما) الموصولة التي هي لغير العقلاء، إذا كانت بعد (ما) الاستفهامية أو (مَن) أُختها؛ فقد قرأ أبو عمرو: ﴿**وَيَسْئَلُونَكَ ما ذا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ**﴾[١] ـ برفع (الْعَفْوُ)[٢] ـ على معنى: ينفقون العفوُ.

والموصول الاسمي: ما احتاج إلى صلة، صريحة، مشتملة على ضمير، مطابق في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، ولا بدّ أن تكون الصلة معلومةً بين المتكلِّم والمخاطب، وإن لم تكن معهودةً بينهما لم تصلح لتعريف الموصول، ولا بدّ أن تكون جملةً خبريةً أو شبهَها لا الطلبيّة، نحو: «جاء الّذي زيدٌ أبوه»، أو

---

١. البقرة (٢): ٢١٩.

٢. السبعة في القراءات: ١٨٢، إيضاح الوقف والابتداء ١: ٣٢٦، معاني القراءات ١: ٢٠١، الحجّة للقرّاء السبعة ٢: ٣١٥، الوجيز للأهوازي: ١٣٨، المبسوط في القراءات العشر ١: ١٤٦، تحبير التيسير في القراءات العشر: ٣٠٤.

نحو: «جاء الّذي كَرُمَ أخوه»، ونحو: «الّذي عندك»، أي: «الّذي استقرَّ عندك»، ونحو: «الذي لِزيدٍ»، أي: «الّذي حَصَل لِزيدٍ».

هذا في غير (الألف واللام) الموصول؛ فإنَّ صلته لا بدّ أن تكون صفةً، صريحةً، خالصةَ الوصفيَّة، كـ(ضارِب) و(حَسَن) و(ظريف). وقد يوصل بفعل المضارع المعرب؛ لأنَّه مثل الصفة في المعنى.

و(**أيٌّ**) كـ(ما) في الدلالة على معنى (الّذي) و(الّتي) وتثنيتهما وجمعهما. ولها حالتان: حالةُ إعرابٍ وحالةُ بناءٍ؛

فتُعرَب إذا لم يكن العائد مبتدأً محذوفًا ـ سواء كان العائد مبتدأً مذكورًا، نحو: «امرُرْ بأيِّهم هو الأفضل، أو غيره، نحو: «امرُرْ بأيِّهم قامَ أبُوه» ـ ، وكذا إذا لم يُصرَّح بما يضاف إليه.

أيٌّ: وتُبنى إذا صُرّحَ بما يضاف إليه وكان العائد مبتدأً محذوفًا، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1]، تقديره: «أيُّهم هو أشَدُّ»؛ فـ(أشَدُّ) خبر مبتدأ محذوف، بتقدير: «أيّهم هو أشَدُّ»، وذلك المبتدأ هو العائد، وخبره مفرد، وهو: (أشَدُّ).

ويجوز **حذف العائد المرفوع**، إذا كان مبتدأً يخبر عنه بمفردٍ، من غير فرق في ذلك بين صلة (أيّ) وغيرها، ولايكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير (أيّ) عند البصريين إلّا أن طالت الصلة، والكوفيون لا يشترطون ذلك[2]، وهو الأظهر ـ وإنْ قلَّ ـ .

---

١. مريم (١٩): ٦٩.

٢. ينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢: ٦٩٢.

وفي غير صلة «الألف واللام»، يجوز حذف العائد المنصوب، إذا كان متّصلًا وناصبه فعل أو وصف، نحو: ﴿يَعْلَمُ ما يُسِرُّونَ وما يُعْلِنُونَ﴾[1]، أي: يُسِرُّونَه ويُعلِنُونَه.

ويجوز **حذف العائد المجرور بالإضافة**، إن كان المضافُ الجارُّ للعائد وصفًا ناصبًا للعائد تقديرًا، كما لو كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: ﴿فَاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ﴾[2]؛ فإنَّ أصله: «فَاقْضِ الّذي أنتَ قاضِيْه»، وهذا بخلاف «جاء الّذي قامَ أبوه»؛ لأنَّ المضافَ الجارَّ للعائد ليس بوصفٍ، أمّا نحو: «جاء الّذي أنا أمسِ ضارِبُه»؛ فعند الكسائيّ يعمل المضاف ـ ولو كان وصفًا ماضيًا ـ، وعندنا لا يعمل.

ويجوز **حذف العائد المجرور بالحرف**، إن كان في موضع نصبٍ، وكان الموصول مجرورًا بمثله، نحو: ﴿ويَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[3]؛ فالموصول ـ أعني (ما) ـ مجرورٌ بـ(مِن) المتعلّقة بـ(تَشرَبُ) قبلها، والعائد المحذوف مجرور بـ(من)، وهي متعلّقة بـ(تَشرَبُونَ)، والتقدير: «ويَشْرَبُ مِن الّذي تَشْرَبُونَ منه»، فاتّفق الحرفان لفظًا ومعنىً ومتعلَّقًا.

---

١. البقرة (٢): ٧٧، هود (١١): ٥، النحل (١٦): ٢٣.

٢. طه (٢٠): ٧٢.

٣. المؤمنون (٢٣): ٣٣.

المعرَّف بأداة التعريف

وهي: (أل)، لا اللام وحدها ولا الهمزة فقط، وليست الهمزة زائدةً بل أصليَّة. وهي إمَّا **جنسيَّة** وإمَّا **عهديَّة**؛ فإنْ لم يَخلُفها (كلّ) فهي لبيان الماهيَّة، وإنْ خَلَفَتْها حقيقةً فهي لشمول أفراد الجنس، وإنْ خلفتها مجازًا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغةً، نحو: «أنت الرجل»، وهذه ثلاثة أنواع الجنسية. وأمَّا العهديَّة فإمّا عهدٌ **ذِكريٌّ** أو **عِلميٌّ** أو **حضوريٌّ** ـ وهو أن يكون مصحوبها حاضرًا، نحو: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾[1]، أي: «اليوم الحاضر»، وهو يوم غدير خُمٍّ[2] ـ.

و(أل) التي في العَلَم ليست بموصولة ولا معرفة بل **زائدة**؛ قارنت وضعه ارتجالًا كـ(السَمَوْأَل) و(اليَسَع)، أو قارنت نقله كـ(اللات) و(العُزَّى). وكذلك التي في اسم الإشارة، وهو (الآن) عَلَم على الزمان الحاضر. والتي في الموصول ـأعني: (الّذي) و(التي) وفروعهما من التثنية والجمع ـ وهي في هذه الأمثلة

---

١. المائدة (٥): ٣.

٢. يوم غدير خم، هو أعظم الأعياد الإسلامية عند الشيعة الإماميّة، وهو يوم تنصيب النبي ﷺ أميرَ المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام بعنوان الوليّ والوصيّ والخليفة من بعده، وقال في حديثه المعروف بحديث الغدير: «من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه» وهو حديث صحيح متواتر عند السنة والشيعة، مروي عنه في يوم ١٨ من ذي الحجة سنة ١٠هـ، في طريق عودته بعد حجّة الوداع في غدير يُدعى خُم قُرب الجحفة.

ينظر: كتاب الغدير في الكتاب والسنة والأدب، مسند أحمد بن حنبل ٣٨: ١٩٣، سنن ابن ماجة ١: ٤٥ و٨٨، سنن الترمذي ٦: ٧٤، مسند البزّار ٢: ٢٨٦، مسند أبي يعلى الموصلي ١١: ٣٠٧، مصنّف ابن أبي شيبة ٦: ٣٦٦، سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤: ٣٤٤.

زائدة لازمة، وقيل هي جزء من العَلَم كالجيم مِن (جَعفَر)، وعلى كلّ حال ليست بمعرفة، وتكون زائدةً **غيرَ لازمة**، كما في:

[رَأيتُك لمّا أنْ عَرَفتَ وُجوهَنا صَدَدتَ و] طِبتَ النفسَ يا قيسُ عَن عَمرو[1]

ونحو:

[ولقد جنيتُك أكمُؤًا وعَساقِلًا] ولقد نهيتُك عن بنات الأوبَر[2]

فإنّ لفظ (بنات أوبَر) عَلَمٌ لضرب من الكمأة، ولفظ (نفس)[3] في البيت تميز لازمُ التنكير، فلا يقبلان التعريف، وإنَّما زيدت فيها للضرورة، ونحو قولهم: «ادخُلوا الأوَّل فالأوَّل»؛ فإنَّ أصله: «ادخُلوا أوَّل فأوَّل» ضرورةَ أنَّ السابقَ

---

١. البيت من الطويل، قالها رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب بها قيس بن مسعود اليشكري، وكان عمرو صديقًا لقيس، ولمّا عرف أنَّ الشاعر وقومه هم الذين قتلوا عمرًا، فقد طابت نفس قيس وترك عمرًا وأعرض عنه ولم يطلب بثأره؛ لأنَّه يعجز عن مقاومتهم.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ١: ١٦٤، شرح التسهيل لابن مالك ١: ٢٦٠، وشرح التسهيل للمرادي ١: ٢٦٥، وشرح التسهيل لأبي حيان ٣: ٢٣٨، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢: ٨٣٣ و٥: ٢٣٨٤، شرح الكافية الشافية ١: ١٣٨، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٤٠١ و١: ٥٥١، شرح الشواهد للعيني ١: ٢٦٦، المفضليات: ٣١٠.

٢. البيت من بحر الكامل، أنشده أبو زيد، ولم يسم قائله، فهو من الشواهد المجهولة القائل. والشاعر يأمر صاحبه بأكل نوع من الكمأة وينهاه عن نوع.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ١: ١٦٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ١: ٤٣٧ و٢: ٨٣١، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٤٠٠، شرح الشواهد للعيني ١: ٢٦٥، شرح شواهد المغني ١: ١٦٦. معجم الشواهد: ١٨٨.

٣. في الأصل و(ب): «النفس» بدل «نفس»، والصحيح ما أثبتناه.

منهما حالٌ واجبةُ التنكير، واللاحقةَ معطوفٌ، فـ(أل) فيهما زائدة لامحالةَ، كـ(أل) الداخلة على الأعلام المنقولة ممّا يقبل (أل) فتدخل على العَلَم للمح الأصل، كالمنقول عن صفةٍ، نحو: (حارث[١]) و(حسن) و(عبَّاس) و(فضل)، ويلحق بذلك المنقول عن اسمِ عينٍ كـ(نُعمان) ـ بضمِّ النون ـ؛ فإنَّه في الأصل اسمٌ للدَّم لكن يقتصر في الزيادة على الوارد؛ لأنَّ اللغة لا تثبت على القياس.

المعرَّف بالإضافة أو الأدات

فذو الإضافة يصير عَلَمًا إن غلبت الإضافة عليه، كـ(ابن عباس).

والمقرون بـ(أل)، نحو: (البيت)؛ فإنَّه اختص بالبيت الحرام، و(المدينة) بمدينة الرسول ﷺ، و(أل) هذه لازمة دائمًا إلَّا في الإضافة والنداء؛ فيلزم حذفها لعدم مجامعتهما لـ(أل)، وسُمِع: «هذا عيّوق طالعًا»، و«هذا يوم اثنين مباركًا فيه» ـ بحذف (أل) ـ فيقتصر عليه، فتأمَّل.

المبتدأ والخبر

المبتدأ: هو الاسم الصريح أو بمنزلته، العاري عن العوامل اللفظية، أو بمنزلة المجرَّد، المُخبَر عنه، أو وصف رافع لمكتفىً به عن الخبر، أو بمنزلة الوصف.

فالصريح المجرَّد: نحو: «عليٌّ الوصيُّ»، وما بمنزلته، نحو: «أنْ تَتَّقوا خيرٌ لكم»؛ فإنَّه في تأويل: «تَقواكم خيرٌ لكم»، وكذلك المصدر المنسبك من الفعل

---

١. في الأصل و(ب): «الحارث» بدل «حارث»، والأنسب ما أثبتناه.

المذكور أو المقدَّر معه بمنزلة الاسم الصريح.

وما بمنزلة العاري عن العوامل اللفظية: ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾[1]؛ فـ(خالق) مبتدأ، وإن كان مجرورًا بـ(مِن) الزائدة التي وجودها كعدمها[2].

والوصف: أعمّ من اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمنسوب.

وخرج بقولنا: «المُخبَر عنه أو وصف» أسماءُ الأفعال، نحو: «نَزَالِ»؛ فإنَّه لا محلَّ لها من الإعراب، وبقولنا: «رافع لمكتفى به» خرج نحو: «قائِمٌ أبوه زيد»؛ فإنَّ (أبوه) المرفوع بالوصف غير مكتفى به، إذا قطع النظر عن (زيد)، فالزيد مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والوصفُ خبرٌ مقدَّمٌ، و(أبوه) فاعلُه.

ويلزم الوصفَ ـ إذا وقع مبتدأً ـ تقدُّم نفيٍ أو استفهامٍ عليه على الأصحّ، خلافًا للكوفيّين.

والإبتدائية بالوصف مشروطة بعدم مطابقيَّته لما بعده، نحو: «أ قائمٌ أخواك»؛ فـ(قائمٌ) مبتدأ، و(أخواك) فاعله سدَّ مسدَّ الخبر، وإن طابق الوصف ما بعده في التثنية والجمع يكون الوصفُ خبرًا مقدَّمًا لا مبتدأً، نحو: «أ قائمان أخواك» و«أ قائمون إخوتُك»، والمرفوعُ بعد الوصف مبتدأً مؤخَّرًا.

نَعَم، لا تتعيَّن الإبتدائيَّة والخبريَّة عند مطابقة الوصف ما بعده في الإفراد

---

١. فاطر (٣٥): ٣.

٢. في الأصل و(ب): «كعدمه» بدل «كعدمها»، والصواب ما أثبتناه.

تذكيرًا وتأنيثًا، نحو: «أ قائمٌ أخُوك» و«أ قائمةٌ أُختُك»، بل يجوز فيه الوجهان: ابتدائيَّة الوصف وما بعده فاعلٌ سادٌّ مسدَّ الخبر، وأن يكون المرفوع مبتدأً مؤخرًا والوصف خبرًا مقدَّمًا.

لا يقال: الأصل في المقدّم الابتدائية.

لأنَّا نقول: لو سلَّمنا فهو معارض بأنَّ الأصل في الوصف الخبريَّة، فهما متعارضان، فيرجع إلى ما قلنا من التخيير بعد التساقط.

وعُلِم ممّا ذكرنا أنَّ المبتدأ مرتفع بالابتداء، وهو التجرُّد الذي ذكرناه، والخبر مرتفع بالمبتدأ ـ على الأصح ـ.

والخبر: إمّا **جملة.**

أو **مفردٌ جامدٌ** فارغ ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ، نحو: (هذا زيدٌ)، اللّهم إلَّا أنْ يؤوَّل الجامد بالمشتق فيحتمل ضمير المبتدأ، وقيل: إنَّ الجامد يحتمل ضمير المبتدأ مطلقًا، وفيه ضعف.

أو **مفردٌ مشتقٌّ**، كـ(قائمٌ) الدالّ على معنى (قامَ)، فإذا أخبر به من المبتدأ احتمل ضميره، فـ(زيدٌ قائمٌ) احتمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ، أمّا إذا رَفَع المشتقّ الاسمَ الظاهرَ، نحو: «زيدٌ قائمٌ أبُوه»، أو رَفَع الضميرَ البارزَ، مثل: «زيدٌ قائمٌ أنت إليه»، فليس يحتمل ضمير المبتدأ؛ لأنَّه لا يرفع فاعلَيْن. ولابدَّ من إبراز الضمير المتحمل إذا جرى الوصف الواقع خبرًا، على غير مَن هو له في المعنى مطلقًا ـ عند الإلباس وعدمه ـ، وقيل: إنَّما يلزم الإبراز عند الإلباس خاصَّةً، وله وجهٌ.

والخبر إذا كان جملةً، فلا يخلو إمّا ان يكون نفس المبتدأ في المعنى، فلا يحتاج حينئذٍ إلى رابط بالمبتدأ، أو يكون غيره في المعنى، فلابدَّ له من رابطٍ مذكورٍ، نحو: «زيدٌ قامَ أبُوه»، أو مقدَّرٍ، نحو: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرهَمٍ»، أي: «مَنَوانِ منه»، وقد يكون الرابط إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾[١]، أو يشتمل الجملة على اسم أعمّ من المبتدأ فيكون الرابط بينهما العموم، نحو: «زيدٌ نِعمَ الرجلُ»؛ فالعموم في (الرجل) الشامل لـ(زيد) رابطٌ بين المبتدأ ـ أعني (زيد) ـ وبين الجملة ـ أعني: (نِعمَ الرجلُ) ـ التي هي الخبر.

و إذا كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا فلابدَّ أن يكونا تامَّيْنِ، نحو: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[٢]، ونحو: ﴿الْحَمْدُ لله﴾[٣]، والأصح أنَّ الخبر متعلقهما المحذوف لا هما، والمحذوف: «كائن» أو «استَقَرَّ» ـ حسب المعنى ـ.

ويخبر بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني، نحو: «زيدٌ خلفَك» و«الخير أمامَك»، ولا يخبر بالزمان إلَّا عن أسماء المعاني ـ إذا كان الحدث غير مستمرّ ـ نحو: «الصومُ اليومَ» و«السَفَرُ غَدًا»، ويمتنع الإخبار به عنه مع استمرار الحدث، فلا يقال: «طلوعُ الشمسِ يومَ الجمعة»؛ لعدم الفائدة، ولا يصحّ ـ أيضًا ـ الإخبار بالزمان عن اسم الذات، مثل: «زيدٌ اليومَ»؛ لعدم الفائدة، إلَّا إذا كان المبتدأ عامًّا والزمان خاصًّا، إمَّا بالإضافة، مثل: «نَحنُ في شهرِ رَمَضانَ»، أو بالوصف، نحو:

---

١. الحاقّة (٦٩): ١ ـ ٢.

٢. الأنفال (٨): ٤٢.

٣. الفاتحة (١): ٢ و... .

«نَحنُ في زمانٍ طيِّبٍ»، وليس منه: «الوَردُ في أيار»؛ لأنَّه بتقدير مضاف، والأصل: «خروجُ الوردِ في أيار»؛ فالإخبار إنَّما هو عن اسم المعنى في الحقيقة لا عن اسم الذات.

ولا يصحّ الإبتداء بالنكرة؛ لجهالتها، اللّهم إلَّا إذا أخبر عنها بظرفٍ مختصٍ أو مجرورٍ مختصّ، بإضافتها إلى ما يصلح للإخبار عنه ـ وهو الضمير ـ ؛ فالظرف، نحو: ﴿**وَلَدَيْنا مَزِيدٌ**﴾[١]، والمجرور، نحو: ﴿**وَعَلى أَبْصارِهِمْ غِشاوَةٌ**﴾[٢]، فـ(مَزِيدٌ) و(غِشاوَةٌ) مبتدءان، وهما نكرتان، وسَوَّغ الابتداءَ بهما الإخبارُ عنهما بظرفٍ ومجرورٍ مختصَّيْنِ، بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه ـ وهو الضمير ـ .

وتَقَدُّم النفي على النكرة، ممّا تحصل به فائدة، نحو: «ما رجلٌ قائمٌ» و«ما خلٌّ لنا»؛ فإنَّ النكرة في سياق النفي تعمّ، وإذا عمَّت كان مدلول النكرة جميع الأفراد، فأشبهت المعرَّف بـ(أل) الاستغراقيَّة. وكذلك لو كان النكرة تِلوَ الاستفهام، نحو: ﴿**أَإِلهٌ مَعَ اللهِ**﴾[٣] و«هل فتى فيكم»؛ فـ(إله) و(فتى) مبتدءان وقعا في حيِّز الاستفهام، وبذلك حصلت الفائدة؛ إذ الاستفهام سؤال عن غير معيَّن يطلب المستفهِم تعيُّنَه، فأشبه العموم الخاصّ[٤].

ومن الصحيح: لو كانت النكرة موصوفةً، نحو: ﴿**لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**﴾[٥]؛

---

١. ق (٥٠): ٣٥.

٢. البقرة (٢): ٧.

٣. النمل (٢٧): ٦٠ و... .

٤. كذا في الأصل و(ب)، والأنسب: «فأشبه العموم الخصوص» أو «فأشبه العام الخاصّ».

٥. البقرة (٢): ٢٢١.

فوُصِف (عَبْد) النكرة بـ(مُؤمِن)، ومنه: «رجلٌ من الكرام عندنا». ويصحُّ أيضًا إذا حُذفت الصفة وذُكر الموصوف، نحو: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرهَمٍ»، أي: «مَنَوانِ منه»، أو حُذف الموصوف وذُكرت الصفة، نحو: «شَوْهاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْناءَ عقيمٍ»[١]، أي: «امرَأةٌ شَوْهَاءُ»؛ فحُذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، و(وَلُوْدٌ) صفة ثانية لـ(امرأة)، و(خَيْرٌ) خبر المبتدأ، أو كانت النكرة عاملةً، نحو:

و«رَغبَـةٌ في الخيـر خيـرٌ» و«عمـل ... [بِـرٍّ يَـزينُ»، وَلْـيُقَسْ مـا لم يُقَـلْ][٢]

أحكام الخبر

الأصل في الخبر التأخير؛ لأنَّه محكوم به، وقد يتقدَّم، ويجب تأخيره إذا خيف التباسه بالمبتدأ ـ كما لو كانا معرفتَين أو نكرتَين متساويتَين في التخصيص ـ، أو خيف التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: «زيدٌ قامَ»، أو جاء محصورًا فيه بـ(إلَّا) معنىً، نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾[٣]؛ إذ المعنى: «ما أنت إلَّا نذيرٌ»، أو يقترن بـ(إلَّا) لفظًا، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[٤]، أو جاء خبرًا عن لازم التصدير؛ وهو سبعة أضرُب: (ما) التعجبُّيَّة، و(مَن) الاستفهاميَّة والخبريَّة، و(كم) الخبريَّة، والموصول الذي في خبره الفاء، ولام الابتداء، والمضاف إلى ما

---

١. مكارم الأخلاق: ٢٠٢، وعنه: مستدرك الوسائل ١٤: ٣/١٧٨.

٢. ألفيَّة ابن مالك، باب مسوّغات الابتداء بالنكرة.

والشاهد: وقوع (رغبة) مبتدأ مع كونه نكرة؛ لكونه مصدرًا عاملًا في الجارّ والمجرور.

٣. هود (١١): ١٢.

٤. آل عمران (٣): ١٤٤.

له الصدارة، وضمير الشأن، والإخبار بالجمل؛ نحو: «ما أحسَنَ زيدٌ»، و«مَن في الدار؟»، و«مَن يقم أقم معه»، المبتدأ في هذه الأمثلة مستحقٌّ للصدارة بنفسه؛ فإنَّ (ما) التعجُّب و(مَن) الاستفهاميَّة و(مَن) الموصولة لازمةُ الصدارة، وهي المبتدأ في هذه الأمثلة، بل لو لم تكن هي المبتدأ وتقدَّم على المبتدأ ما له الصدارة، فكذلك يجب تأخير الخبر، نحو: «لزيدٌ قائمٌ»؛ إذ تقدَّم عليه لام الابتداء، وكذلك لو كان ما له الصدارة مضافًا إليه المبتدأ، نحو: «غلامُ مَن في الدار؟»، ونحو: «غلامُ مَن يقم أقم معه»، وأمثال ذلك.

ويخرج الخبر عن الأصل فيما إذا أوجب تأخيره لبسًا ظاهرًا، نحو: «في الدارِ رجلٌ»، و«عندك مالٌ»، و«قَصَدَكَ غلامُه رجلٌ»، فلو تأخّر الخبر لالتَبس بالصفة؛ لأنَّ الجمل وشبهها بعد النكرات صفات.

وكذلك يجب تقدُّم الخبر إذا اقترن المبتدأ بـ(إلَّا) لفظًا أو معنى؛ والأوَّل نحو: «ما لنا إلَّا اتّباع هذا»، والثاني نحو: «إنَّما عندك زيدٌ»، أو كان الخبر لازم الصدارة، نحو: «أين زيدٌ؟»، و«لقائمٌ زيدٌ»، بل كذلك الخبر المضاف إلى ما له الصدارة، نحو: «صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُك؟»، وكذا إذا يعود ضمير متّصل بالمبتدأ على بعض متعلّق الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[1]؛ فإنَّ (أقفالها) مبتدأ مؤخَّر، و(على قُلُوبٍ) خبر مقدَّم، ولو تأخّر الخبر لعاد ضمير الهاء المتّصلة لـ(أقفالها) على (قلوب)، وهي متأخّرة في الرتبة؛ لأنَّها بعض متعلّق الخبر ـأعني: (استقرَّ) ـ.

---

١. محمّد صلى الله عليه وآله (٤٧): ٢٤.

في حذف المبتدأ والخبر جوازًا ووجوبًا

جوَّزوا حذف كلٍّ من المبتدأ والخبر إذا عُلم المراد، ودلَّ عليه دليلٌ؛ فجاء حذف المبتدأ جوازًا في: ﴿مَنْ عَمِلَ صالحًا فَلِنَفْسِهِ﴾[1]، أي: «فعَمَلُه لنَفسِه»، وفي: ﴿وَمَنْ أَساءَ فَعَلَيْها﴾[2]، أي: «فإسَاءَتُه عليها»؛ ووجه العِلم: أنَّ (عَمَلُه) و(إسَاءَتُه) مصدران مأخوذان من فعلهما السابق، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون قرينةٌ دالَّةٌ على حذفه، وكما إذا قلت: «مريضٌ» في جواب: «كيف زيدٌ؟»؛ فـ(زيدٌ) استغني عنه إذ عُرف.

وقد يجب حذف المبتدأ، إذا كان خبره نعتًا مقطوعًا عن متبوعه، إذا جاء لمجرَّد المدح أو الذم أو الترحُّم، دون الإيضاح والتخصيص، وما لمجرد إنشاء المدح نحو: «الحمدُ لله الحميدُ» ـ برفع (الحميدُ)، والتقدير: «هو الحميدُ»، والوجه في وجوب الحذف نصب النعت المقطوع فلا بدَّ من إضمار الناصب ليدلَّ على إنشاء الحمد مثلًا، كما في النداء، ولو ظهر الناصب لتوهّم الإخبار، وأجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب.

وكذلك يجب حذف المبتدأ، إذا أخبر عنه بمصدر، وتلفَّظوا بالمصدر عوضًا عن تلفُّظهم بالفعل، نحو: «سَمعٌ وطاعَةٌ»، والتقدير: «أمْري سَمعٌ وطاعَةٌ»، وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبًا، ولمّا قصدوا الثبوت والدوام رفعوها، وجعلوها خبرًا عن المبتدأ المحذوف وجوبًا؛ حملًا للرفع على النصب.

---

١. فصّلت (٤١): ٤٦، الجاثية (٤٥): ١٥.

٢. فصّلت (٤١): ٤٦، الجاثية (٤٥): ١٥.

ويحذف وجوبًا في باب (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، إذا قلت: «نِعمَ الرجلُ زيدٌ»، و«بِئسَ الرجلُ عمروٌ» مؤخّرًا المخصوص بالمدح أو الذم عن (نِعْمَ) و(بِئْسَ).

ومِن حذف المبتدأ وجوبًا قولهم: «مَن أنتَ زيدٌ» ـ بالرفع ـ يخاطب بها من ذَكَر زيدًا ولم يكن أهلا لذكره، أي: «مذكورُك زيدٌ»؛ لإفادة تعظيم زيد وتحقير المخاطب.

ومِن ذلك قولهم: «في ذمَّتي لأفعَلَنَّ»، والمبتدأ المحذوف: «ميثاق» أو «عهد»، أي: «في ذمَّتي ميثاقٌ أو عهدٌ».

وأمّا حذف الخبر، فجوازًا في مثل: «خرجتُ فإذا الأسدُ»؛ فـ(الأسدُ) مبتدأ خبره محذوف حاضر، تُشعِر به (إذا) الفجائيَّة.

ومثله في جواز حذف الخبر، قوله تعالى: ﴿أُكُلُها دائِمٌ وظِلُّها﴾[1]؛ فـ(ظِلُّها) المبتدأ، وخبر[ه]: «كذلك»، أي: «دائمٌ»؛ لدلالة ما قبله.

ويقال: «مَن عندك؟»، فتقول: «زيدٌ»؛ فـ(زيدٌ) مبتدأ، وخبره محذوف، أي: «عِندي»؛ لدلالة خبر (مَن) عليه.

ويقال: «ما عندك؟»، فتقول: «درهمٌ»، أي: «درهمٌ عندي»؛ فتقدّر الخبر متأخّرًا.

ويحذف وجوبًا إذا كان الخبر كونًا مطلقًا، والمبتدأ واقعًا بعد (لَوْلَا) الامتناعيَّة، نحو: «لَولا زيدٌ لأكرَمتُك»؛ فـ(زيدٌ) المبتدأ، وخبره المحذوف: «موجود».

---

١. الرعد (١٣): ٣٥.

ولو كان الوجود غير مطلق بأن كان مقيَّدًا بمعنى: «زائد على الوجود» وَجَبَ ذكر الخبر، إن فُقِد ما يدلُّ عليه، نحو: «لَولا زيدٌ سَالَـمَنا ما سَلِم من القتل»؛ فـ(زيدٌ) مبتدأ، وجملة (سَالَـمَنا) خبره، فوجود زيد المقيَّد بالمسالمة ليس وجودًا مطلقًا، وليس في الكلام ما يدلُّ على القيد ـ لو حُذِف ـ ، فوَجَب ذكره، وقيل: لا يذكر الخبر بعد (لَوْلا) مطلقًا، وقالوا في «لَوْلا زيدٌ سَالَـمَنا ما سَلِم»: «لَوْلا مسالمةُ زيدٍ إيَّانا»، أي: «موجودةٌ».

ومما يجب فيه حذف الخبر: ما إذا كان المبتدأ صريحًا في القسم، نحو: «لَعَمرُكَ ـ أي: وَحياتِك ـ لأفعَلَنَّ»، و«أيمُنُ الله لأفعَلَنَّ»؛ فـ(عَمْرُك) و(أيمُنُ الله) مبتدئان، خبرهما محذوف؛ لِسَدِّ جواب القسم مَسَدَّها، والتقدير: «لَعَمرُك قَسَمي»، و«أيمُنُ الله يَميني».

ومن ذلك: لو كان المبتدأ معطوفًا عليه اسمٌ، بواوٍ هي نصّ في المعيَّة، مثل: «كلُّ رجلٍ وَضَيْعَتُه»، أي: «وحِرفَتُه»، وكمثل: «كلُّ صانعٍ وما صَنَع»؛ فـ(كلُّ) مبتدأ، و(صانع) مضاف إليه، و(ما صَنَع) معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: «مقرونَانِ»، والحذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران، وإنما وجب لقيام الواو مقام (مَعَ)، ولو يجيء بـ(مَعَ) لكان كلامًا تامًّا، والأصح أنَّه مستغنٍ عن التقدير المذكور، والكلام تامٌّ بدونه؛ فإنَّ العرف يفهمون منه: «مَعَ ضَيْعَتِه[١]».

١. في (ب): «مع صنيعته».

وأيضًا لو كان المبتدأ مصدرًا، أو اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر أو إلى شيء يؤوَّل بالمصدر المؤكَّد، وجب حذف الخبر، نحو: «ضَرْبي زيدًا قائمًا»، أي: «ضَرْبُه قائمًا»، و«أكثرُ شُرْبي السويقُ ملتوتًا»، أي: «شُرْبه ملتوتًا»، و«أخطَبُ ما يكون الأميرُ قائمًا»، أي: «كونُه قائمًا»؛ فالمصدر الثاني المقدَّر هو الخبر، وفاعله محذوف، والهاء مضاف إليه مفعول، وهو صاحبة الحال، أعني: (قائمًا) في مثال الأوَّل والثالث، و(ملتوتًا) في المثال الثاني، وإنَّما وجب حذف الخبر؛ لأنَّ الحال سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

خاتمة: يجوز تعدُّد الخبر لفظًا ومعنىً لمبتدأ واحد ـ على الأصحّ ـ ؛ لأنَّ الخبر كالنعت، فلا مانع من تعدُّده ـ سواء اتَّفقا إفرادًا أو جملةً أو اختلفا ـ ، نحو: «زيدٌ فقيهٌ متكلِّمٌ»، ونحو: «زيدٌ قامَ ضَحِكَ»، ونحو: «زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ»، وعكسه؛ لظهور هذه الأمثلة في الإخبار بكلٍّ منها على انفراده، لوجود التعدُّد لفظًا ومعنىً.

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

وهي **أفعال ناقصة**؛ لا تتمُّ بالفاعل، وتحتاج إلى الخبر، وترفع المبتدأ؛ تشبيهًا بالفاعل ويسمَّى اسمها، وتنصب خبره؛ تشبيهًا بالمفعول ويسمَّى خبرها.

لكن هذه الأفعال لا تدخل على مطلق المبتدأ والخبر، فلو كان المبتدأ ممّا له التصدير كاسم الشرط ونحوه أو كان [ضميرا] مخبرًا عنه بنعت مقطوع[1] أو

---

١. فإنّه حينئذ واجب الحذف.

[كان ممّا] لا بدَّ [له] من الابتدائية بنفسه، نحو: «قَلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلَّا زيدٌ» أو بغيره كمصحوب (إذا) الفجائيَّة، أو [كان ممّا] لا بدَّ [له] من التصرُّف[١]، نحو: «طوبى للمؤمن»، لم تدخل عليه الأفعال الناقصة، وكذا لا تدخل إذا كان الخبر طلبًا أو إنشاءً، فتدخل على غير ذلك؛ فترفع الاسم، وتنصب الخبر، ولها أحكام مختلفة.

فالتي تعمل ذلك مطلقًا[٢] ثمانية: **(كانَ) وأخواتها؛ وهي: (أمسَى)، و(أصبَحَ)، و(أضحَى)، و(ظَلَّ)، و(بَاتَ)، و(صَارَ) و(لَيسَ).**

والتي تعمل هذا العمل ـ بشرط أن يتقدَّمها نفيٌ أو نهيٌ أو دعاءٌ ـ : **(زَالَ)، و(بَرِحَ)، و(فَتِئَ)، و(انفَكَّ)**؛ فإنَّها بمعنى النفي، فإذا دخلها النفي صارت إثباتًا.

ومنها: **(دَامَ)**، ولا تعمل عمل (كانَ) إلَّا إذا تقدَّمها (ما) المصدريَّة.

ومن أحكامها المختلفة: أنَّ منها: ما ليس له حظٌّ في التصرُّف ـ مطلقًا ـ كالحروف، وهي: (لَيسَ) بلا خلافٍ. ومنها: ما التزم مُضِيُّه فقط، وهو: (دَامَ)؛ لأنَّها صلة لـ(ما) الظرفيَّة، وكلّ ما وقع صلةً لـ(ما) التزم مضيُّه، وفيه نظرٌ؛ فقد أثبت الأساتيذ لها مضارعًا، وهو: (يَدُومُ). ومنها: ما لا يستعمل منها أمرٌ، وهو: (زَالَ)، و(بَرِحَ)، و(فَتِئَ)، و(انفَكَّ)؛ لأنَّ من شرطها النفي، ولا يدخل النفي الأمرَ،

---

١. يعني بذلك: كونه ملازما للوقوع في موقع واحد من مواقع الإعراب، نحو «طوبى» من قولك «طوبى للمؤمن» فهذا مما لزم أن يقع مبتدأ.

٢. في هامش الأصل و(ب): «معنى (مطلقًا): مثبتًا كانت أو منفيَّةً، صلةً لـ(ما) الظرفيَّة أو لا» (منه).

ولا يستعمل منها مصدر؛ لعدم دلالتها على الحدث، وباقي الأفعال يتصرّف تصرُّفًا تامًّا.

وللتصاريف المستعملة ما للماضي من العمل؛ فلِ(أَكُ) و(أكونُ) ـ مضارع (كانَ) ـ ما لـ(كانَ) من عملٍ، وهكذا سائر الاشتقاقات من هذه الأفعال، التي لها حظٌّ في التصريف، ولو في الجملة.

ويجوز في جميعها توسُّط الخبر حتّى (لَيسَ) و(دامَ) إلَّا أنْ يمنعَ من ذلك مانعٌ، كحصر الخبر.

بل قد يجب التوسُّط، نحو: «كانَ في الدارِ سَاكِنُها».

ويجوز تقديم أخبار هذه الأفعال عليهنَّ إلَّا خبر (دامَ) و(لَيسَ).

وإذا كانت هذه الأفعال منفيَّة بـ(ما) النافية يجوز توسُّط الخبر بين (ما) والفعل ـ سواء كان النفي شرطًا في العمل أم لا ـ، نحو: «ما قائمًا كانَ زيدٌ»، ولا يجوز تقدُّمه على (ما) النافية.

ويجوز أن يلي الأفعالَ المذكورةَ معمولُ خبرها، إن كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ للتوسعة، نحو: «كانَ في المسجدِ زيدٌ معتكفًا»، و«كانَ عندَك زيدٌ نائمًا».

وربما جاءت هذه الأفعال تامَّةً بغير خبرٍ، إلَّا (لَيسَ) و(فَتِئَ) و(زالَ)؛ فإنَّها لا تستعمل إلَّا بالاسم والخبر. و(كانَ) التامَّة تكون بمعنى فعلِ اللازم؛ فـ(كانَ) بمعنى (حَصَلَ) ـ حينئذٍ ـ.

وهل معنى تمامها: دلالُتها على الحدث والزمان، أو معناه: استغناؤها بمرفوعها عن منصوبها؟ وجهانِ بل قولان؛ أصحُّهما الأوَّل.

ويجوز تقديم خبر (كان) وأخواتها على نفسها إلَّا في (فَتِئَ) و(ما بَرِحَ) و(ما زَالَ)، وفي (لَيسَ) وجهان.

ويجوز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع، ولا على معمول خبر (كان) وأخواتها إلَّا عند الكوفيين، وأمَّا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا فعند الجميع يجوز.

ولـ(كان) ـ بالخصوص ـ مختصَّاتٌ تخصُّها؛

منها: أنَّها تجيء زائدةً؛ إذا كانت بلفظ الماضي، بين شيئَين متلازمَين، ولم يكونا جارًّا ومجرورًا، وكثيرًا ما تزاد بين (ما) التعجّبيَّة وفعل التعجُّب، نحو: «ما كانَ أحسَنَ زيدًا»، وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه، نحو قولهم: «لم يُوجَدْ كانَ مثلُهم»[1].

[2]ومنها: أنَّها تحذف مع اسمها، ويبقى الخبر دالًّا عليها، وذلك بعد (إن) و(لَوْ) الشرطيَّتَين غالبًا، نحو قوله:

[حَدِبَتْ عليَّ بُطونُ ضِنَّةَ كُلُّها] إنْ ظالمًا أبدًا وإنْ مَظلومًا[3]

---

١. هذا ممّا حكي من كلام بعض العرب: «ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يُوجَدْ كانَ مثلُهم». المقتضب ٤: ٣٩٩، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ٤٧٩، شرح الرضي على الكافية ٤: ١٩١، شرح الكافية الشافية ١: ١٧٧.

٢. في الأصل و(ب) زيادة: «وتختصّ أيضًا»، وقد حذفناها؛ فإنّ المصنّف أعرض عنها واستغنى منها بقوله: «ومنها»، ولكنه نسي أن يشطب عليه.

٣. البيت من الكامل، وهو رابع خمسة أبيات للنابغة الذبيانيّ، يردّ فيه على يزيد بن أبي حارثة بن سنان، وكان يزيد يعير النابغة.

والشاهد في الشطر الثاني؛ حيث حذف كان واسمها بعد (إن) الشرطية وأبقى خبرها في الموضعين.

أي: «إنْ كنت ظالمًا و إنْ كنت مظلومًا».

وقوله ﷺ: «التمس ولو خاتمًا من حديد»[(١)].

ومنها: حذفُها وحدها بعد (أن) المصدريَّة، نحو: «أمَّا أنتَ مُنطَلِقًا انطلقت»؛ والأصل: «انطلقت لِأنْ كنت منطلقًا»، ثمَّ قدِّمت اللام التعليليَّة وما بعدها المجرور بها على (انطلقت) للاختصاص، ثمَّ حذفت اللام الجارة للاختصاص، ثمَّ حذفت (كان) لذلك الاختصاص، فانفصل الضمير الذي هو اسم (كان)، فصار: «أنْ أنتَ منطلقًا»، ثمَّ زيدتْ (ما) للتعويض عن (كان)، فصار «أنْ ما أنتَ»، فأدغمت النون مِن (أن) في الميم مِن (ما) ـ للتقارب في المخرج ـ، فصار: «أمَّا أنتَ».

ومنها: حذفها مع خبرها ويبقى الاسم، نحو قولهم: «ولو تَمرٌ» و«إنْ خَيرٌ» ـ برفعهما ـ.

←

ومثل هذا قول ليلى الأخيلية في ديوانها: ١٠٩ من قصيدة قالتها تمدح آل مطرّف العامريّين، وعجزه قريب من عجز البيت المستشهد به:

لا تَقْرُبَنَّ الدَهرَ آلَ مُطرِّفٍ إنْ ظالمًا أبدًا و إنْ مَظلومًا

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ١: ٢٣٣ ـ ٢٣٤، شرح أبيات سيبويه ١: ٣٤٥، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٢٣، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١١٦٦، همع الهوامع ١: ٢٨٧، شرح الكافية الشافية ١: ١٧٩، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٥٦.

١. كتاب الأمّ للشافعي ٥: ٦٥ و١٧١، ٧: ٢٣٥ و٢٨٢، المسند للشافعي: ٢٣١ و٢٤٧، مسند أحمد ٥: ٣٣٦، الموطّأ ٢: ٥٢٥، صحيح البخاري ٦: ١٣٥، سنن الترمذي ٢: ٢٩١، سنن النسائي ٦: ١٢٣، المبسوط للسرخسي ٥: ٨١، المحلى لابن حزم ٩: ٤٩٧، المؤتلف من المختلف بين أئمة السلف ٢: ١٥٦، غنية النزوع: ٣٤٧، تذكرة الفقهاء ٢: ٥٨٣، مسالك الأفهام ٧: ٨٩.

ومنها: حذفها مع معمولَيها بعد (إن) الشرطيَّة، نحو: «افعل هذا إمَّا لا»، أي: «إنْ كنتَ لا تفعل غيره»؛ فـ(ما) عوض من (كان) واسمها، و(لا) هي النافية للخبر، وهو: (تفعل)، وجواب الشرط محذوفٌ، تقديره: (فَافْعَلْه).

ومنها ـ وهو يخصّ مضارعها ـ: أنَّ لامه ـ أعني النون ـ قد تحذف تخفيفًا، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[1]، و﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفْها﴾[2]، وقد جاء ذلك في ثمانية عشر موضعًا في القرآن[3]، غير أنَّه جاء مجزومًا بالسكون حال كونه غير متصلٍ بضمير نصبٍ ولا بساكنٍ، فيقتصر عليه لا غير.

وأمَّا (ما) و(لا) و(لاتَ) و(إن) ـ فروعُ (لَيسَ) ـ

فقد قالوا بعملها عملَ (لَيسَ)؛ إذ كانت مثلها في النفي؛ فرفعوا بها الاسمَ، ونصبوا الخبرَ.

---

١. مريم (١٩): ٢٠.

٢. النساء (٤): ٤٠.

٣. ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفْها﴾ [النساء (٤): ٤٠]، ﴿ذلِكَ بِأَنَّ اللهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً﴾[الأنفال (٨): ٥٣]، ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُم﴾[التوبة (٩): ٧٤]، ﴿فَلا تَكُ في مِرْيَةٍ مِنْه﴾[هود (١١): ١٧]، ﴿فَلا تَكُ في مِرْيَةٍ مِمَّا يَعْبُدُ هؤُلاء﴾ [هود (١١): ١٠٩]، ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكين﴾ [النحل (١٦): ١٢٠]، ﴿وَلا تَكُ في ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُون﴾[النحل (١٦): ١٢٧]، ﴿وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾[مريم (١٩): ٩]، ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[مريم (١٩): ٢٠]، ﴿وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾[مريم (١٩): ٦٧]، ﴿إِنْ تَكُ مِثْقالَ حَبَّةٍ﴾[لقمان (٣١): ١٦]، ﴿وَإِنْ يَكُ كاذِبًا﴾[غافر (٤٠): ٢٨]، ﴿وَإِنْ يَكُ صادِقًا﴾[غافر (٤٠): ٢٨]، ﴿قالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتيكُم﴾[غافر (٤٠): ٥٠]، ﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إيمانُهُمْ﴾[غافر (٤٠): ٨٥]، ﴿قالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلّين﴾[المدثّر (٧٤): ٤٣]، ﴿وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكين﴾[المدثّر (٧٤): ٤٤]، ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنى﴾[القيامة (٧٥): ٣٧].

والشرط في عمل (ما) عملَ (ليس): عدم اقتران اسمها بـ(أن) الزائدة، وبقاء النفي، وتأخير الخبر، نحو: ﴿ما هذا بَشَرًا﴾[١]، ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِم﴾[٢].

وأمَّا (لا): فلا بدَّ فيها من الشروط المذكورة لـ(ما)، غير فقدان الزائدة؛ فإنَّها لا تزاد بعد (لا) أصلًا، نعم لا بدَّ أن يكون المعمولان نكرتَين، نحو: «لا أحدٌ أفضلَ منك». ويكثر حذف خبرها ـ لا أنَّه يلزم ذلك ـ.

وأمَّا (لاتَ): فشرط عملها كونُ معمولَيها اسمَي زمانٍ، وحذفُ أحدهما، نحو: ﴿وَلاتَ حينَ مَناصٍ﴾[٣]، ـ بنصب (حينَ) ـ، وهوخبرها، والمحذوف اسمها. و(لاتَ) بمعنى (لَيسَ)، والتقدير: «لَيسَ الحينُ حينَ مَناصٍ»، أي: «فَرار».

وأمّا (إن) النافية: فقَلَّ عملُها، كقول بعض العرب: «إنْ أحدٌ خيرًا مِن أحدٍ إلّا بالعَافية».

وتزاد الباء في الجزء الثاني مِن معمولَي كلِّ هذه النواسخ المنفيَّة؛ ففي خبر (لَيسَ)، نحو: ﴿أَلَيْسَ الله بِكافٍ عَبْدَه﴾[٤]، وفي خبر (ما)، نحو: ﴿وَمَا اللهُ بِغافِلٍ﴾[٥]، وفي خبر (لا)، كقول سواد بن قارب[٦] لرسول الله صلى الله عليه وآله:

---

١. يوسف (١٢): ٣١.

٢. المجادلة (٥٨): ٢.

٣. ص (٣٨): ٣.

٤. الزمر (٣٩): ٣٦.

٥. البقرة (٢): ٧٤ و... .

٦. هو: سواد بن قارب، كان من الصحابة، واستشهد بين يدي أمير المؤمنين عليّ عليه السلام في صفين. وقصة إسلامه ذكرها الشيخ المفيد في الاختصاص: ١٨٣ وعنه في البحار ١٨: ٩٨، المستدرك للحاكم النيسابوري ٣: ٦٠٨، أسد الغابة ٢: ٣٧٥.

وكـن لي شـفيعًا يـوم لا ذو شـفاعة بِمُغـنٍ فتـيلًا عـن سـواد بـن قـارب[١]

فأدخل الباء على خبر (لا) ـ وهو (مُغنٍ) ـ.

وفي خبر مضارع (كان)، وهو قوله:

وإنْ مـدّتْ الأيـدي إلى الـزادِ لم أكـنْ بـأعجلهم [إذ أجشـع القـوم أعجـل][٢]

فزاد الباء في (أعجلهم) ـ وهو خبر (أكُنْ) ـ.

أفعال المقاربة العاملة عملَ (كان) ثلاثة أنواع

النوع الأوّل: هي الدالّة على قرب الخبر للاسم، وهي: (كادَ)، و(كَرَبَ)، و(أوشَكَ)، وهي المقاربة حقيقةً، ويجب أن يكون خبرها جملةً فعليَّةً؛ ليتوجّه الحكم إلى مضمونها.

والنوع الثاني: ما دلَّ على رجاء الخبر، وهي: (عَسَى)، و(حَرَى) و(اِخلَولَقَ)،

---

١. البيت من الطويل، والقائل: سواد بن قارب الأزدي الدوسي ـ وقيل السدوسي ـ الصحابي، يخاطب به رسول الله صلى الله عليه وآله.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ١: ٢٦٣ ـ ٢٦٤، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ١٢٠، الأشباه والنظائر ٢: ٦١، شرح الدماميني على مغني اللبيب ١: ٤٠٦، همع الهوامع ١: ٣٠٥، شرح الكافية الشافية ١: ١٩٤.

٢. البيت من الطويل، والقائل: الشنفرى الأزدي، وهو من القصيدة المشهورة بين المتأدبين بـ(لاميّة العرب).

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ١: ٢٦٤، ديوان الشنفرى: ٥٩، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٢٣٩، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٣٤٨، الأشباه والنظائر ٢: ٦١، شرح الدماميني على مغني اللبيب ١: ٤٠٦، همع الهوامع ١: ٣٠٥، شرح الكافية الشافية ١: ١٨٤.

وتسمية هذه بـ(المقاربة) مجازٌ، ويلزم في خبرها ما يلزم في خبر النوع الأوَّل.

والنوع الثالث: ما دلَّ على شروع اسمها في خبرها، وهي: (أنشأَ)، و(طَفِقَ)، و(جَعَلَ)، و(عَلِقَ)، و(أخَذَ)، وخبر هذا النوع أيضًا يجب كونه جملةً فعليَّةً دالّةً على الحدث.

وشذَّ مجيؤه مفردًا بعد (كادَ) و(عَسَى)، ولا بدَّ في الفعل أن يكون فعلًا مضارعًا مقرونًا بـ(أن)، نحو: «عَسَى زيدٌ أنْ يَخرُجَ»، وأن يكون رافعًا لضمير الاسم، نحو: ﴿**وَما كادُوا يَفْعَلُونَ**﴾[1].

وخبر (كادَ) الفعل المضارع بغير (أن) كقولك: «كادَ زيدٌ يَخرُجُ».

و(كَرَبَ) و(أوشَكَ) يجريان مجرى (عَسَى) مرَّةً، ومجرى (كادَ) أخرى.

و(أخَذَ) و(جَعَلَ) يستعملان استعمال (كادَ)، تقول: «أخذ زيدٌ يَفعَلُ كذا».

ثمَّ اعلم أنَّ الأنواع الثلاثة من هذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي، وجاء لخصوص (كادَ) و(أوشَكَ) و(طَفِقَ) مضارعٌ، نحو: ﴿**يَكادُ زَيْتُها يُضِيءُ**﴾[2]، و

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ [في بعض غِرَّاتِهِ يُوافِقُها][3]

---

١. البقرة (٢): ٧١.

٢. النور (٢٤): ٣٥.

٣. البيت من المنسرح، والقائل: أمية بن أبي الصلت، أحد شعراء الجاهلية.

والشاهد: مجيء (يوشك) فعلًا مضارعًا لـ(أوشك).

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ١: ٢٨١ و٢٨٥، ديوان أميّة: ٤٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ١٦٠، شرح الشواهد للعيني ١: ٣٨٨، شرح جمل الزجاجي

وحكى الأخفش: «طَفِقَ يَطفِقُ»[(١)]، واقتصر ابن مالك على استعمال مضارع (أوشَكَ) و(كادَ) لا غير[(٢)].

وحكوا اسم فاعلٍ لـ(كاد): (كائِد)، ولـ(كرب): (كارِب)، ولـ(أوشَكَ): (مُوشِك). استعمل مصدرٌ لـ(طَفِقَ) و(كادَ): (طَفْقًا) و(كَوْدًا)، كـ(قالَ قَوْلًا).

وكلُّ هذه لا يتمُّ معناها إلَّا بالخبر، ولا تجيء إلَّا ناقصةً عدا (عَسَى)، و(اخلَولَقَ)، و(أوشَكَ)؛ فيجوز إسنادهنَّ إلى (أن تفعل) حال كون (أن يفعل) مستغنى به عن الخبر، نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾[(٣)]، فتكون تامَّةً.

←

٢: ٢٨٦، شرح كتاب سيبويه ٣: ٣٨٩، همع الهوامع ١: ٣١٠، كتاب سيبويه ١: ٥٦٠، شرح أبيات سيبويه ٢: ١٦٧.

١. الصحاح ٤: ١٥١٧، لسان العرب ١٠: ٢٢٥، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١: ٢٨٥.

٢. قال ابن مالك في الألفيّة:

واستعملوا مضارعًا لـ(أوشكا) ... و(كادَ)، لا غير، وزادوا (مُوشِكا)

وقال في تسهيل الفوائد: «ويلازمهنّ لفظ المضيّ إلّا (كاد) و(أوشك)»، وقال في شرح الكافية الشافية: «وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي، إلّا (كاد) و(أوشك)؛ فإنّهما استعملا بلفظ الماضي والمضارع كثيرًا».

ينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣: ١٢٥٧، شرح الكافية الشافية ١: ٢٠٤، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ٦٠، شرح ابن عقيل١: ٣٣٨، شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة١: ٦٢، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ١: ٢٣٧، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١: ٢٨٥، شرح المكودي على الألفية: ٦٧.

٣. البقرة (٢): ٢١٦.

ويجوز الكسر والفتح في سين (عَسى)، إذا أسندت إلى مضمرٍ يسكن معه آخر الفعل، سواء كان المضمر التاء أو النون أو (نا)، نحو: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتالُ﴾[١] [و] ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾[٢]؛ فقد قرأهما نافع بالكسر؛ لمناسبة الياء، وغيره بالفتح ـ وهو الشائع ـ، وأجاز أبو عليّ الفارسيّ الكسر مطلقًا، ومنعه أبو عبيدة مطلقًا[٣]، والحقّ التفصيل؛ أعني: إذا أسندت (عسى) إلى مضمر دون الظاهر ـ، فإنَّ أبا عليّ أجاز نحو: «عَسِيَ زيدٌ» ـ بكسر السين كـ(رَضِيَ) ـ .

الحروف المشبَّهة بالفعل

تنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع خبره خبرًا لها. واسمها مشبَّه بالمفعول، وخبرها مشبَّه بالفاعل. وهي: **(إنَّ) و(أنَّ)، و(لكِنَّ و(لَيتَ)، و(لَعَلَّ)**، نحو قولك: «إنَّ زيدًا قائمٌ»، و«لكنَّ عمّارًا سائرٌ»، و«كأنَّ أخاكَ الأسدُ»، وما أشبه ذلك.

ولا يتقدَّم خبرهنّ عليهنّ مطلقًا. ولا يتوسّط إلّا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا؛

---

١. البقرة (٢): ٢٤٦.

٢. محمد ﷺ (٤٧): ٢٢.

٣. السبعة في القراءات: ١٨٦، الحجّة للقرّاء السبعة ٢: ٣٤٩، التيسير في القراءات السبع: ٨١، حجّة القراءات: ١٣٩، معاني القراءات ١: ٢١٤ و٢: ٣٨٧، الوجيز للأهوازي: ٣٣٣، تحبير التيسير في القراءات العشر: ٣٠٧، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: ١١٩، العنوان في القراءات السبع: ٧٤، الإقناع في القراءات السبع: ٣٠٥، المبسوط في القراءات العشر ١: ١٤٩.

فالظرف، نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنا أَنْكالاً﴾[١]؛ فـ (لَدَيْنَا) خبر مقدَّم، و(أَنْكَالًا) اسمها مؤخَّر، والمجرور، نحو: ﴿إِنَّ في ذلِكَ لَعِبْرَةً﴾[٢]. وقد يجب التوسّط، نحو: «إنَّ عند هند عبدَها»، و«إنَّ في الدار مالكَها». ولا يلي هذه الأحرف معمولُ خبرها إلّا إن كان ظرفًا أو مجرورًا. ويجوز توسُّطه بين الاسم والخبر مطلقًا.

و(أنَّ) إنْ وجب أنْ يسدَّ المصدرُ مَسَدَّها ومَسَدَّ معمولَيها فهي المفتوحة، بعد (لو) و(لولا)، وبعد (علمت) وأخواتها. و(أنَّ) إذا فتحت بعد (لو)[٣] تكون فاعله، وبعد (لولا) يكون مبتدأه، وبعد (علمت) وأخواتها مفعوله.

وحيث لا يجوز ذلك السدُّ فهي (إنَّ) المكسورة الداخلة اللام على خبرها، نحو: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُه﴾[٤]، وتكسر أيضًا في كلّ موضع إذا أسقطتها مع اسمها وخبرها لم يجز أن يقع مكانها اسم مفرد.

ويجوز (أنَّ) المفتوحة والمكسورة إنْ صحَّ سدُّ المصدر مسدَّها ومسدَّ معموليها وعدمه، وذكروا تعيُّن (إنَّ) المكسورة في عشرة مواضع، والمفتوحة في ثمانية، وما يجوز فيه كسر (إنَّ) وفتحها تسعة مواضع، ولا أهمِّيَّة في عدِّها بعد إعطاء الضابط.

وتدخل لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة على أربعة أشياء؛

---

١. المزمّل (٧٣): ١٢.

٢. آل عمران (٣): ١٣، النور (٢٤): ٤٤، النازعات (٧٩): ٢٦.

٣. في الأصل و(ب): «لولا» بدلًا من (لو)، والصواب ما أثبتناه.

٤. المنافقون (٦٣): ١.

[١] الخبر، إذا لم يكن منفيًّا ولا ماضيًا متصرّفًا مجرّدًا من (قد)، [٢] وعلى الاسم المتقدِّم عليه الخبرُ، [٣] ومعمولُ الخبر، [٤] وضمير الفصل.

وإنَّما تدخل على الخبر المفرد؛ لشبهه بالمبتدأ، نحو: ﴿**إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعاءِ**﴾[١]، وعلى الفعل المضارع إذا كان خبرًا، نحو: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ**﴾[٢]؛ لشبهه بالاسم، وعلى الظرف وعديله؛ لأنَّها في حكم الاسم إذا لم يقدّر متعلّقها ماضيًا، نحو: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظيمٍ**﴾[٣]، وعلى الجملة الاسميَّة؛ لأنَّها مبتدأ وخبر، نحو: ﴿**وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي ونُميتُ**﴾[٤]، وعلى معمول خبرها؛ لأنَّه من تتمّته، لكن إذا كان المعمول متقدِّمًا على الخبر ولم يكن حالًا، وكان الخبر صالحًا لدخول اللام، نحو: «إنَّ زيدًا لعَمرا ضارِبٌ»، ومثال دخول اللام على اسم (إنَّ) إنْ تأخّر عن الخبر، نحو: ﴿**إِنَّ في ذلِكَ لَعِبْرَةً**﴾[٥]، وكذلك إنْ تأخَّر عن معمول الخبر، وكان المعمول ظرفًا، نحو: «إنَّ عندك لزيدًا مقيمٌ»، أو كان جارًّا ومجرورًا، نحو: «إنَّ في الدار لَزيدًا جالسٌ»، ومثال دخول اللام على ضمير الفصل، نحو: ﴿**إِنَّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**﴾[٦].

---

١. إبراهيم (١٤): ٣٩.

٢. النمل (٢٧): ٧٤.

٣. القلم (٦٨): ٤.

٤. الحجر (١٥): ٢٣.

٥. آل عمران (٣): ١٣، النور (٢٤): ٤٤، النازعات (٧٩): ٢٦.

٦. آل عمران (٣): ٦٢.

وتدخل (ما) الحرفيَّة الزائدة على بهذه الحروف السّتّة[١]، فتكفُّها عن العمل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[٢]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾[٣]، و

[أعِدْ نَظَرًا يا عَبدَ قَيسٍ] لَعَلَّما   أضَاءَتْ لكَ النارُ الحمارَ المقيَّدا[٤]

[و]

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مؤثَّلٍ   [وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي][٥]

وقول النابغة:

[قالتْ] ألا لَيتَما هذا الحَمامُ لنا   [إلى حَمامَتِنا أو نِصفَه فَقَدِ][٦]

---

١. كذا في الأصل و(ب)، والأنسب أن يقال: «وتلحق (ما) الحرفيَّة الزائدة بهذه الحروف السّتّة».

٢. النساء (٤): ١٧١.

٣. الأنفال (٨): ٦.

٤. البيت من الطويل، والقائل: الفرزدق.

والشاهد: قوله: «لعلما»، حيث لحقت (ما) الحرفيّة بـ(لعلّ) فكفّتها عن العمل.

ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٣٧١، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٢٨٠، شرح الشواهد للعيني ١: ٤٢٣، مغني اللبيب ١: ٢٨٧.

٥. البيت من الطويل، والقائل: امرؤ القيس.

والشاهد: قوله: «لكنّما»، حيث لحقت (ما) الحرفيّة بـ(لكنّ) فكفّتها عن العمل.

ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٣٧١، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٣٩٠، شرح أبيات سيبويه ١: ٣٨.

٦. البيت من البسيط، لنابغة الذبياني.

والشاهد: قوله: «ليتما»، حيث لحقت (ما) الحرفيّة بـ(ليت) فكفّتها عن العمل.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ١: ٣١٢ ـ ٣١٣، ديوان نابغة: ٢٤، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٣٦٦، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٢٨٠، شرح الشواهد

ـ برفع (الحَمامُ) ـ .

[و]جاء العطف على أسماء هذه الستَّة بالنصب، قبل مجيء الخبر وبعده، في شعر رؤبة:

إنَّ الرَبيــــعَ الجَـــوْدَ وَالخَريفَـــا   يَــدَا أبي العَبَّــاسِ وَالصُــيُوفَا[1]

فعطف (الخريف) المنصوب على (الربيع)، قبل مجيء الخبر ـ وهو: «يدا أبي العبّاس» ـ ، وعطف (الصيوفا) على (الربيع) بالنصب، بعد مجيء الخبر.

وجاء العطف بالرفع على محلّ أسمائها، لكن بعد استكمال الخبر في (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) اللواتي لا تُغيّر معنى الخبر، نحو: ﴿**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾[2]، فعطف (رسولُه) على محلِّ لفظ الجلالة، بعد استكمال الخبر ـ أعني: «بريء».

وإذا خفّفت (إنَّ) المكسورة، قلَّ عملها، وكَثُر إهمالها، ولَزِمها بعدها ـ عند الإهمال ـ لامُ الابتداء، نحو: «إنْ زيدٌ لَقائمٌ»؛ فلولا اللام لتوهّم أنَّها نافيةٌ لا مخفَّفةٌ مهملةٌ، نعم إذا كان هناك قرينة على الإثبات ـ ككون الخبر منفيًّا، نحو: «إنْ

←

للعيني ١: ٢٤٤، كتاب سيبويه ١: ٣٢٩، شرح كتاب سيبويه ٢: ٤٦٨، مغني اللبيب ١: ٣٠٨.

١. البيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ١: ٣١٤ ـ ٣١٥، ملحق ديوان رؤبة: ١٧٩، المقتضب ٤: ٣٩٤، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٣٨٦، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ١٥٥، شرح الكافية الشافية ١: ٢٢٦.

٢. التوبة (٩): ٣.

زيدٌ لَنْ يَقومَ» ـ، لزم ترك اللام؛ لعدم توهّم أنَّ (إن) نافيةٌ؛ لأنّ الخبر المنفيّ لا يدخل عليه لام الابتداء، أو كان الكلام مسوّقًا للإثبات والمدح، كقول الطرمّاح:

أنا [ابنُ] أُباة الضَيمِ مِن آلِ مَالِكٍ　　وإنْ مَالِكٌ كانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ[1]

ولم يقل: «لَكانَتْ» ـ باللام ـ؛ لكونه في مقام المدح، فلا يتوهّم النفي.

وإنْ ولي المخفَّفة من المثقَّلة فِعلٌ، فلا يكون ـ على الأصحّ ـ إلّا من الأفعال الناسخة الغير النافية والمنفيّة، وغير صلةٍ لموصولٍ، نحو: ﴿**وَإِنْ يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصارِهِم**﴾[2] ﴿**وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكاذِبِينَ**﴾[3]، وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولَي الفعل الناسخ، نحو: «إنْ كانَ زيدٌ لَقائمًا»؛ فإنَّ معناه: «إنَّ زيدًا لقائمٌ».

وإن تخفّف (أنَّ) المفتوحة فعملها باقٍ، لكن لا يكون اسمها إلّا ضميرًا محذوفًا، ولا يكون خبرها إلّا جملةً؛ فإن كانت الجملةُ اسميَّةً أو فعليَّةً فعلُها جامدٌ أو دعاءٌ، لم تحتج لفاصلٍ يحفظ التباس (أن) المذكورة بـ(أن) المصدريَّة، وإن كانت الجملةُ غير ما ذكرناه، فالفعل إمَّا مثبتٌ وإمّا منفيٌّ، وكلٌّ منهما إمّا ماضٍ أو مضارعٌ؛

---

١. البيت من الطويل، لأبي نفر الحكم بن حكيم الطرماح، الشاعر الطائي.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ١: ٣٢٨، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٣٦٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٣٠٣، شرح الشواهد للعيني ١: ٤٣٠، شرح الكافية الشافية ١: ٢٢٦.

٢. القلم (٦٨): ٥١.

٣. الشعراء (٢٦): ١٨٦.

فالمثبت إنْ كان ماضيًا وجب الفصل بـ(قَدْ)، نحو: ﴿وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا﴾[١]، وإن كان مضارعًا ففاصله حرف التنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[٢].

والمنفيّ إن كان ماضيًا ففاصله (لا)، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ فِتۡنَةٞ﴾[٣]، في قراءة مَن ضَمَّ نونَ (تَكوْنُ)[٤]، وإن كان مضارعًا ففاصله (لن) أو (لم) أو (لولا)؛ فمثال النفي بـ(لن)، نحو: ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ﴾[٥]، ومثال (لم)، نحو: ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[٦]، و(لو)، نحو: ﴿أَن لَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾[٧] ﴿أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم﴾[٨].

وجاء أيضًا تخفيف (كأنَّ) عاملةً، بثبوت اسمها وحذفه، وإفراد خبرها، وكونه جملة، وإذا كان الخبر جملةً اسميّةً لم يحتج لفاصلٍ، وإن كان جملةً فعليّةً فصلت بـ(لم) في المضارع المنفيّ، نحو: ﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِ﴾[٩]،

---

١. المائدة (٥): ١١٣.

٢. المزمّل (٧٣): ٢٠.

٣. المائدة (٥): ٧١.

٤. منهم: أبو عمر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف. ينظر: معاني القراءات ١: ٣٣٧، الحجّة للقرّاء السبعة ٣: ٢٤٦، حجّة القراءات: ٢٣٣، المبسوط في القراءات العشر: ١٨٧، إعراب القراءات السبع وعللها: ٩٢، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: ٢٠١.

٥. البلد (٩٠): ٥.

٦. البلد (٩٠): ٧.

٧. الجنّ (٧٢): ١٦.

٨. الأعراف (٧): ١٠٠.

٩. يونس (١٠): ٢٤.

و(قَدْ) في الماضي المثبت، نحو:

لا يَهولَنَّكَ اصطِلَاء لَظَى الحَر ... بِ فَمَحذُورُها كَأنْ قَد أَلَمّا[١]

ففصل بين (كأنْ) و(ألمّا) بـ(قد).

وإذا خفّفت (لكنَّ) وجب إهمالها؛ لزوال اختصاصها بالجملة الاسميّة، نحو: ﴿وَلَكِنِ اللَّهَ قَتَلَهُم﴾[٢].

(لا) النافية للجنس

العاملة عملَ (إنّ) المشدَّدة، نحو: «لا غلامَ رجلٍ قائمٌ هنا». فإنْ دخلتْ على نكرةٍ أريد[٣] بها النفي العامّ، بتقدير (مِنْ) الاستغراقيَّة المختصَّة بالنكرات، والنكرة متّصلة بـ(لا)، وخبرها أيضًا نكرة.

فالشروط في (لا) أربعة: وهو كونها نافيةً، وأنَّ المنفيَّ بها الجنسُ، وأنَّ نفيَه نصٌّ، وأنْ لا يدخل عليها جارٌّ. والشرط في اسمها: أن يكون نكرةً، وأن تكون النكرة متّصلة بها. والشرط في خبرها واحد: وهو كونه نكرةً. فمجموع الشروط سبعةٌ.

فلو كانت لغير نفي الجنس ـ بأن كانت لنفي الوحدة ـ عملتْ حينئذٍ عملَ (لَيسَ)، نحو: «لا رجلٌ قائمًا بل رجلان»؛ فالنفي واحد، والمثبت اثنان.

---

١. البيت من الخفيف، لقائل مجهول.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ١: ٣٣٨ ـ ٣٣٩، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٣٨١، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٣٣، شرح الشواهد للعيني ١: ٤٣٨.

٢. الأنفال (٨): ١٧.

٣. في الأصل و(ب): «وأريد» بدل «أريد»، والصحيح ما أثبتناه.

وكذا تعمل عملَ (لَيسَ) لو لم يكن نفي الجنس على وجه التنصيص، وكان على سبيل الظهور، مثل: «لا رجلٌ قائمًا»؛ فإنَّه ظاهرٌ في نفي الجنس؛ لكون النكرة في سياق الجنس، لا نصٌّ؛ لاحتمال إرادة نفي الواحد.

وإذا دخل على (لا) خافضٌ خُفص النكرة، نحو: «جئتُ بِلا زادٍ» و«غضبتُ مِن لا شيءٍ»؛ بَطَل عملها، ولم تعمل شيئًا. وكذا تُهمَل (لا) إذا كان اسمها معرفةً أو نكرةً منفصلةً منها، فتكرّر عند الإهمال مع العاطف، نحو: «لا زيدٌ في الدارِ ولا عمروٌ».

ويُبنى اسم (لا) على الفتح بناءَ (خمسةَ عَشَرَ)، إذا كان مفردًا غير مضاف ولا شبيه بالمضاف ـ فإنّهما معربان ـ سواءٌ كان مفردًا لفظًا ومعنىً، نحو: «لا رجلَ»، أو لفظًا لا معنىً، نحو: «لا قَومَ»، أو جمعَ تكثيرٍ لمذكَّرٍ، نحو: «لا رجالَ»، أو لمؤنَّثٍ، نحو: «لا هنودَ». وعلى الكسر إن كان جمعًا بألف وتاء، نحو:

[إنَّ الشَّبَابَ الذي مَجدٌ عَوَاقِبُه ... فِيهِ نَلَذُّ] وَلا لَذَّاتِ للشِّيبِ[1]

وتبنى (لا) مع اسمها النكرة على الياء، إن كان اسمها مثنًّى أو مجموعًا على حدِّ المثنَّى، كقوله:

---

١. البيت من البسيط، لسلامة بن جندل السعدي. والشاهد: قوله «و لا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا ـ وهو (لذات) ـ جمع مؤنث سالمًا، وبني هذا الجمع المؤنث السالم على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها حين يكون معربًا.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ١٠ ـ ١١، ديوان سلامة بن جندل: ٩١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٤٠٦، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ١١٣، شرح الشواهد للعيني ٢: ١٢.

تَعَـزَّ فَـلا إلفَـيْنِ بِـالعَيشِ مُتِّعَـا   [وَلكِــنْ لِــوُرَّادِ المنــونِ تَتــابُعُ](١)

وقوله:

يُحشَــرُ النَّــاسُ لا بَنِــينَ وَلا آ   بَــاءَ [إلَّا وقَـدْ عَنَـتْهُم شُـؤُونُ](٢)

ويجوز في نحو: «لا حولَ ولا قوّةَ إلّا باللّه»:

فتحُ ما بعد (لا) الأولى والثانيّة؛ بأن تجعل (لا) فيهما مركَّبة مع اسمها، كما لو انفرد، ويجوز أن يقدَّر بعدهما خبرهما معًا، أي: «لا حولَ ولا قوّةَ لنا»، أي: «موجودانِ لنا»، ويجوز أن يقدَّر لكلّ واحد منهما خبر، أي: «لا حولَ موجودٌ لنا ولا قوّةَ موجودةٌ لنا».

ورفعُهما؛ على أنَّ (لا) الأولى ملغاةٌ؛ لتكرُّرها، فما بعدها مرفوعٌ بالابتداء، أو عاملةٌ عملَ (لَيسَ) وما بعدها مرفوعٌ بها.

وفتحُ الأوّل ورفعُ الثاني؛ على أنّ (لا) الأولى عاملةٌ عملَ (إنَّ)، والثانيةَ زائدةٌ وما بعدها معطوفٌ على محلِّ (لا) الأولى مع اسمها.

---

١. البيت من الطويل، لقائل غير معيّن. والشاهد: قوله «فلا إلفَينِ» حيث جاء اسم لا ـ وهو (إلفينِ)ـ مثنّىً، وبني على الياء التي ينصب بها حين يكون معربًا.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ١٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٤٠٥، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٦٦، شرح الشواهد للعيني ٢: ١٠.

٢. البيت من الخفيف، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «لا بنينَ» حيث جاء اسم لا ـ وهو (بنينَ) ـ جمع مذكر سالمًا، وبني على الياء التي ينصب بها حين يكون معربًا.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ١٣ ـ ١٤، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٤٠٦، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٢١٦، شرح الشواهد للعيني ٢: ١١.

ورفعُ الأوَّل وفتحُ الثاني؛ على[١] أنَّ (لا) الأُولى ملغاةٌ أو عاملةٌ عملَ (لَيسَ)، و(لا) الثانية عاملةٌ عمل (إنَّ)[٢] وما بعدها [مبنيّ على الفتح] منصوب محلًّا[٣].

فهذه خمسة وجوهٍ مأخوذةٌ مِن اثنا عشر؛ لأنَّ ما بعد (لا) الأولى يجوز فيه: البناءُ على الفتح، والرفعُ على الإلغاء، والرفعُ على إعمالها عملَ (لَيسَ)، فهذه ثلاثةٌ، وتجوز هذه الثلاثة فيما بعد (لا) الثانية، ووجه آخر رابعٌ: وهو النصب، وضَرْبُ هذه الأربعة في الثلاثة الأولى تبلغ اثنا عشر، لا يجوز منها اثنان: رفعُ الأوَّل على الإلغاء أو على الإعمال عملَ (لَيسَ)، ونصبُ الثاني، والباقي جائزٌ، وتلك عشرةٌ كاملةٌ، إذا عطفت (لا) وكرّرت.

فإنْ عطفت بلا تَكَرُّر، فُتِح الأوَّل وجوبًا؛ إعمالًا لـ(لا) عملَ (إنَّ)، ويجوز النصبُ في الثاني عطفًا على محل (لا)، والرفعُ عطفًا على محل (لا) مع اسمها، وامتنع الفتحُ؛ لعدم ذكر (لا).

إذا وصفت النكرة المبنيّة بوصفٍ مفردٍ متَّصلٍ بها، نحو: «لا رجلَ ظريف فيها»، جازَ في الوصف المفرد: الفتحُ على أنَّه مركَّب مع النكرة المبنيّة، وصارا كالشيء الواحد، ثم دخل عليهما (لا) مثل: «لا خمَسةَ عَشَرَ عندَنا»، و«لا رجلَ ظريفَ فيها»، ويجوز النصبُ، فتقول: «لا رجلَ ظريفًا»؛ مراعاةً لمحلِّ النكرة، والرفعُ؛ مراعاةً لمحلِّ النكرة مع (لا)؛ فإنَّها في محلِّ رفعٍ بالإبتداء، فتقول: «لا

---

١. في الأصل و(ب): «فعلى» بدل «على»، والصواب ما أثبتناه.

٢. في الأصل و(ب): «زائدة» بدل «عاملةٌ عمل (إنّ)»، والصحيح ما أثبتناه.

٣. في الأصل و(ب): «منوّن» بدل «محلًّا»، والصحيح ما أثبتناه.

رجلَ ظريفٌ» ـ برفعه ـ ، ومع فَقد الإفراد في الوصف أو في الموصوف، أو فقد الاتّصال، يمتنع الفتحُ، ويبقى جوازُ الرفع بالنظر إلى المحلّ، وجوازُ النصب بالنظر [إلى] لفظ الموصوف إن كان معربًا، وإلى محلِّه إن كان مبنيًّا.

وحكمُ (لا) مع تقدُّم همزة الاستفهام حكمُها بدونها [من عمل في اللفظ والتركيب والتكرار]، فتقول: «ألا غلامَ سفرٍ حاضرٌ؟» بنصب (غلام) لا غير ـ و(لا) عاملةٌ في اللفظ ـ ، وعملُها في التركيب نحو: «ألا رجلَ في الدار؟» بفتح (رجل) لا غير، وفي التكرار نحو: «ألا رجوعَ؟ وألا حياءَ؟» بالأوجه الخمسة المتقدَّم بيانُها.

وإذا أُريد بالحرفين: التمنّي، نحو:

أَلَا عُمْـرَ وَلَّى مُسْـتَطَاعٌ رُجوعُـه ... [فَيَرْأَبَ مَا أَثْـأَتْ يَـدُ الغَفَلاتِ][1]

فهي بمنزلة (أَتَمَنَّى)، فلا خبَر لها، وإذا كانت بمنزلة (لَيتَ) فلا يراعى محلُّها مع اسمها، ولا إلغائُها إذا تكرّرت ـ على الأصحِّ[2] ـ ، وإذا جاءت (ألا) للتنبيه

---

١. البيت من الطويل، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «ألا عُمْرَ» حيث أريد من همزة الاستفهام مع (لا) مجرّد التمنّي.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ٢٦ ـ ٢٧، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٤٤٩، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٢١٢، شرح الشواهد للعيني ٢: ٢٣، مغني اللبيب ١: ٦٩.

٢. هذا قول سيبويه وخليل، وخالفهما المازنيّ و المبرد، ولا دليل لهما في البيت؛ إذ لا يتعيّن كون «مستطاع» خبرًا أو صفةً، و«رجوعه» فاعلًا، بل يجوز كون «مستطاع» خبرًا مقدَّمًا، و«رجوعه» مبتدأ مؤخَّرًا، والجملة صفة ثانية. ينظر: أوضح المسالك ٢: ٢٧.

فإنّها حينئذٍ تدخل على الجملة الاسميَّة والفعليَّة و [لا] يبقى لها عملٌ، مثل: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِياءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[١] و﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[٢].

الأفعال الداخلة ـ بعد استيفاء فاعلها ـ على المبتدأ والخبر: (ظَنَّ) وأخواتها

فتنصبهما مفعولَيْن إذا كانت قلبيَّة. وإذا جاءت لمعانٍ غير قلبيَّة فلا تتعدَّى لمفعولَيْن.

وهي: **(وَجَدَ)** و**(ألفَى)** و**(تَعَلَّمْ)** ـ **بمعنى (اعْلَمْ)** ـ و**(دَرَى)**؛ وهذه الأربعة تفيد اليقين في الخبر. و**(جَعَلَ)** و**(حَجَا)** و**(عَدَّ)** و**(هَبْ)** و**(زَعَمَ)**؛ وهذه الخمسة تفيد الرجحان في الخبر.

و**(رَأَى)** و**(عَلِمَ)**؛ وهما يفيدان اليقين غالبًا، وقد يردان للرجحان.

و**(ظَنَّ)** و**(حَسِبَ)** و**(خَالَ)**؛ وهذه الثلاثة يراد بها الرجحان غالبًا، وقد يراد بها اليقين.

فإذا جاءت (عَلِمَ) بمعنى (عَرَفَ)، و(ظَنَّ) بمعنى (اتَّهم)، و(رَأَى) بمعنى ذَهَبَ[٣]، و(حَجا) بمعنى (قَصَد) تعدَّينَ حينئذٍ إلى مفعولٍ واحدٍ. نَعَم، سُمِع من العرب إلحاق (رَأَى) الحُلميَّة بـ(رَأَى) العِلميّة.

---

١. يونس (١٠): ٦٢.

٢. هود (١١): ٨.

٣. قال ابن هشام: «ورأى بمعنى الرأي، أي: المذهب». [أوضح المسالك ٢: ٤٤]

وكذلك تنصب المبتدأَ والخبرَ (جَعَلَ) و(رَدَّ) و(تَرَكَ) و(اتَّخَذَ) [و(تَخِذَ)] و(صَيَّر) و(وَهَب) الدالّة على التحويل من حالة إلى أخرى، ويقال لها: (أفعال التصيير).

ويبطل عمل المتصرِّف من أفعال القلوب لفظًا ومحلًّا، إذا توسّطت بين المبتدأ والخبر، أو تأخّرت عنهما؛ لضعف العامل. ويبطل عملها لفظًا لا محلًّا ـ ويسمَّى (التعليق) ـ ، إذا جاء بعدها ما له صدر الكلام، كـ(لام) الإبتداء، نحو: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ**﴾[1]، أو (لام) القسم، كقوله:

وَلَقَـد عَلِمــتُ لَتَـأتِيَنَّ مَنِيَّـتِي **[إنَّ المنايـا لا تَطـيشُ سِـهَامُها]**[2]

أو (ما) النافية، نحو: ﴿**لَقَدْ عَلِمْتَ ما هؤُلاءِ يَنْطِقُونَ**﴾[3]، أو (لا) و(إن) النافيتان الواقعتان في جواب القسم، نحو: «علمتُ واللهِ لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ»، و«علمت إنْ زيدٌ قائمٌ» ـ وجملة القسم وجوابه في المثالين في محلِّ النصب على المفعولية بـ(عَلِمْتُ) ـ ، أو الاستفهام، نحو: ﴿**وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما**

---

١. البقرة (٢): ١٠٢.

٢. البيت من الكامل، للبيد بن ربيعة العامريّ. والشاهد: قوله «عَلِمتُ لَتَأتِيَنَّ مَنِيَّتِي»؛ حيث وقع (عَلِمتُ) قبل لام جواب القسم، فعُلّق عن العمل، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ٥٦ ـ ٥٧، ديوان الشاعر: ٣٠٨، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٥٠٩، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٢٤، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤٦، كتاب سيبويه ١: ٥٣٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٩٩.

٣. الأنبياء (٢١): ٦٥.

تُوعَدُونَ﴾[١]، فاعترض حرفُ الاستفهام بين العامل والجملة.

ولا يَلحق (هَبْ) القلبيّة و(تَعَلَّمْ) الإبطالُ المذكور؛ لجمودهما، وملازمتهما الأمرَ، وما عداهما مِن أفعال القلوب بتصرُّفٍ ضعيفٍ، وكذلك أفعال التصيير لايلحقها إلغاءٌ ولا تعليقٌ إلّا (وَهَبَ)؛ فإنَّها ملازمة للماضي.

ولا يجوز حذف المفعولَيْن لأفعال القلوب ولا واحد منهما، إلّا إذا قامت القرينة على الحذف، مثل قول الكميت ـ رحمة الله عليه ـ :

بِـأيِّ كِتَـابٍ أمْ بِأيَّـةِ سُـنَّةٍ   تَـرَى حُبَّهُم عَـارًا عَـلَيَّ وَتَحْسِـبُ[٢]

فحُذِف مفعولا (تَحسِبُ)؛ لدلالة ما قبلهما عليهما.

خاتمة: سُمع من العرب: نصبُ المبتدأ والخبر بالقول، وإعمالُه عملَ (ظنَّ)، إذا كان القول فعلًا مضارعًا مسندًا إلى المخاطب، وأريد به الحال، وكان واقعًا بعد استفهامٍ متّصلٍ به، سُمع الكسائي من العرب: «أتَقُوْلُ للعميان عقلًا»؛ فـ(عقلًا) مفعولٌ أوّل، و(للعميان) مفعولٌ ثانٍ على التقديم والتأخير، وسليم من العرب تحكي الجملةَ مطلقًا بعد القول حتّى الإسميَّة منها، فيعملون القول في الجملة الاسمية عملَ (ظنَّ)، فيجرون القول مجرى الظنّ.

---

١. الأنبياء (٢١): ١٠٩.

٢. البيت من الطويل، للكميت بن زيد الأسديّ، من قصيدة هاشميّة يمدح فيها آل الرسول ﷺ. ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ٦٣ ـ ٦٤، الهاشميّات: ٣٨، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣ :١٤٦١، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ١٢٥، شرح الشواهد للعيني ٢: ٥٣، شرح الرضي على الكافية ٤: ١٥٥، شرح اللمع: ١٨٣.

(أعْلَمَ) وأخواتها

نصبوا بـ**(أعلَمَ)** و**(أرَى)** ـ بعد دخول همزة النقل عليهما ـ وما تضمَّن معناهما مِن **(نَبَّأَ)** و**(أنْبَأَ)** و**(أخبَرَ)** و**(حَدَّثَ)** و**(خَبَّرَ)** مفاعيلَ ثلاثةً، تقول: «أعلَمَ اللهُ زيدًا عمرًا فاضلًا»، و«أعلَمْتُ زيدًا كبشَك سمينًا».

ويجوز حذف المفعول الأوَّل، نحو: «أعلَمْتُ كبشَك ثمينًا»، ولا تذكر مَن أعلمتَه.

ويجوز الاقتصار على المفعول الأوَّل، كـ«أعلَمْتُ زيدًا».

والحقّ لحوق الإلغاء في العمل والتعليق اللذين ذكرناهما للأفعال القلوب هنا بعد النقل أيضًا؛ فيلحقان المفعول الثاني والثالث لـ(أعلَمْتُ) وأخواتها على النهج المتقدّم ذكره.

وإذا كانت (أعلَمَ) و(أرَى) منقولتَيْن من (عَلِمَ) العرفانيّة و(أرَى) البَصَريّة، المتعدِّي كلُّ منهما لواحدٍ، تعدَّيا بالهمزة لاثنين فقط، نحو: «أرَيْتُ زيدًا الهِلالَ»، أي: «أبصَرْتُه»، و«أعلَمْتُ زيدًا الخبرَ»، أي: «عرَّفتُه إيَّاه».

الفاعل

الفاعل: اسمٌ أو ما في تأويل الاسم، أُسنِد إليه فعلٌ أو ما في تأويله، على جهة وقوعه منه حقيقةً أو مجازًا.

ولا يتقدَّم على عامله، وعاملُه مقدَّم أصليَّ المحلِّ في التقدُّم وأصليَّ الصيغة.

ولا يُحذف الفاعل إلّا في أربعة مواضعَ، يأتي إليها الإشارة. والأصلُ تقديمُه

على المفعول، وقد يتأخَّر وجوبًا أو جوازًا ـ كما ستعرف ـ .

وحكمُ الفاعل: الرفعُ بالـمُسنَد، وجاء مجرورًا بإضافة المصدر، وبإضافة اسم المصدر، وبـ(مِنْ) والباء الزائدتين، على خلاف الأصل.

ومِن أحكامه: وقوعُه بعد المسند، ونحو: «زيدٌ قامَ زيدٌ» مبتدأٌ لا فاعلٌ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ في (قام) عائدٌ على (زيد)، والجملةُ خبرٌ لـ(زيد)، وأمّا نحو: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[1]، فـ(أحدٌ) فاعلُ فعلٍ محذوفٍ يفسِّره المذكور، وأمّا قول الزَّبّاء:

مَــا لِلْجِمـــالِ مَشْــيُهَا وَئِيــدًا ... [أ جَنــدَلًا يَحمِلــنَ أم حَديــدًا][2]

ـ برفع (مَشيُهَا) فاعلًا لـ(وَئيدًا) ـ فضرورةٌ، أو (مَشيُها) مبتدأٌ حُذِف خبرُه لسدِّ الحال مسدَّه، أي: «**يَظهَر وَئيدًا**».

ويطّرد حذف الفاعل في باب النائب عن الفاعل، مثل: ﴿**قُضِيَ الْأَمْرُ**﴾[3]، وفي الإستثناء المفرَّغ، نحو: «ما قامَ إلَّا هندٌ»، وفي (أَفْعِل) ـ بكسر العين ـ في التعجّب إذا دلّ عليه متقدّم مثله، نحو: «أَسْمِعْ بهم وأَبْصِر»، وفي المصدر، نحو: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ**

---

١. التوبة (٩): ٦.

٢. البيت من الرجز المشطور، للزَّبّاء وهي بنت عمرو بن الضرب من نسل العماليق، ونسبه العيني إلى الخنساء بنت عمرو الصحابية.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ٧٨ ـ ٧٩، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية: ١: ٣١٧، شرح الشواهد للعيني ٢: ٧٠، مغني اللبيب ٢: ٥٨٢.

٣. البقرة (٢): ٢١٠ و... .

في يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ﴾[١].

ويجوز حذفُ فعلِ الفاعل، إذا أُجيب به نفي أو استفهام، والأوّل: نحو قولك: «بلى زيدٌ» جوابًا لمن قال: «ما قامَ أحدٌ»، أي: «بلى قامَ زيدٌ»، والثاني: نحو قولك: «نَعَم زيدٌ» جوابًا لمن قال: «هل جاءَ أحدٌ؟»، أي: «نَعَم جاءَ زيدٌ»؛ فـ(زيدٌ) فاعل فعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه مدخولُ النفي ومدخول الاستفهام.

وكذلك إذا استلزم الفعل الرافع للفاعل ما قبله، [كقوله:

غداة أحلّت لابن أصرم طَعْنةٌ ... حُصَين عبيطاتِ السَدائف والخمر[٢]

أي: «و حلّت له الخمر»، لأن «أحلّت» يستلزم «حلّت»].

ويجب حذفُه إنْ فسَّره ما بعده من فعلٍ، نحو: **﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ﴾**[٣]، فـ(أحدٌ) فاعل فعلٍ محذوفٍ يفسِّره (استَجَارَك)، أي: «وإنْ استَجَارَك أحدٌ».

ثمّ إنّ فعل الفاعل يوحَّد مع تثنية الفاعل[٤] وجمعه، كما يوحَّد مع إفراده، تقول: «قامَ أخَوَاك» و«قامَ إخوَتُك» و«قامَ نِسوَتُك»، كما تقول: «قامَ أخُوك»، قال

---

١. البلد (٩٠): ١٤.

٢. البيت من الطويل، للفرزدق.

ينظر: ديوان الفرزدق ١: ٢٥٤، شرح التسهيل ٤: ١٦٠٢، الانصاف ١: ١٥٣ بلا نسبة، أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ٨٦.

٣. التوبة (٩): ٦.

٤ . في (ب): «تثنيته» بدل «تثنية الفاعل».

تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[١] ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾[٢] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[٣].

نَعَم، يلزم تأنيث الفعل فيما إذا كان الفاعل ضميرًا حقيقيَّ التأنيث أو مجازيًّا متّصلًا بالفعل، كـ«هندٌ قامتْ أو تقوم»، و«الشمسُ طلعتْ أو تَطلَعُ». وكذلك إذا كان الفاعل ظاهرًا متَّصلًا بالفعل الحقيقيّ التأنيث، مثل: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾[٤]. و إذا لم يكن متّصلًا وبَعُدَ الفعل عن الفاعل، جازَ التأنيث والتذكير، كقول جرير:

لَقَــــد وَلَــــدَ الأُخَيطِـــلَ أُمُّ سُـــوءٍ   [عَـلى بـابِ اسْتِها صُـلْبٌ وَشَـامُ][٥]

فترك التاء من (وَلَدَتْ)، وتقول العرب: «حَضِر القاضيَ امرأةٌ»[٦]؛ فـ(امرأةٌ) فاعل (حَضَرَ)، والتأنيث أكثر من التذكير في كلام العرب، وحكى الأخفش التأنيثَ مع كون الفاصل (إلَّا) الإستثنائيَّة في الشعر، وظاهر ابن مالك: جوازُه حتَّى في النثر[٧]، فتأمّل.

---

١. المائدة (٥): ٢٣.

٢. الفرقان (٢٥): ٨.

٣. يوسف (١٢): ٣٠.

٤. آل عمران (٣): ٣٥.

٥. البيت من الوافر، لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ١٠٠ ـ ١٠١، المقتضب ٢: ٤٣٩، الخصائص لابن جنّي ٢: ١٨٣، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ١٠٧، شرح الشواهد للعيني ٢: ٧٩.

٦. ينظر: تهذيب اللغة ٤: ١١٩، مادّة (ح ض ر).

٧. قال ابن مالك في الألفيّة:

وكذلك يجوز التأنيث والتذكير في الفعل، في مجازي التأنيث، نحو: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ والْقَمَرُ﴾[١]، ولذا جاز التأنيث في الفعل مع اسم الجمع، نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[٢]، ومع الجمع المكسَّر، نحو: ﴿قالَتِ الْأَعْرابُ﴾[٣]، ومع اسم الجنس، نحو: «أورَقَتْ الشَجَرُ» باعتبار اسم الجنس واسم الجمع، والجمع بمعنى الجماعة، والجماعةُ مؤنَّثٌ مجازيُّ التذكير[٤]، نحو: «أورَقَ الشَجَرُ»، ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُك﴾[٥] ﴿وَقالَ نِسْوَةٌ﴾[٦]، و«قالَ الرجالُ»، و«جاءَ الهنودُ».

لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل في مثل: «ضَرَبَ موسى عيسى»؛ لالتباس الفاعل بالمفعول، ويجوز مع زوال الالتباس بقرينةٍ، نحو: «ضربتْ موسى سعدى»، و«أكَلَتِ الكمَّثْرى الحُبلى»، ولو حصر المفعول بـ(إنَّما) وجب تقديم الفاعل، نحو: «إنَّما ضَرَب زيدٌ عمرًا»؛ لأنَّه لو أُخِّر انقلب المعنى.

وإذا حصر الفاعل بـ(إنَّما) أو اتصل به ضميرُ المفعول، وجب تأخيره

→

والحذفُ مَعْ فَصلٍ بـ(إلّا) فضّلا   كـ(ما زكـا إلّا فتـاة ابـن العـلا)

فلم يقيده بكونه في الشعر، ويدلّ على ذلك أيضًا تمثيله بالنثر.

١. القيامة (٧٥): ٩.

٢. الحجّ (٢٢): ٤٢ و... .

٣. الحجرات (٤٩): ١٤.

٤. قوله: «التذكير» ليس في (ب).

٥. الأنعام (٦): ٦٦.

٦. يوسف (١٢): ٣٠.

وتقديم المفعول عليه، والأوّل: نحو: ﴿إِنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ﴾[١]، والثاني: نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهيمَ رَبُّهُ﴾[٢]، ونحو: ﴿يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظّالِمينَ مَعْذِرَتُهُم﴾[٣].

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾[٤] فتأخُّر (النذر) الذي هو فاعل (جاءَ) وتقدُّم (آل فرعون) ـ الذي هو المفعول به ـ عليه فعلى الجواز لا الوجوب.

و إذا كان المفعول ممّا له الصدر في الكلام، أو وقع عامله بعد فاء الجزاء، وليس له منصوب غيره مقدّم عليها، تقدَّم المفعول على الفعل والفاعل وجوبًا، نحو: ﴿فَأَيَّ آياتِ اللهِ تُنْكِرُونَ﴾[٥]، فـ(أيَّ) اسم استفهامٍ مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(تُنكِرُونَ)، ونحو: ﴿أَمَّا الْيَتيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾[٦]، وقد يتقدَّم المفعول عليهما جوازًا لا وجوبًا، مثل: ﴿فَفَريقًا كَذَّبْتُمْ وفَريقًا تَقْتُلُونَ﴾[٧]؛ فإنَّ (فريقًا) فيها مفعولٌ، فيجوز في غير القرآن تأخيرُه.

توضيح: يجب تقديم الفاعل على المفعول، إذا خشي اللبس، أو كان المفعول محصورًا فيه، أو كان الفاعل والمفعول ضميرَيْن متَّصلَيْن، كـ(ضَرَبْتُه). ويلزم توسُّط المفعول بين الفعل وفاعله، إذا كان الفاعل ملتبسًا بضمير

---

١. فاطر (٣٥): ٢٨.

٢. البقرة (٢): ١٢٤.

٣. غافر (٤٠): ٥٢.

٤. القمر (٥٤): ٤١.

٥. غافر (٤٠): ٨١.

٦. الضحى (٩٣): ٩.

٧. البقرة (٢): ٨٧.

المفعول، أو كان الفاعل محصورًا فيه. ويلزم تقديم المفعول على عامله، إذا كان له الصدر في الكلام، أو معمولًا لما بعد الفاء بشرطه. ويجب تأخير الفاعل، إذا كان المفعول ضميرًا متَّصلًا، والفاعل اسمًا ظاهرًا، فيجب حينئذٍ اتِّصال الفعل بالفاعل. و إذا كان الفاعل ضميرًا متَّصلًا والمفعول اسمًا ظاهرًا، جاز تقديم المفعول على الفعل وتأخيره عن الفاعل.

النائب عن الفاعل

وهو المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه؛ للجهل به، أو للعلم به، أو لعدم تعلُّق غرضٍ بذكره، أو لمحض الإيجاز، أو للسجع، كقولهم: «مَنْ طابَتْ سَريرَتُه حُمِدَتْ سِيرَتُه».

و إذا نابَ عنه لَحِقَه ما له مِن الرفع، وعدم الحذف، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتّصال به، وتأنيث الفعل لتأنيثه.

ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده ـ على الأصحّ ـ؛ فإنَّه كالفاعل في كون الفعل حديثًا عنه، وفي جواز إضافة المصدر إليه، فتقديمُ غيره عليه مِن تقديم الفرع على الأصل؛ فإنَّ نيابة المجرور والمصدر المختصّ والظرف إنَّما يكون بعد أن تقدَّر مفعولًا بها[١] مجازًا، فيقال: المجرورُ بالحرف مفعولٌ به معنًى، فيصحُّ نيابتُه عن الفاعل، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ»، و﴿وَغِيضَ الْماءُ وقُضِيَ الْأَمْرُ﴾[٢]، ومثال نيابة

١. في الأصل و(ب): «يقدَّروا مفعولًا به» بدل «تقدَّر مفعولا بها»، والأنسب ما أثبتناه.

٢. هود (١١): ٤٤.

المجرور: ما سُمع من العرب، قالوا: «سِيرَ بِزَيدٍ سَيْرًا» ـ بنصب (سَيْرًا) ـ؛ فأنابوا المجرورَ ولم يُنيبُوا المصدرَ، ونيابة المصدر نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[1]، فـ(نَفخَةٌ) مصدرٌ متصرِّفٌ مختصٌّ، أي: «موصوفٌ بواحدةٍ»، نابَ عن الفاعل.

ويجب نصب ما عدا النائب، ممّا معناه متعلّق برافع النائب؛ ضرورةَ أنَّ الفاعل لا يكون إلَّا واحدًا، وكذلك نائبُه، فينتصب ما عداه لفظًا إذا لم يكن جارًّا ومجرورًا ـ بأن كان ظرفًا أو مصدرًا ـ، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَك ضربًا شديدًا»؛ فنُصِب الظرفان والمصدر. وإن كان النائب جارًّا ومجرورًا نُصِب محلًّا، نحو: ﴿فإذا نُفِخَ في الصور﴾[2].

ومع تَعَدِّي الفعل لأكثر من مفعولٍ واحدٍ نابَ الأوَّلُ منها عن الفاعل دون غيره مطلقًا ـ على الأصحّ ـ.

ويُضمُّ [أوَّلُ] الفعلِ في هذا الباب ماضيًا كان أو مضارعًا، وكذلك ثاني الماضي المبدوّ بتاءٍ زائدةٍ كـ(تَضَارَبَ) و(تَعَلَّمَ)، وثالثة المبدوِّ بهمزة الوصل كـ(انطَلَقَ)، ويُكسر ما قبل الآخر منه، ويُفتح ما قبل الآخر من المضارع، وإذا كان الماضي ثلاثيًّا معتلَّ العين، كـ(قَامَ) و(بَاعَ)، أو كان على وزن (افْتَعَلَ) و(انْفَعَلَ) كـ(اخْتَارَ) و(انْقَادَ)، جازَ كسر ما قبل عين الفعل بإخلاصٍ أو إشمامِ الضمِّ، فتنقلب الألفُ ياءًا فيها، ويجوز إخلاص الضمِّ، فتنقلب الألف واوًا،

---

١. الحاقّة (٦٩): ١٣.

٢. المؤمنون (٢٣): ١٠١، الحاقّة (٦٩): ١٣.

وأمَّا نحو: (شَدّ) و(مَدَّ) ممّا كان عينه ولامه من جنسٍ واحدٍ، فلابدَّ من ضَمّ فائِه ـ عند الأكثر ـ ، فتُضمُّ الفاءُ وتُشدَّدُ الدالُ فيهما.

الاشتغال

وهو عبارة عن اشتغال العامل عن العمل في الاسم المتقدّم عليه، بالعمل في ضمير[1] ذلك الاسم المتقدّم، ولولا ذلك الاشتغال لنَصَب ذلك الاسمَ المتقدَّمَ لفظًا، كـ«زيدٌ ضربتُه»، أو لمحلّه، كـ«هذا ضربتُه».

ومع الاشتغال: فالأرجح رفع المتقدّم بالابتداء؛ لسلامته عن تقدير العامل، فيكون ما بعده من الجملة الفعليّة في موضع رفعٍ على الخبريّة، والرابط الضميرُ المتّصل بالفعل.

ويجوز نصب الاسم المتقدّم بفعلٍ مقدَّرٍ موافقٍ للفعل المذكور المفسِّر له، ولا يكون للجملة التي بعد الاسم محلٌّ من الإعراب؛ لكونها حينئذ مفسِّرةً للفعل المحذوف. ولا يخفى ضعف هذا الوجه، المخالف للأصل الذي يحتاج إلى تقدير العامل.

نعم، يجب النصب؛ إذا كان الاسم المتقدّمُ بعد أدوات التحضيض، كـ«هلَّا زيدًا أكرمتَه»، أو بعد أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: «هَلْ زيدًا رأيتَه»، فيُنصب الاسم المتقدّم بفعل محذوف يفسّره المذكور، وهو (رأيت). وكذا يجب

---

١. في الأصل و(ب): «بضمير» بدل «في ضمير»، والأنسب ما أثبتناه.

نصبُ الاسم المتقدّم إذا وقع بعد أدوات الشرط، نحو: «حيثما زيدًا لقيتَه فأكرمْه»، و«إذا زيدًا لقيتَه فأكرمْه»، و«إذا زيدًا تَلقاه فأكرمْه»، و«إن زيدًا لقيتَه فأكرمْه».

و(إن) الشرطيّة تُساوي (حيثما) في وجوب النصب للاسم بعدها، حيث وقع الاشتغال بعدهما، لا من جميع الوجوه ـ كما تُوهِّم[1] ـ؛ فإنّ الاشتغال بعد (حيثما) لا يقع إلّا في شعر، وبعد (إن) مطلقًا إذا كان الفعل ماضيًا، وفي الشعر خاصّةً إذا كان الفعل مضارعًا مجزومًا بها، أي بـ(إن).

وترجّح[2] النصب؛ إن يكن الفعل طلبًا أو مقرونًا باللام أو (لا) الطلبيّتين، أو كان الاسم بعد همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَبَشَرًا مِنَّا واحِدًا نَتَّبِعُه﴾[3]، أو يكون الاسم المتقدّم بعد عاطف غيرَ مفصول ذلك العاطف من الاسم بـ(أمّا) مع كون ذلك العاطف مسبوقًا بفعل غيرِ مبني على اسم قبله، كـ«قام زيدٌ وعمرًا أكرمتُه»، أو إذا تُوهِّم في الرفع أنّ الفعلَ المشتغلَ بالضمير صفةٌ لما قبله، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ﴾[4]، فتأمَّلْ[5]، أو كان الاسم المتقدّم جوابًا

---

١. والمتوهِّم هو ابن ملك؛ لتسويته بين (إن) و(حيثما) في الألفيّة. ينظر: أوضح المسالك ٢: ١٤٤.

٢. في (ب): «وترجيح» بدل «وترجّح».

٣. القمر (٥٤): ٢٤.

٤. القمر (٥٤): ٤٩.

٥. قال في الأوضح ٢: ١٥٠: «وإنّما لم يتوهّم ذلك مع النصب؛ لأنّ الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملا».

لاستفهامٍ[1] منصوبٍ بما يليه كـ«زيدًا ضربتُه» جوابًا لمن قال: «أيَّهم ضربتَ؟» أو «مَن ضربتَ؟».

ويستوى الرفع والنصب؛ إذا كانت الجملة ذاتَ وجهين، بأن كانت ابتدائيّةً وخبرُها فعلٌ مع معمولِه، نحو: «زيدٌ قام وعمروٌ كلّمتُه»، فيجوز في (عمروٍ) الرفعُ والنصبُ، فإن راعيتَ صدرَ الجملة رفعتَه، وكنتَ عطفتَ جملةً اسميّة على جملة اسميّة ـ أعني مبتدأ وخبرًا على مبتدأ وخبر ـ، وإن نصبتَه كنتَ راعيتَ عجزَ الجملة، وعطفتَ جملةً فعليّة على جملة فعليّة محلُّها الرفع على الخبريّة.

ويتعيّن الرفعُ ـ في الاسم المشغول عنه الفعلُ بضميره ـ في موردين:

أحدهما: إذا كان بين الاسم والفعل لامُ الابتداء، أو (ما) النافية، أو الاستفهام، أو أدوات الشرط، وغير ذلك ممّا له صدر الكلام؛ لأنّ ما بعده لا يَعمل في ما قبله، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملًا.

وثانيهما: إذا تقدّم على الاسم (إذا) المفاجأة المختصّةُ بالابتداء، فلا يجوز نصبُ ما بعدها بفعل مضمر؛ لأنّ ذلك يُخرِجها من الابتداء.

وما يتعيّن فيه الرفع خارجٌ عن الباب، فذِكرُه استطراديٌّ.

ويترجّح عند أهل هذا العلم رفعُ الاسم المتقدّم بالابتداء في غير ما مرّ من الصور، نحو: «زيدٌ لقيتُه» و«عبدُ الله أكرمتُه»؛ لخلوّ الاسم ممّا ذكرنا ـ من موجب

---

١. في الأصل و(ب): «للاستفهام» بدل «لاستفهام»، والصواب ما أثبتناه.

النصب، والمانعِ منه، والمرجّحِ له، وما يقتضي تساوي الرفع والنصب ـ فيبقى الرفع على الأصل، والنصبُ على خلاف الأصل؛ لاحتياجه إلى تقدير الفعل، والأصلُ عدمه.

ثمّ اعلم: أنّ العاملَ المشغولَ بضمير الاسم السابق يكون فعلًا، وقد يكون وصفًا عاملًا عملَ الفعل، صالحًا للعمل فيما قبله، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، نحو: «زيدًا أنا ضاربُه»، و«الدرهمَ أنت مُعطاه»، و«العسلَ أنت شَرّابُه». فالاسم السابق منصوب بوصف محذوف يفسّره الوصف المذكور، والتقدير: «أنا ضارب زيدًا»، و«أنت معطي الدرهم»، و«أنت شَرّابُ العسل».

والرابط بين العامل والاسم السابق قد يكون بالضمير المتّصل بالعامل، كـ«زيدًا ضربته»، وقد يكون بالضمير المنفصل عن العامل بحرف جرّ متعلّق بالعامل[1]، نحو: «زيدًا مررت به»، أو منفصل من العامل باسمٍ مضافٍ، نحو: «ضربتُ زيدًا أخاه».

ويجب كون المقدَّر في «زيدًا ضربته» من معنى العامل المذكور ولفظه، فتُقدّر «ضربتُ زيدًا ضربتُ». وتُقدّر من معناه في بقيّة الصور، أو لازمِ معناه دون لفظه، فتُقدّر في نحو: «زيدا لستُ مثلَه»، «خالفتُ زيدًا لستُ مثلَه»؛ لأنّ (خالفت) هو معنى (لست مثله)، وفي نحو: «زيدًا ضربتُ أخاه»، «أهنتُ زيدًا

---

١. في الأصل و(ب): «بالمتّصل» بدل «بالعامل»، والصواب ما أثبتناه.

ضربتُ أخاه»؛ لأنّ مَن ضرَب أخا شخصٍ فقد أهان ذلك الشخص، فتقدّر لازم معناه.[١]

تعدّي الفعل ولزومه

إن صحّ أن يتّصل بالفعل هاءٌ غيرُ ضميرِ المصدر، أو يُبنى منه اسمُ مفعولٍ تامّ من لفظ ما عمِل فيه فهو **المتعدّي**، وما سواه **اللازم**. فتقول: «زيدٌ ضَرَبَه عمروٌ» فاتّصل بـ(ضَرَب) هاء ضميرِ غير المصدر وهو (زيد)، وتقول: «هو مَضروبٌ» وهو تامٌّ لا يفتقر إلى حرف جرّ، فـ«زيد مضروب».

وحُكم الفعل المتعدّي أن يَنصب خصوصه المفعولَ به، كـ«ضربتُ زيدًا»؛ لأنّ سائر المفاعيل ينصبها المتعدّي واللازم، والمفعولُ به لا ينصبه إلّا المتعدّي.

وأفعال السجايا، وأفعال النظافة والدَنَس، وأفعال الأعراض، كـ(مَرِضَ)، و(كَسِلَ)، و(نَشِطَ)، و(حَزِنَ)، و(فَرِحَ)، و(نَهِمَ)، وكلُّ ما كان على وزن (اِفْعَلَلَّ)، و(اِفْعَنْلَلَ) وما ألحق بها كـ(اِقْعَنْسَسَ الجَمَلُ)، لازمةٌ لا تتعدّى إلّا بحرف الجرّ.

وقد يُحذَف حرفُ الجرّ، ويُنصب مجرورُه بنزع الخافض؛ توسّعًا في الفعل، وإجراءً له مجرى المتعدّي، غير أنّ منه سماعيًّا ومنه قياسيًّا، وفي (أنّ) و(أن)

---

١. في الأصل و(ب) زيادة: «المتعدّي واللازم من الأفعال التامّة. الفعل المتعدّي: ما اتّصل به هاء ضميرِ غير المصدر، على وجه لا تكون خبرًا، كـ(شَمِلَ) و(عَمِلَ) و(ضَرَبَ). تقول: (زيدٌ شَمِله البرُّ والخيرُ)، (عَمِلَه زيدٌ)، و(زيدٌ ضَرَبَه عمروٌ)، فاتّصل بـ(شمل) و(عمل) و(ضرب) هاء ضميرِ زيدٍ، وهو غير المصدر»، حذفناها لأنّ المصنّف أعرض عنها، واستغنى منها بقوله: «تعدّي الفعل ولزومه..».

يطّرد إذا لم يلتبس، نحو: «عجبتُ أنّك ذاهب»، و«عجبتُ أنْ يدوا» ـ أي: يعزِموا على الدّية ـ .

والمتعدّي يتعدّى إلى أزيد من واحد بحرف الجرّ. وإذا تعدّدت المفاعيل ـ كما في باب ظنّ، وباب أعطى، وباب اختار ـ فالأصل تقديم ما أصله مبتدأ على الذي أصله خبر، كـ(زيدًا) في «ظننت زيدًا قائمًا»، وتقديم ما هو فاعل في المعنى على الذي هو مفعول، كـ(زيدًا) في «أعطيت زيدًا درهمًا»، وتقديم المفعول المسرَّح الذي لم يقيّد بجارٍ ـ لفظًا أو تقديرًا ـ على المقيَّد بحرف جرّ ـ لفظًا أو تقديرًا ـ ، كـ(زيد) في «اخترت زيدًا القومَ» أو «من القوم».

وتقديم المذكور[1] جائز على الأصل، وإذا خيف اللبس يجب، كـ«ظننت زيدًا عمرًا» و«أعطيت زيدًا عمرًا» و«اخترت الشجعانَ الجندَ»، أو كان المفعول الثاني محصورًا، كـ«ما ظننت زيدًا إلّا قائمًا» وكـ«ما أعطيت زيدًا إلّا درهمًا» و«ما اخترت زيدًا إلّا القومَ»، أو كان المفعول الثاني اسمًا ظاهرًا والأوّل مضمرًا، نحو: «العالم ظننته مجتهدًا» و﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[2] و«الفرسان اخترتهم القومَ».

ويجب التأخير وترك هذا الأصل، إذا اتّصل المفعول الأوّل بضمير المفعول الثاني، كـ«ظننت زيدًا غلامَه» و«أعطيت المالَ مالكَه» و«اخترت قومَه عمرًا»؛ لئلّا يعود الضمير على متأخّر لفظًا ورتبةً. وكذا لو كان الأوّل محصورًا؛ لأنّ المحصور

---

١. أي: تقديم المفعول الذي كان مبتدأ في الأصل، أو فاعلا في المعنى، أو مسرّحا لفظا أو تقديرا، و الآخر مقيد لفظا أو تقديرا.

٢. الكوثر (١٠٨): ١.

فيه واجب التأخير، كـ«ما ظننت قائمًا إلّا عمرًا» وكـ«ما أعطيت الدرهمَ إلّا زيدًا» و«ما اخترت القومَ إلّا بكرًا». وكذا إذا كان المفعول الثاني مضمرًا والأوّل ظاهرا، كـ«الفاضل ظننته زيدًا» وكـ«الدرهم أعطيته زيدًا» و«القوم اخترتهم عمرًا»؛ لأنّه إذا أمكن الاتّصال لا يجوز العدول عنه إلى الانفصال إلّا ما خرج، وليس هذا منه.

ويجوز حذف المفعول لغرض، كتناسب الفواصل، أو الإيجاز، أو للاحتقار، أو لاستهجانه.

وإذا كان محصورًا فيه، أو جوابًا لسؤالٍ، امتنع حذفه.

ويجوز حذف ناصب المفعول إذا كان معلومًا، ولو بقرينة الحال. ويجب في باب الاشتغال، وباب النداء، وباب الأمثال التي لا تغيّر، وما جرى مجرى الأمثال، وفي باب التحذير بـ(إيّاك) أوغيرها، مع عطف أو تكرار، وفي باب الإغراء بشرط العطف أو التكرار، فتدبّر.

التنازع في العمل

وهو اقتضاء عاملين فأكثر معمولًا واحدًا فأكثر.

فعُلِم من لفظ (الاقتضاء) أنّ التنازع لا يقع بين حرفين؛ لأنّ الحروف لا تدلّ على الحدث حتّى تقتضي وتطلب معمولاتٍ. وما يقتضي المعمول لا ينحصر بالفعلين المتصرّفين، بل يعمّ الاسمين الشبيهين بالفعلين في التصرّف، والمختَلِفَي[1] الاسميّة والفعليّة. وقولي: «فأكثر» دلّ على أنّ التنازع قد يقع

١. في الأصل و(ب): «المختفي» بدل «المختلفي»، والصواب ما أثبتناه.

لثلاثة والمتنازَع فيه المتأخّر قد يتعدّد.

ثمّ الاقتضاء والطلب قد يكون على جهة التوافق في الفاعليّة أو المفعوليّة، وقد يكون مع التخالف فيهما؛ ففي نحو: «قام وقعد زيدٌ» تَوافَقَ الفعلان في طلب الفاعل، وفي «ضربتُ و [أ]كرمتُ زيدًا» تَوافقا في طلب المفعول، وفي «قامَ وضربتُ زيدًا» تَخالَفا، فأحدهما طلب الفاعل والآخر طلب المفعول، وفي «ضربتُ وقامَ زيدٌ» العكس. هذا في الفعلين.

ومثال الاسمين المتوافقين في طلب المرفوع «أ قائمٌ وقاعدٌ الزيدان؟»، وفي طلب المنصوب «زيد ضاربٌ وقاتلٌ عمرًا»، ومثال اختلافهما في الصورتين «زيدٌ قائمٌ وضاربٌ أبوَيْه»، وعكسه «زيد ضاربٌ وقائمٌ أبواه».

ومثال اقتضاء الاسمِ والفعلِ المرفوعَ «أ قائمٌ وقَعَدَ زيدٌ؟» فتَوافَقا في طلب الفاعل، وفي نحو: «زيدٌ ضاربٌ ويُكرِمُ عمرًا» تَوافقا في طلب المفعول، وفي نحو: «أ قائمٌ ويَضرِبُ عمرًا» اختلفا وتقدّم طالب المرفوع، وعكسه «ضربتُ وأ قائمٌ زيدٌ؟».

وأمّا تنازع ثلاثة: فنحو قوله: «تسبّحون وتكبّرون وتحمّدون دُبر كلِّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثين»[1] فتنازع (تسبّحون) و(تكبّرون) و(تحمّدون) في ظرفٍ وهو (دبر)، ونائبِ مصدرٍ وهو (ثلاثًا).

---

١. صحيح البخاري ١: ٢٠٥، باب الذكر بعد الصلاة، ح ٨٢٠ ؛ صحيح مسلم ٢: ٩٧، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، ح ٩٨٢؛ شرح فروع الكافي (للمولى محمد هادي المازندراني) ٣: ١٨٠، رواه عن مسلم.

فإن أُعمِل الأوّلُ أُضمِر في الثاني والثالث ما يحتاج إليه، أو الأخير؛ لقربه، وهو الأصحّ. فإن احتاج الأوّل مثلًا لمرفوعٍ أُضمر قبل الذكر، وإن احتاج لغير المرفوع؛ فإن جاز حذفُه اقتصارًا حُذف، وإن لم يجُز حذفه فإضماره متأخّرًا أحسن، ويجوز حذفُه بشرط المطابقة.

المفعول المطلق

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا. والمصدر: اسمٌ دالٌّ بالأصالة على حدثٍ بسيطِ المعنى. فمدلول المصدر معنى بسيطٌ، ومدلولُ اسمِ المصدر لفظُ المصدر. فالمصدر يدلّ على الحدث بالأصالة بنفسه بلا واسطة، واسم المصدر يدلّ على الحدث بواسطة المصدر لا بنفسه. فخرج بقولنا «بالأصالة» اسمُ المصدر.

وينتصب المصدر مفعولًا مطلقًا بمثله، أو بوصفه، أو بفعله، وِزانَ فرعاه على الأصحّ. ونصبه بمثله، مثل: ﴿**فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزاؤُكُمْ جَزاءً مَوْفُورًا**﴾[1]، ونصبه بوصفه، نحو: ﴿**وَالصَّافَّاتِ صَفًّا**﴾[2]، وبفعله المشتقّ منه، نحو: ﴿**وَكَلَّمَ اللّٰهُ مُوسى تَكْلِيمًا**﴾[3].

والمفعول المطلق يجيء لتأكيد عامله، أو لبيان نوعه، أو بيان عدده.

---

١. الإسراء (١٧): ٦٣.

٢. الصافّات (٣٧): ١.

٣. النساء (٤): ١٦٤.

وينوب عنه وينتصب انتصابه ـ على الأصحّ ـ ما عليه دلّ، من نائب عن مؤكّد أو عن مبيّن.

ومن الأوّل: المرادفُ والمشاركُ له في المادة.

ومن الثاني ـ المبيّن ـ : ما كان:

صفةً له، كـ«سرت أحسنَ السير»، و«اشتمل الصمّاء»، فقامت الصفة مقامَ الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق.

أو ضميرَه، نحو: «عبدَ الله ـ بالنصب ـ أظنُّه جالسًا»، فـ(عبد الله) مفعول أوّل لـ(أظُنُّ)، و(جالسًا) مفعول ثانٍ[١]، والهاء في (أظنّه) ضمير المصدر، نائبة عنه في الانتصاب على المفعوليّة المطلقة.

أو اسمَ اشارة قُصِد به المصدر، نحو: «ضربتُه ذلك الضرب»، فـ(ذلك) مفعول مطلق، متبوع بالمصدر، ونائب عنه.

وينوب عنه كلّ ما دلّ على النوع، أو العدد، أو الآلة. وكذلك ينوب عنه (كلّ)، و(بعض)، وغير ذلك ممّا عليه دلّ.

ثمّ اعلم: أنّ المصدر العددي يُثنّى ويُجمَع، نحو: «ضربتُ ضربتَيْن وضَرَبات»، بخلاف المصدر المؤكِّد، فإنّه اسم جنس مبهم، لا يثنَّى ولا يجمع. وأمّا المصدر النوعي فيجوز جمعه وتثنيته عند المشهور، نحو: ﴿**وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا**﴾[٢]، والألف زائدة.

---

١. في الأصل و(ب): «الثاني» بدل «ثان»، والصواب ما أثبتناه.

٢. الأحزاب (٣٣): ١٠.

ويجوز حذفُ عاملِ المصدر المبيّن للنوع أو العدد، إذا دلّ على حذفه دليلٌ مقاليٌ أو حاليٌ؛ كأن يقال: «ما جلستَ»، فيقال: «بلى جلوسًا طويلًا»، والتقدير: «بلى جلستُ جلوسًا طويلًا».

والمصدر المؤكِّد القائمُ مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف، وكذلك الوارد مقرونًا باستفهام توبيخيّ.

المفعول له

وهو ما فُعِل لأجله فعلٌ. ويسمّى (**المفعولَ لأجله**)، و(**المفعولَ من أجله**)، نحو: «جئتُ رغبةً فيك»؛ فإنّ (رغبةً) اسمٌ فُعِلَ لأجله فِعلُ المَجيء.

وشروط نصبه: أن يكون مصدرًا، وكونه قلبيًّا ـ كـ(الرغبة) ـ، وأن تصحّ تقديره باللام، وأن يكون العامل فيه من غير لفظه، والخامس: اتّحاده بالفاعل زمانًا وفاعلًا. فإن فُقِد شرطٌ جاز حينئذٍ جرُّه، وإن كان مقرونًا بـ(أل) يكثر الجرّ، ويقلّ إن جُرّدِ منها، والنصبُ والجرُّ يستويان في المضاف، فافهم.

المفعول فيه

وهو إمّا ظرفُ زمانٍ أو مكان، نحو: «امكُث هنا أزمُنًا»، أو عددٌ مميَّزٌ بالزمان أو المكان، كـ«سِرتُ عشرين يومًا ثلاثين فرسخًا»، أو أفاد كلّيّةَ الزمان والمكان أو خبريّتَه، كـ«سرتُ جميعَ اليوم جميعَ الفرسخ»، أو «كلَّ اليوم كلَّ الفرسخ»، أو «بعضَ اليوم بعضَ الفرسخ»، أو «نصفَ اليوم نصفَ الفرسخ»، أو كان صفةً

للزمان أو المكان، كـ«جلست طويلًا من الدهر بشرقيِّ الدار»، أو كان مصدرًا مضافًا نائبًا عن الزمان المعين الوقت، نحو: «جئتك صلاةَ العصر»، أو المعين المقدار، نحو: «انتظرتُك حَلْبَ ناقةٍ»، وربما كان النائب عن الزمان اسمَ عين، كالمَثَل: «لا أُكلِّمه القارظين»[١]، والأصل: «مُدَّةَ غيبةِ القارظَيْن»، وقد يكون المنوب عنه مكانًا، كـ«جلستُ قُربَ زيد»، أي: مكانَ قربِه، فحُذِف ـ وهو المكان ـ، وناب عنه المصدر ـ وهو (قُرْب) ـ.

ونصبوا (أ حَقًّا) على تضمين معنى (في) الظرفيّة توسعةً، وأجرَوها مجرى ظرف الزمان مجازًا، فقالوا: «أ حَقًّا أنَّك ذاهب»، فـ(أ حَقًّا) منصوبة على الظرفيّة متعلّقةٌ بالاستقرار. ومثل (أ حَقًّا) في الانتصاب على الظرفية المجازية قولُهم: «غيرَ شكٍّ إنَّك قائم»، والأصل: «في غير شكّ». ونحو: «جهدَ[٢] رأيي أنَّك قائم»، أو «ظنًّا[٣] منِّي أنّك قائم»، والأصل: في جهد رأيي، وفي ظنٍّ منّي.

ثمّ اعلم: أنّ ناصب الظرف الذي حكمه النصب ـ سواء الناصب كان فعلًا، أو اسمَ فعلٍ، أو وصفًا، أو مصدرًا ـ لا بدّ أن يكون دالًّا على المعنى الواقع فيه.

والأصلُ في الناصب أن يكون مذكورًا.

---

١. القارظان: مثنّى (قارظ)، وأصله اسم فاعل، فعله: قَرَظَه يَقرِظُه قَرَظًا ـ بوزن ضربه يضربه ضربا ـ، وأصل القارِظ: الذي يجتني القَرَظ ـ بفتح القاف والراء جميعا ـ، وهو ورق شجر يدبغ به الجلد، ثم أطلق (القارظان) على رجلين من عنزة خرج كل واحد منهما يجتني القَرَظ فلم يعد، فضرب العرب بهما المثل للأمر المأيوس منه. [أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ٢٠٣]

٢. في الأصل و(ب): «جهدك» بدل «جهد»، والصواب ما أثبتناه.

٣. في الأصل و(ب): «ظنّ» بدل «ظنّا»، والصواب ما أثبتناه.

وقد يجوز حذفه بقرينة، نحو: «فرسخَيْن» أو «يومَ الجمعة» جوابًا لمن قال: «كم سرتَ؟» أو «متى صمتَ؟».

وقد يجب حذف الناصب في هذا الباب، وذلك فيما إذا كان الظرف المكاني صفةً، أو صلةً، أو حالًا، أو خبرًا، أو كان الظرف الزماني مشغولًا عنه العامل بنصبه لمحلّ ضميره، كـ«يومَ الخميس صمتُ فيه»، أو مسموعًا بالحذف لا غير، كالمَثَل فيمن ذَكَر أمرًا قد تَقادم عهدُه: «حينئذ الآن»، أي: كان ذلك حينئذ واسمعْ الآن. ومثالُ ما إذا كان الظرف صفةً، نحو: «مررتُ بطائر فوقَ غصن»، أو كان صلةً، كـ«رأيت الذي عندك»، أو حالًا، نحو: «رأيت الهلال بينَ السحاب»؛ فـ(بين) حالٌ من (الهلال)، أو خبرًا، نحو: «زيدٌ عندَك».

والناصب في الجميع محذوفٌ، تقديره: «استقرّ»، وتقديره في الصلة: «استقرّ».

هذا إذا لم يُقطَع الظروفُ عن الإضافة، وإذا قُطِع عنها بُني على الضمّ، فلا يقع حينئذ صفةً، ولا صلةً، ولا حالًا، ولا خبرًا.

ثمّ اعلم: أنّ جميع أسماء الزمان صالحةٌ للنصب على الظرفية، سواء في ذلك المبهم منها،كـ(حين) و(مدّة)، أو المختصّ، كـ(يوم الجمعة)، أو المعدود، كـ(يومين) و(أسبوع) مثلًا.

وأمّا أسماء المكان فلا يصلح للنصب على الظرفية إلّا المبهم منها، كأسماء الجهات الستّ، وكـ(ناحية) و(جانب) و(مكان)، وأسماء المقادير، كـ(فرسخ) و(ميل) و(بَريد)، أو [ما] اتّحدت مادّة الظرف ومادّة عامله، كـ«ذَهبتُ مذهبَ زيدٍ»، و«رَميتُ مَرمَى عمروٍ».

ثمّ الظرف قسمان:

ما يفارق الظرفية ويخرج عنها إلى حالة الابتداء، أو الخبرية، أو الفاعليّة، أو المفعوليّه، أو يصير مضافًا إليه، كـ(اليوم) تقول: «اليومُ يومٌ مباركٌ» ـ برفعهما على أنّهما المبتدأ والخبر ـ ، وتقول: «أعجبني اليومُ» فـ(اليوم) فاعل، وإذا قلت: «أحببتُ يومَ قُدومك» كان (يوم) مفعول به، وإذا قلت: «سِرتُ نصفَ يومٍ» كان (يوم) مضافًا إليه.

والقسم الثاني من الظرف ما لا يفارق الظرفيّة، حقيقةً أو حكمًا. والأوّل: مثل: (قطّ) و(عوض)، والثاني: ما يدخل عليه خصوص (مِنْ) الجارّة، نحو: (قبل) و(بعد) من أسماء الزمان، و(لدن) و(عند) من أسماء المكان. والجار والمجرور في حكم الظرف في التوسعة فيهما والتعلّق بالاستقرار، ـ كما عرفت ـ .

المفعول معه

وهو الاسم المنتصب بفعلٍ أو اسمٍ فيه معنى الفعل وحروفه، بعد واوٍ، مع تضمّنه معنى المفعوليّة، نحو قولك: «استوى الماءُ والخشبةَ»، و«جاء البرد والطيالسةَ»، و«سرت والنيلَ»، و«أنا سائر والنيلَ»، و«كنتُ وزيدًا كالأخوين». وهذا المفعول لا يُقدَّم على العامل، ولا يُوسَّط.

الاستثناء

هو المُخرَج تحقيقًا أو تقديرًا، من مذكور أو متروك، بـ(إلّا) أو ما في معناها، بشرط الفائدة.

وأدوات الاستثناء ثمانيةٌ: **(إلّا)** ـ وهي حرف ـ، و**(حَشا)** و**(خَلا)** و**(عَدا)** ـحروفًا إن جَرَّتْ، أفعالًا إن نَصبتْ ـ، و**(ليس)** و**(لا يكون)** الناقصةُ، واسمُهما واجبُ الإضمار مفردًا مذكرًا، و**(غير)** و**(سِوى)** ـ وتُمدُّ مع الفتح، وتُقصر مع الضمّ، ويجوز الوجهان مع الكسر ـ وينجرّ ما بعدهما بالإضافة.

والاسم بعد (إلّا) أو [نفس[١]] (غير)؛ إن فُرِّغ له العامل فعلى حذفه، وإلّا؛

فإن كان الكلام موجَبًا به فالأفصح النصب، نحو قولك: «قام القومُ إلّا زيدًا»، و«رأيت القوم إلّا زيدًا»، و«مررت بالقوم إلّا زيدًا»؛ فـ(زيد) مستثنى بـ(إلّا) من موجَب، فهو منصوب على كلّ حال والأمر كالموجَب.

وإن كان الكلام منفيًّا[٢] غير موجَب فالأفصح البدل، والاستفهام والنهي كالنفي، فتبدل ما بعد (إلّا) ما قبله، نحو: «ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ»، و«ما رأيت أحدًا إلّا زيدًا»، و«ما مررت بأحدٍ إلّا زيدٍ»، والنصب جائز على أصل الباب، قال الله ـتبارك وتعالى ـ في [الـ]موجَب: ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ**﴾[٣]، وقال في غير الموجَب: ﴿**مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ**﴾[٤]، وقرأ ابن عامر: ﴿**إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ**﴾[٥]

---

١. أضفناها لأنّ الاسم بعد (غير) مجرور دائما بالإضافة، وانما (غير) نفسها يعرب إعراب الإسم بعد (إلّا).

٢. في الأصل و(ب): «منفيّ» بدل «منفيّا»، والصواب ما أثبتناه.

٣. البقرة (٢): ٢٤٩.

٤. النساء (٤): ٦٦.

٥. النساء (٤): ٦٦.

ـ بالنصب على أصل الباب[١] ـ.

وإذا لم يكن المستثنى بعضَ المستثنى منه فهو المنقطع.

وهو تارةً يمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو: «ما قام القومُ إلّا حمارًا»؛ فإنّه يصحّ أن يقال: «قامَ حمارٌ»، وتارةً لا يمكن ذلك، نحو: «ما زادَ هذا المال إلّا ما نَقَص»؛ فإنّه لا يقال: «زادَ النقصُ». والكلّ توجب نصبَ المستثنى في هذا الثاني، وأمّا الأوّل؛ فالحجازيّون ينصبون المستثنى، والتميميّون ـ كالمتّصل ـ يرجّحون النصبَ ويُجيزون الاتّباعَ.

ويجب النصب مع تقدّم المستثنى على المستثنى منه ـ متّصلًا كان أو منقطعًا ـ، نحو قول الكميت ـ قَدَّسَ اللهُ سِرَّه ـ:

ومَا ليَ إلّا آلَ أحمدَ شِيعَةٌ ... ومَا ليَ إلّا مَذهَبَ الحقِّ مَذهَبٌ[٢]

---

١. السبعة في القراءات: ٢٣٥، معاني القراءات ١: ٣١١، الحجّة للقرّاء السبعة ٧: ٧٨، تحبير التيسير في القراءات العشر: ٣٤٠، التيسير في القراءات السبع: ٩٦، جامع البيان في القراءات السبع ٣: ١٠١٣، حجّة القراءات: ٢٠٦، فنون الأفنان في علوم القرآن: ٤٢٣، إيضاح الوقف والابتداء ١: ٣٢٦، معاني القراءات ١: ٢٠٥، الوجيز للأهوازي: ١٣٨، المبسوط في القراءات العشر ١: ١٤٦، تحبير التيسير في القراءات العشر: ٣٠٤.

٢. البيت من الطويل، للكميت بن زيد الأسديّ، من قصيدة هاشميّة يمدح فيها آل الرسول ﷺ. والشاهد: قوله «ومَا ليَ إلّا آلَ أحمدَ» و«ومَا ليَ إلّا مَذهَبَ»؛ حيث تقدّم المستثنى في الموضعين على المستثنى منه وحينئذ لم يجز للمستثنى إلّا النصب.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ٦٣ ـ ٦٤، الهاشميّات: ٣٨، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣: ١٤٦١، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ١٠٦، شرح الشواهد للعيني ٢: ٢٣٠، شرح اللمع: ٢٢٠، شرح أبيات سيبويه ٢: ١٣٥.

وإذا تكرّرت (إلّا) اختلف حكمُ المستثنيات المكرَّرة، من حيث الإعراب أو من حيث المعنى والمفهوم.

أمّا الكلام باعتبار اللفظ من حيث الإعراب، فقد يكون التكرير للتوكيد، وقد يكون للتأسيس.

فإن تَلَت (إلّا) واوَ العطف، أو تلاها اسمٌ مماثلٌ لما قبلها فهي للتأكيد، زائدةٌ، لا عملَ لها في بابَي العطف والبدل، كما في قوله:

مَا لَكَ مِنْ شَيخِكَ إلّا عَمَلُهْ إلَّا رَسِيمُه وإلَّا رَمَلُهْ[1]

فـ(رَسِيمُه) بدلٌ من (عَمَلُه)، و(رَمَلَه) معطوف على (رَسِيمُه).

وإن كان التكرار للتأسيس لا للتوكيد وكان العامل قبلها مفرّغًا للعمل في واحد من المستثنيات عملتْ (إلّا) النصبَ في ما عدا ذلك الواحد الذي أثّر فيه العامل المفرّغ، نحو: «ما قام إلّا زيدٌ إلّا عمرًا إلّا بكرًا»، رفعتْ (زيد) فاعلا لـ(قام)، ونصبتْ الباقي. ومع عدم التفريغ نصبتْ كلَّها على الاستثناء، سواء تقدّم المستثنيات كلّها على المستثنى منه، نحو: «ما قام إلّا زيدًا إلّا عمرًا إلّا بكرًا أحدٌ»، أو تأخّرت وكان الكلام إيجابًا، نحو: «قاموا إلّا زيدًا إلّا عمرًا إلّا بكرًا».

---

١. البيت من الرجز، لقائل مجهول. والشاهد: تكرار (إلَّا) في (إلَّا رَسِيمُه وإلَّا رَمَلُه) تأكيدًا؛ إذ هما بيان لقوله: (إلَّا عَمَلُه) ويغنيان عنه.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ٢٣٩، شرح التسهيل لناظر الجيش ٥: ٢١٧٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٢٣١، شرح الشواهد للعيني ٢: ٢٣٣، شرح الكافية الشافية ١: ٣١٩، كتاب سيبويه ١: ٤٣٩، الجمل في النحو: ٣٠٠.

وإن كان الكلام في الفرض ـ أعني كون العامل غير مفرّغ و(إلّا) متكرّرة ـ غيرَ إيجاب أُعطي واحدٌ من المستثنيات النصبَ أو الاتّباع ـ كما لو لم تتكرّر (إلّا)ـ ونُصِب الباقي، نحو: «ما قاموا إلّا زيدٌ إلّا عمرًا إلّا بكرًا».

وأمّا الكلام في حكم المستثنيات المتكرّرة من حيث المعنى والمفهوم، فهي على نوعين:

ما لايمكن استثناءُ بعضِه من بعض، كـ«زيد وعمرو وبكر» في الأمثلة السابقة.

وما يمكن فيه ذلك كالأعداد، فتقول: «عندي عشرة إلّا أربعةً إلّا اثنَيْن إلّا واحدًا[1]».

والمستثنى الأوّل في ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض؛ إمّا يكون داخلًا أيضًا في الحكم [ـ كما لو كان الاستثناء من غير موجَب ـ]، نحو: «ما قام إلّا زيدٌ إلّا عمرًا إلّا بكرًا»، أو يكون خارجًا عن الحكم ـ كما لو كان الاستثناء من موجَب ـ، نحو: «قام القومُ إلّا زيدًا إلّا عمرًا إلّا بكرًا».

الحال

وهو اسمٌ، فضلةٌ، مُبيِّنٌ بطريق القصد لوصف هيئة الفاعل والمفعول أو هما معا.

والحال ضربان: **مؤسِّسة** و**مؤكِّدة**. والأولى هي **المبيِّنة**، كـ«جاءَ زيدٌ راكبًا»، و«زيدٌ ضربتُه مكتوفًا»، و«زيدٌ لقيتُه راكبَيْن»، و**المؤكِّدة**، نحو: «زيدٌ أبوك

---

١. في الأصل و(ب): «واحد» بدل «واحدا»، والصواب ما أثبتناه.

عطوفًا» ونحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[1].

والأصل في الحال أن تكون منتقلةً لا ثابتةً. وتقع ثابتةً ـ على خلاف الأصل ـ سماعًا، نحو: ﴿قائِمًا بِالْقِسْطِ﴾[2]، أو كانت مؤكِّدةً، كالمثالَيْن المذكورَيْن، أو دلّ عاملُها على تجدّدِ ذاتِ صاحبِها، نحو: «خلق الله الزرّافةَ يَدَيْها أطولَ من رجليها»، فـ(يَدَيْها) بدل من (الزرافة)، و(أطولَ) حالٌ ملازمة من (يَدَيْها).

وأيضًا الأصل في الحال أن تكون مشتقّةً من المصدر لا جامدةً، نحو: «جاء زيدٌ ضاحكًا». وتقع جامدةً ـ على خلاف الأصل ـ مؤوَّلةً وغيرَ مؤوَّلةٍ. فإن دلّت على تشبيهٍ أو مفاعلةٍ أو ترتيبٍ، أُوِّلت بالمشتقّ، نحو: «كرَّ زيدٌ أسدًا»، أي: شجاعًا، و«البُرَّ بعتُه زيدًا يدًا بيدٍ»، أي: متقابضَيْن، و«ادخلوا رجلًا رجلًا» أي: مرتَّبَيْن.

وإن كانت موصوفةً، نحو: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[3]، وهي الحال الموطِّئة ـ بكسر الطاء ـ ، كانت جامدةً غير مؤوَّلةٍ بالمشتق. ومثلها: الحال الدالّة على سِعْرٍ، نحو: «هذا البُرُّ بِعْه مُدًّا بكذا»، أو على عددٍ، مثل: ﴿فَتَمَّ ميقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعينَ لَيْلَة﴾[4]، أو على حالٍ وطورٍ فيه تفضيل، كـ«هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا»، أو كانت الحال نوعًا لصاحبها، نحو: «هذا مالُك ذَهَبًا»، أو فرعًا لصاحبها، كـ«هذا حديدُك خاتمًا»، أو أصلًا لصاحبها، نحو: «هذا خاتمك حديدًا».

---

١. مريم (١٩): ٣٣.

٢. آل عمران (٣): ١٨.

٣. يوسف (١٢): ٢.

٤. الأعراف (٧): ١٤٢.

وبالجملة: يُغني عن اشتقاق الحال وصفُه، أو تقديرُ مضافٍ قبله، أو دلالتُه على المفاعلة، أو سعرٍ، أو ترتيبٍ، أو أصالةٍ، أو تفريعٍ، أو تنويع، أو طورٍ واقع فيه تفضيل. ودعوى أنّ الجميع مؤوَّلٌ بالمشتقّ تكلّفٌ باردٌ[1].

وشرط الحال: أن يكون لفظُها نكرةً يأتي بعد معرفةٍ قد تمّ الكلام عليها، فهذه شروط ثلاثة، ولو وردتْ بلفظ المعرفة أُوِّلت بنكرةٍ، كـ«وحدَك اجتَهِدْ» أي: متوحِّدًا أو منفردًا.

ولا بدّ أيضًا أن تكون تلك النكرة نفسَ تلك المعرفة في المعنى؛ لأنّها وصف للمعرفة. وبعبارة أخرى: لا بدّ أن تكون الحال نفسَ صاحبها في المعنى، نحو قولك: «جاء زيدٌ ركضًا»، و«أقبل عبدُ الله مُسرِعًا»، وما أشبه ذلك.

ولا بدّ للحال من عامل يعمل فيها، إمّا فعل أو معنى فعلٍ.

والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفةً، ولا يصحّ وقوعه نكرةً إلّا إذا وضح المعنى ولم تلتبس الحال بالصفة، كما لو وقع نكرةً بمسوّغٍ[2]؛ فإنّه قريب من المعرفة ـ حينئذ ـ؛ كأن يتقدّم الحال على صاحبه، نحو: «في الدار جالسًا رجلٌ»، أو يكون صاحبُ الحال مخصوصًا بوصفٍ، أو بإضافةٍ، أو بمعمولٍ غير مضاف إليه، أو يكون مسبوقًا بنفي أو استفهام.

[و]الأصل في الحال التأخير عن صاحبها. ويجوز تقديمها عليه، تقول: «جاء مُسرِعًا زيدٌ». ولو كانت الحال محصورةً، أو كان صاحبها مجرورًا بالإضافة

---

١. المدَّعِي هو ابن الناظم في شرح الألفيّة: ١٢٥، ذكره في أوضح المسالك ٢: ٢٦٣.

٢. في الأصل ونسخة (ب): «لمتبوع» بدل «بمسوّغ»، والصواب ما أثبتناه.

أو بحرف جرٍّ وَجَب تأخيرها، تقول: «إنَّما قامَ زيدٌ مسرعًا»، أو «ما قامَ زيدٌ إلّا مسرعًا»، و«عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعًا»، و«مررت بهند جالسةً». ولو كان الحصر في صاحب الحال، نحو: «ما جاءَ راكبًا إلّا زيدٌ» وَجَب تقديم الحال على صاحبها.

ويلزم تأخير الحال عن صاحبها إذا كان العامل فعلًا جامدًا، نحو: «ما أحسَنَه مُقبِلًا»، أو صفة تُشبِه ذلك ـ مثل اسم التفضيل ـ مع عدم اللبس، نحو: «هذا أفصحُ الناس خطيبًا»، أو يكون مصدرًا مقدَّرًا بالفعل وحرفٍ مصدريٍّ، نحو: «يُعجِبني اعتكافُ أخيك صائمًا»، أو يكون ذلك العامل لفظًا متضمّنًا معنى الفعلِ دون حروفه، ولم يكن ظرفًا أو مجرورًا مخبَرًا بها ـ كاسم الإشارة ـ، نحو: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خاوِيَة﴾[1]، وحروف التمني، مثل: «ليت هندًا[2] مقيمةً عندنا»، أو يكون الحال في حيّز لام الابتداء ولام القسم، والأوّل نحو: «لأصبرنَّ محتسبًا»، والثاني نحو: «ولأعتكفنَّ صائمًا».

والحال تتعدّد لمفرد ولمتعدّد؛ فالأوّل: نحو: «عَلَيَّ زيارةُ الحسين عليه السلام راجلًا حافيًا»، و«جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا»، والثاني مع اتّحاد لفظه ومعناه، نحو: «جاءَ الزيدانِ مُسرِعَيْنِ»، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ والْقَمَرَ دائِبَيْنِ﴾[3]، والأصل: دائبةً ودائبًا، وقال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهارَ والشَّمْسَ والْقَمَرَ والنُّجُومُ مُسَخَّراتٍ بِأَمْرِهِ﴾[4]،

---

١. النمل (٢٧): ٥٢.

٢. في الأصل و(ب): «عند» بدل «هندا»، والصواب ما أثبتناه.

٣. إبراهيم (١٤): ٣٣.

٤. النحل (١٦): ١٢.

ومع اختلاف لفظه ومعناه فُرّق بغير حرف عطف، نحو: «لقيته مُصعِدًا مُنحدِرًا».

الحال المؤكِّد؛ إمّا مؤكِّدةٌ لعاملها لفظًا ومعنىً، نحو: ﴿أَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا﴾[1]، أو معنىً فقط، نحو: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا﴾[2]، و﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾[3]. وإمّا مؤكِّدةٌ لصاحبها، نحو: ﴿لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا﴾[4]، فـ(جميعًا) حال مِن (مَن) الموصولة مؤكِّدةٌ لها، و(مَن) فاعلُ (آمَنَ). وقد تكون مؤكِّدةً لمضمون جملةٍ قبلها مقصودة ومؤلّفة من اسمَيْن جامدَيْن معرفتَيْن، نحو: «زيد أبوك عَطوفًا». وقد يكون التوكيد بها لبيان اليقين، نحو: «هو زيدٌ معلومًا»، أو الفخر، كـ«أنا زيدٌ بَطَلًا»، أو التعظيم، كـ«هو زيدٌ جليلًا»، أو تحقير، كـ«هو فلانٌ مأخوذًا مقهورًا» أو تصاغُرًا، نحو: «أنا عبدُك فقيرًا إليك»، أو وعيد، كـ«أنا فلانٌ متمكّنًا منك»، وأمثال ذلك.

والحال يقع موقعها ظرفٌ وعديلُه المجرور، تامّان، متعلّقان بكونٍ مطلقٍ واجب الحذف، نحو: «رأيتُ الهلالَ بينَ السحاب»، ونحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾[5]، فـ(بين) ظرفُ مكانٍ حالٌ من الهلال، و(في زينته) جارّ ومجرور حالٌ من فاعل (خَرَج) المستتر.

وربما يقع موقعها جملةٌ خبريّةٌ مرتبطة بالواو أو الضمير أو بهما معًا؛ فالأوّل:

---

١. النساء (٤): ٧٩.

٢. النمل (٢٧): ١٩.

٣. النمل (٢٧): ١٠، القصص (٢٨): ٣١.

٤. يونس (١٠): ٩٩.

٥. القصص (٢٨): ٧٩.

نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[١]، والثاني: نحو: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[٢]، والثالث: نحو: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[٣]، فجملة (ونحن عصبة) حال من (الذئب) مرتبطة بالواو، وجملة (بعضكم لبعض عدوّ) ـ التي هي مبتدأ وخبر ـ حال من الواو في (اهبطوا) أي: مُتعادين، وهي مرتبطة بالضمير فقط، وجملة (هم أُلوفٌ) حال من الواو في (خرجوا)، وهي مرتبطة بالواو وضمير (هم).

وتجب الواو عند فقد الضمير، كـ«جاء زيدٌ وما طلعتِ الشمس»، وقبل (قد) الداخلةِ على المضارع المثبت، كقوله: ﴿لِمَ تُؤْذُونَني وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُم﴾[٤].

وتمتنع هذه الواو بعد عطف حال على حال، نحو: ﴿جاءَها بَأْسُنا بَياتًا أَوْ هُمْ قائِلُون﴾[٥]، فلا يقال: «أو وهم قائلون»، ولا تدخل على الجملة المؤكِّدة لمضمون جملةٍ قبلَها، نحو: «هو الحقّ لا شكّ فيه»، ولا على الماضي التالي لـ(إلّا) الإيجابيّة، نحو: ﴿وَما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلّا كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون﴾[٦]، ولا على الماضي المَتلوّ بـ(أو)، نحو: «لَأضربنَّه ذَهَبَ أو مَكَثَ»، ولا على المضارع المنفيّ بـ(لا)،

---

١. يوسف (١٢): ١٤.

٢. البقرة (٢): ٣٦.

٣. البقرة (٢): ٢٤٣.

٤. الصفّ (٦١): ٥.

٥. الأعراف (٧): ٤.

٦. الحجر (١٥): ١١.

نحو: ﴿مَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾[1]، ولا على المنفيّ بـ(ما)، نحو:

عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو [وفيكَ شَبِيبَة ... فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمَا][2]

ولا على المضارع المثبت المجرّد من (قد)، نحو: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[3].

ويجوز حذفُ عاملِ الحال إذا كان فعلًا، مع القرينة على الحذف، حاليّةً كانت أو مقاليّةً، كقولك لمن قصد السفر: «راشدًا»، أي: تسافر، وللقادم من الزيارة: «مأجورًا»، أي: رجعت، ونحو: «راكبًا» لمن قال: «كيف جئتَ؟».

ويُحذَف سماعًا في مثل: «هنيئًا»، أي: هَنَّأكَ ذلك هنيئًا، فحُذِف الفعل وقامت الحال مقامه. وأمّا حذفه في نحو: «ضربي زيدًا قائمًا» فلِسَدِّه مَسَدَّ الخبر. وأمّا حذفه في نحو: «زيدًا أبوك عطوفًا» ـ والأصل: «أُحِقُّه» ـ فلكون الجملة قبلَه بمنزلة البدل من اللفظ، فلا يُجمَع بين البدل والمبدل [منه].

ويجب حذف عاملها أيضًا إذا بُيِّن بها الزيادة أو النقص التدريجي في المقدار، نحو: «تَصدَّقَ بدينار فصاعدًا»، أي: فذَهَب التصدّق صاعدًا، و«تَصدَّقَ بدينار فسافلًا»، أي: فانحطَّ التصدّقَ به سافلًا، وكذا إذا وقعت الحال بدلا من اللفظ بالفعل لتوبيخ، كـ«أ قائمًا وقد قعد الناس؟»، أو لمن لا يثبت على

---

١. المائدة (٥): ٨٤.

٢. البيت من الطويل، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «ما تصبو»؛ حيث إنه جملة فعلية حالية وفعلها مضارع منفي بـ(ما)، وهي لم تقترن بالواو، ويكتفي فيها بالربط بالضمير وهو الفاعل المستتر.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ٣١٠ ـ ٣١١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٥: ٢٣٣٠، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ١٥٢، شرح الشواهد للعيني ٢: ٢٩٣.

٣. المدّثر (٧٤): ٦.

حال «أ تميميًا مرّةً وقيسيًا أخرى؟»، أي: «أ توجد تميميًّا مرّةً وتتحوَّل قيسيًّا أخرى؟».

التمييز

وهو اسمٌ نكرةٌ، بمعنى (مِنْ)، مُبيِّنٌ لإبهام اسمٍ أو إبهام نسبةٍ، وحكمه النصبُ.

وناصِبُه: الفعلُ وشبهُه، إن كان المنصوب لتميز النسبة، كـ«طابَ زيدٌ نَفسًا»، و«هو طيّبٌ أُبوَّةً» وقولك: «طِبتُ به نفسًا»، و«ضُقتُ به ذَرعًا»، و«على التمرة مثلها زبدًا»، و«لله دَرُّه فارسًا». ونفسُ الاسم المبهم، إن كان التمييز لتبيين إبهام الاسم.

ويأتي التمييز في الأكثر بعد الأعداد والمقادير. فالأعداد: نحو قولك: «عندي خمسةَ عشرَ كتابًا وعشرون مصنَّفًا» وما أشبه ذلك. والمقادير؛ إمّا ممسوح، أو مكيل، أو موزون؛ فالممسوح: نحو قولك: «بلغتْ أرضُنا خمسين جريبًا»، و«ما في السماء موضعُ راحةٍ سحابًا»، وما أشبه ذلك، نحو قوله: ﴿**لَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا**﴾[1]، وحُمِل على هذا نحو: «إنّ لنا غيرَها إبلًا». والمكيل: نحو قولك: «عندي قَفيزَانِ بُرًّا»، و«مَكّوْكَانِ دقيقًا»، وما أشبه ذلك، نحو: «نِحْيٌ سَمْنًا» والموزون نحو قولك: «عندي مَنَوانِ سَمْنًا» و«رِطلانِ عَسَلًا» وما أشبه ذلك، نحو: ﴿**مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا**﴾[2].

---

١. الكهف (١٨): ١٠٩.

٢. الزلزلة (٩٩): ٧.

ومن أنواع الاسم المبهم: ما كان فرعًا للتميز، نحو: «هذا خاتمٌ حديدًا»؛ فإنّ الخاتم فرعُ الحديد، ومثله «بابٌ ساجًا»، و«جُبَّةٌ خَزًّا».

وأمّا النسبة المبهة التي يرفع التمييز إبهامَها؛ إمّا هي نسبة الفعل للفاعل، أو نسبة المفعول. والأوّل نحو: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[١] والثاني نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٢].

وإذا كان التمييز مميّزًا للاسم المفرد، جاز جرُّه بإضافة الاسم إليه، كـ«شِبرُ أرضٍ»، و«قفيزُ بُرٍّ»، و«مَنَوَيْ عسلٍ». ولا يصحّ ذلك إذا وقع بعد الأعداد من أحدَ عشر إلى تسعةٍ وتسعين؛ فإنّ تمييزه واجبُ النصب، وكذا إذا كان مضافًا، نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾[٣]، و﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[٤]؛ لأنّ (مِثْلًا)، و(مِلْءً) مضافان، فامتنع إضافتهما مرّةً أُخرى.

وأمّا التمييز الواقع بعد اسم التفضيل فهو من تميز النسبة، ويُنصب إذا كان فاعلًا معنًى، نحو: «زيد أكثرُ مالًا»؛ فإنّه بمعنى «زيدٌ كَثُرَ مالُه»، ويُخفَض إذا لم يكن فاعلًا معنًى، نحو: «مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ» ـ بالخفض ـ.

ومن تميز النسبة: التمييزُ الواقع بعد ما يفيد التعجّب، نحو: «أكرِمْ بِه أبًا»، و«ما أشجَعَه رجلًا»، و«لله دَرُّه فارِسًا».

---

١. مريم (١٩): ٤.

٢. القمر (٥٤): ١٢.

٣. الكهف (١٨): ١٠٩.

٤. آل عمران (٣): ٩١.

ولا يمتنع جرُّ التمييز بـ(مِن)، كـ«رِطلٌ مِن زَيتٍ» إلّا في تميز العدد، كـ«عشرينَ درهمًا»، أو كان [ا]لتميزُ المُحوَّلَ عن المفعول، كـ«غرستُ الأرضَ شجرًا»، و«ما أحسَنَ زيدٌ أدَبًا»، أو كان فاعلًا في المعنى ومُحوَّلًا عن الفاعل صناعةً، كـ«طابَ زيدٌ نفسًا»؛ إذ أصله: «طابت نفسُ زيدٍ»، أو كان مُحوَّلًا عن مضاف غيره، كأن يكون مبتدأ، نحو: «زيد أكثرُ مالًا»؛ إذ أصله: «مالُ زيدٍ أكثر»، فـ(مال) مبتدأ في الأصل.

الحقُّ عدم جواز تقدُّم التمييز على عامله مطلقًا، وإن كان العامل من الأفعال المتصرّفة، وفاقًا لسيبويه والجمهور. وقول الطائي:

أنفسًا تَطِيبُ بِنَيلِ المُنى [ودَاعِي المَنون يُنادِي جِهَارًا][1]

شاذٌّ لا يقاس عليه.

حروف الجرّ

حروف الجرّ. وهي سبعةَ عشرَ بالاتّفاق.

الباء: وأصله الإلصاق، نحو: «كتبتُ بِالقلمِ»، و«مررتُ بِزيدٍ».

واللام: وأصله المِلْك، نحو: «المال لِزيدٍ».

---

١. البيت من المتقارب، لرجل طائي ولم يسمّوه. والشاهد: قوله «نفسًا تطيب»؛ حيث تقدّم التمييز على عامله.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٢: ٣٢٥ ـ ٣٢٦، شرح التسهيل لناظر الجيش ٥: ٢٣٩٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٤٥٢، شرح الشواهد للعيني ٢: ٣١٣.

و(**مِن**): وأصله ابتداء الغاية، نحو: «خرجتُ مِن البصرةِ».

(**إلى**): وأصله انتهاء الغاية، نحو: «خرجتُ مِن البصرةِ إلى الكوفةِ».

و(**في**): وأصله الوِعاء، نحو: «زيدٌ في الدارِ».

و(**رُبَّ**): للتقليل، نحو: «[ربّ] رجلٍ رأيته»، ويضمر بعد الواو، كقول رؤبة:

وقــاتِمِ الأعمــاقِ خَــاوِي الـــمُختَرَقْنْ [مُشــتَبِهِ الأعــلامِ لَـــمَّاعِ الخَفَقْــنْ][1]

و(**حتّى**): كقوله تعالى: ﴿**حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾[2]، وفيه ثلاثة أوجه: الجرّ بمعنى (إلى)، والعطف، والابتداء، تقول: «أكلتُ السمكةَ حتّى رأسِها»، أي: إلى رأسِها، و«حتّى رأسَها»، أي: ورأسَها، و«حتّى رأسُها» على الابتداء، والتقدير: حتّى رأسُها مأكولٌ. قال جرير:

[مَــا زَالَــتِ القَــتلى تَمُـــجُّ دِمَاءَهَــا بِدِجلَـةَ] حـتَّى مـاءُ دِجلَـةَ أشـكَلُ[3]

وتفيد في الأحوال كلِّها أنْ كان ما بعدها غايةً ونهايةً.

---

١. البيت مَطلع أُرجوزة لرؤبة، وصف بها قفرًا تجاوزه بلا دليلٍ على ناقةٍ شديدة. والشاهد: قوله «وقاتمِ»؛ حيث أضمر (رُبَّ) بعد الواو.
ينظر: ديوان رؤبة: ١٠٤، الخصائص لابن جنّي ١: ٢٧٤، شرح الشواهد للعيني ١: ٤٧، شرح الدماميني على المغني ١: ٥٠٠، شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٩٧، كتاب سيبويه ٢: ٣٦١.

٢. القدر (٩٧): ٥.

٣. البيت من الطويل، لجرير. والشاهد: قوله «حتّى ماء» على أن(حتّى) حرف ابتداء لدخولها على الجملة الاسمية، فـ(ماءُ) مبتدأ و(أشكلُ) خبر.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ١٥٩، ديوان جرير: ١٤٣، شرح التسهيل لناظر الجيش ٦: ٢٩٩٧، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٢٤١، شرح الشواهد للعيني ٣: ٤٤٩، مغني اللبيب ١: ١٢٨.

وواو القسم وتاؤه وباؤه: نحو: «وَاللهِ»، و«تَاللهِ»، و«بِاللهِ».

و(**عن**): معناه التعدّي، كقولك: «رميتُ عن القوسِ».

و(**على**): للاستعلاء، وتقول: «وجبَ المالُ عليه».

والكاف: للتشبيه، نحو: «زيدٌ كعَمروٍ».

و(**مُذْ**) و(**مُنْذُ**): يجُرّان ما بعدهما بمعنى ابتداء الغاية، فيقال: «ما رأيتُه مُذْ يومِ الجمعة» بهذا المعنى، وبمعنى آخر: وهو أن يُراد الأَمَدُ كلُّه، نحو: «ما رأيتُه مُنْذُ يَومانِ»؛ يريد أَمَدُ ذلك يومان.

هذه التي تجرّ فقط.

و(**حاشا**) ـ في الاستثناء ـ و(**خلا**) و(**عدا**) إذا جررتَ بها.

و(**لعلّ**) و(**متى**) و(**كي**)، هي من حروف الجرّ عند بعضهم، وهي شاذّة في عمل الجرّ عند أهل العلم بالعربيّة.

ثمّ اعلم: أنّ (مِن) و(إلى) و(عن) و(على) و(في) والباء واللام تَجرّ الاسمَ الظاهر والمضمر. و(مذ) و(منذ) و(حتّى) و(الكاف) والواو و(ربّ) والتاء؛ مختصّةٌ بالاسم الظاهر.

وقد يحذف حرف الجرّ ـ غير (ربّ) ـ ويبقى عمله، كقول رؤبه: «خيرٍ والحمد لله» جوابًا لمن قال له: «كيف أصبحتَ؟»، والأصل: «بخيرٍ» أو «على خيرٍ»، وصحَّح الجمهور «بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَك»، أي: بِكَم مِنْ درهمٍ، و«إنّ في الدارِ زيدًا والحجرةِ عمرًا»، [أي: وفي الحجرةِ].

الإضافة

وهي إسناد اسم إلى ثانٍ؛ تنزيلًا للثاني منزلةَ تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه، مثل نون التثنية والجمع وشبههما، فلا بدّ من حذف النون التي تلي علامةَ الإعراب من المضاف.

فيحذف التنوين الظاهر من (ثوب) إذا قلت: «ثوبُ زيدٍ»، والمقدّر من (دراهم) ـ الممنوعِ من الصرف ـ إذا قلت: «ودراهمُه»، وتحذف نون (يَدانِ) إذا قلت: «تَبَّت يَدَا زيدٍ»، ومن شبهه، نحو: «هذانِ ابنَا زيدٍ»، ونون الجمع المذكّر السالم، فتقول: «مُقيمِي الصلاة» والأصل: «مُقيمِيْنَ»، ومن شبهه، نحو: «عِشرُوْ [عمرٍو]» فإنّه ليس بجمعٍ لكنّه شبهه في الإعراب بالحروف.

وهل يُجَرّ المضاف بالإضافة أو باللام؟ قولان، أصحّهما الأوّل.

والإضافة نوعان: **مَحضَة:** وهي ما أفادت التعريف أو التخصيص. **وغير محضة:** وهي التي لا تفيد ذلك.

[و]الإضافة بمعنى اللام، إن أُضيف إلى غير الجنس، سواء كانت اللام للاختصاص أو للملك؛ والأوّل نحو: «حصير المسجدِ وقنديلُه»، والثاني نحو: «ثوبُ زيدٍ وغلامُه».

وتكون بمعنى (مِن) إن أُضيف إلى الجنس، فيكون المضاف بعضَ المضاف إليه، كـ«خاتمُ فِضَّةٍ». وضابطه أن يصحّ الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف ـ حينئذٍ ـ، فتقول: «هذا الخاتمُ فِضَّةٌ».

وربما كانت الإضافة بمعنى (في)، فيما إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف،

سواء كان ظرفَ زمانٍ، نحو: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾[١]، أو ظرف مكان، نحو: ﴿يا صاحِبَيِ السِّجْنِ﴾[٢].

ثمّ الإضافة؛ تُعرّفُ المضافَ إن كان المضاف إليه معرفةً، كـ«غلامُ زيدٍ»، وتُخصِّص المضافَ إن كان المضاف إليه نكرةً، نحو: «مثلُك» و«غيرُك». والإضافة فيهما معنوية؛ لإفادتها تعريف المضاف، أو تخصيصه.

وأمّا إضافة اسم الفاعل واسم المفعول غير الماضيَيْن ـ أي: المراد بهما الحال أو الاستقبال ـ والصفة المشبّهة فلا تفيد تخصيصًا ولا تعريفًا، وهي غير المحضة؛ تقول: «ضاربُ زيدٍ الآنَ»؛ فـ(ضارب) اسم فاعل مضافٌ إلى معموله، ونحو: «مضروبُ العبدِ الآنَ أو غدًا»؛ فـ(مضروب) اسم مفعول مضافٌ إلى معموله، ونحو: «حَسَنُ الوجهِ الآن»؛ فـ(حسن) صفة مشبّهة باسم الفاعل مضافةٌ إلى معمولها. وتُسمّى أيضًا (لفظيّةً) باعتبار حذفِها النونَ والتنوينَ.

وتختصّ هذه بجواز دخول (أل) على المضاف، إذا كان المضاف إليه مقرونًا بـ(أل)، كـ«الجَعْدُ الشَعْرِ»، أو كان مضافًا إلى ما فيه (أل)، كـ«الضارب رأسِ الجاني»، أو كان مضافًا إلى ضمير ما فيه (أل)، نحو:

الــوُدُّ أنــتِ الــمُستَحِقَّةُ صَــفوِهِ   [مِــنِّي، وإنْ لمْ أرْجُ مِنــكِ نَــوالا][٣]

---

١. سبأ (٣٤): ٣٣.

٢. يوسف (١٢): ٣٩.

٣. البيت من الكامل، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «المستحقّة صفوِه»؛ حيث أضاف الاسم المقترن بـ(أل) إلى مضاف لضمير ما هو مقرون بـ(أل).

أو كان الوصف المضاف مثنًّى، نحو قوله:

إنْ يَغنَيَا عَنِّيَ الـمُستَوطِنَا عَدَنِ [فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُما بِغَنِي](١)

أو جمع المذكّر السالم، نحو:

لَيسَ الأخِلَّاءُ بِالـمُصغِي مَسَامِعِهِمْ [إلى الوُشَاةِ وَلَو كانوا ذَوي رَحِم](٢)

وربما اكتسب المضافُ التأنيثَ من المضاف إليه، نحو قول العرب: «قُطعَتْ بعضُ أصابِعِه»، وربما اكتسب المضافُ المؤنَّثُ التذكيرَ من المضاف إليه، نحو قولهم:

إنَارَةُ العَقْلِ مَكسُوفٌ [بِطَوعِ هَوىً وَعَقلُ عاصِي الهَوَى يَزدادُ تَنوِيرًا](٣)

←

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك٣: ٨٦ ـ ٨٧، شرح التسهيل لناظر الجيش ٦: ٢٧٥٤، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٣٨٣، شرح الشواهد للعيني ١: ٣٨٤.

١. البيت من البسيط، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «المستوطنا عدنِ» حيث أضاف الاسم المقترن بـ(أل) إلى اسم ليس مقترنا بها ـ وهو (عدن) ـ وساغ ذلك لكون المضاف وصفا دالا على مثنّى.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٨٧ ـ ٨٨، شرح التسهيل لناظر الجيش ٦: ٢٧٥٣، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٣٠٠، شرح الشواهد للعيني ١: ٣٨٤.

٢. البيت من البسيط، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «المصغي مسامعهم» حيث أضاف الاسم المقترن بـ(أل) إلى اسم ليس مقترنا بها ـ وهو (مسامعهم) ـ وساغ ذلك لكون المضاف جمع المذكر السالم.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٨٨ـ ٨٩، شرح التسهيل لناظر الجيش ٦: ٢٧٥٤، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ١٧٢.

٣. البيت من البسيط، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «إنارة العقل مكسوف»؛ حيث اكتسب

فتأمَل.

ولا تكون الإضافة بين مترادفين.

ويمتنع إضافة ملازم التعريف كالمضمرات، والموصولات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام.

[و]بعض الأسماء تُضاف إلى المفرد، مع جواز قطعها عن الإضافة في اللفظ، فتقول: «مثلٌ»، «كلٌّ»، و«بعضٌ»، و«أيٌّ»، قال تعالى: ﴿**وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ**﴾[1]، و﴿**فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ**﴾[2]، و﴿**أَيًّا ما تَدْعُوا**﴾[3].

ومنها: ما تُضاف أبدًا للاسم الظاهر والمضمر، ولا تُفارِق الإضافةَ، وهي: (كلا)، و(كلتا)، و(عند)، و(قصارى)، و(لدى)، و(سوى)؛ تقول: «كلا الرجلين» و«[كلا]هما»، و«كلتا المرأتين» و«كلتاهما»، و«عند زيدٍ» و«عندك»، و«لدى الباب» و«لديك»، و«قصارى الأمر» و«قصاراه»، و«سوى زيدٍ» و«سواك».

ومنها: ما تلازم إضافة الاسم الظاهر فقط، وهي: (أُوْلى)، و(أُوْلات)، و(ذي)،

←

المضاف المؤنث ـ أي: (إنارة) ـ التذكيَر من المضاف إليه ـ أي: (العقل) ـ، فأعاد الضمير مذكّرا من (مسكوف) على (إنارة).

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك٣: ٩٥ ـ ٩٦، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣١٩٦، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٤٤٥، شرح الشواهد للعيني ٢: ٣٨٨، مغني اللبيب ٢: ٥١٢.

١. يس (٣٦): ٤٠.

٢. البقرة (٢): ٢٥٣.

٣. الإسراء (١٧): ١١٠.

و(ذات)؛ قال تعالى: ﴿أُولُوا قُوَّةٍ﴾[١]، و﴿أُولاتُ الْأَحْمالِ﴾[٢]، و﴿ذَا النُّونِ﴾[٣]، و﴿ذاتَ بَهجَةٍ﴾[٤].

ومنها: ما تُلازِم المضمرَ لا غير، مثل: ﴿وَحْدَه﴾[٥]، و(لبَّيْك)، و(سعدَيْك)، و(حنانيك)، و(دواليك) و(هَذاذيك).

ومنها: ما تلازم إضافةَ الجُمَل مطلقًا، وهي: (إذ)، و(حيث)؛ قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيل﴾[٦] ـ بإضافة (إذ) إلى الجملة الاسميّة ـ، ونحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً﴾[٧] ـ بإضافة (إذ) إلى الجملة الفعليّة ـ، و(إذ) في المثالين مفعولٌ به لـ(اذْكُرُ). وقد تُحذَف هذه الجملة للعلم بها، ويُؤتى بالتنوين عوضًا من المضاف إليه، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُون﴾[٨] أي: يوم إذ غلبت الروم. وتقول: «جلستُ حيث جَلَسَ زيدٌ» و«حيث زيدٌ جَالِسٌ»؛ فأُضيفتْ (حيث) إلى الجملة الاسميّة والفعليّة. وقد تُضاف (حيث) إلى المصدر المفرد سماعًا، كقولهم:

---

١. النمل (٢٧): ٣٣.
٢. الطلاق (٦٥): ٤.
٣. الأنبياء (٢١): ٨٧.
٤. النمل (٢٧): ٦٠.
٥. غافر (٤٠): ١٢.
٦. الأنفال (٨): ٢٦.
٧. الأعراف (٧): ٨٦.
٨. الروم (٣٠): ٤.

[وَنَطعَنُهم حَيثُ الكُلَى بَعدَ ضَربِهِم ... بِبِيضِ المَوَاضِي] حَيثُ لَيِّ العَمائِمِ[1]

فأُضيفتْ (حَيثُ) إلى (لَيِّ).

ومنها: ما تُلازِمِ الإضافةَ إلى خصوص الجملة الفعليّة، وهي (لَمَّا) الوجوديّة؛ تقول: «لمّا جاءني أكرمتُه»، وكذلك (إذا) ـ عند بعضهم[2] ـ ، نحو: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ﴾[3]. و(زَمَن) بمنزلة (إذ) فيما تُضاف إليه.

ثمّ اعلم: أنّ (إذ) و(إذا) بُنِيا؛ لشبههما بالحرف في الافتقار. ويصحّ في الزمان المحمولِ عليهما ـ إذا أُضيف إلى الجملة ـ الإعرابُ ـ على الأصل في الاسم ـ ، والبناءُ على الفتح؛ حملًا عليهما.

و(كِلَا) و(كِلْتَا) ملازِمان للإضافة لفظًا ومعنًى، ولا يُضافان إلّا إلى [الاسم] المعرفةِ الدالِّ على اثنين حالَ كونه كلمةً واحدةً، نحو: «كلاهما»، و«كلتاهما»، و﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾[4]، ولا يصحّ «كلا زيدٍ وعمروٍ».

وأمّا (أيُّ) فتُضاف إلى النكرة المفردة، والمثنّاة، والمجموعة؛ تقول: «أيُّ رجلٍ»، و«أيُّ رجلَيْنِ»، و«أيُّ رِجالٍ». وتُضاف إلى المعرفة المثنّاة والمجموعة،

---

١. البيت من الطويل، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «حيث لَيِّ العمائم».
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك٣: ١١٢ ـ ١١٣، شرح التسهيل لناظر الجيش ٤: ٢٠٠٣، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ١٨١، شرح الشواهد للعيني ٢: ٣٩٨، مغني اللبيب ١: ١٣٢.

٢. أي: عند غير الأخفش والكوفيّين. أوضح المسالك ٣: ١١٤.

٣. الطلاق (٦٥): ١.

٤. الكهف (١٨): ٣٣.

نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾[١]، ونحو: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[٢]، ولا تُضاف إلى المعرفة المفردة إلّا [إن][٣] كان بين (أيّ) والمعرفة المفردة جمعٌ مقدَّرٌ، نحو: «أيُّ زيدٍ أحسن؟»؛ إذ المعنى: أيُّ أجزاءِ زيدٍ أحسنُ؟ أو عُطف مثلها عليها بالواو، كقول الشاعر:

[فَلَئِنْ لَقيتُكَ خاليينِ لَتَعْلَمَنْ] أَيِّي وأيُّك فارِسُ الأحزابِ[٤]

والمعنى: أيُّنا فارِسُ الأحزاب.

أمّا (أيّ) الموصولة ـ بمعنى (الذي) ـ فلا تُضاف إلّا إلى المعرفة، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٥]. وأمّا (أيّ) الاستفهاميّة والشرطيّة فيُضافان إلى المعرفة والنكرة؛ قال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[٦]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾[٧]، ومِثالا[٨] الشرطيّة: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[٩]، و«أيُّ رجلٍ جاءك فأكرِمْه».

---

١. الأنعام (٦): ٨١.

٢. هود (١١): ٧.

٣. أضفناها طبقا لما ورد في أوضح المسالك ٣: ١٢٧.

٤. البيت من الكامل، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «أيِّي وأيُّك»؛ حيث أضاف (أيّ) إلى مفرد معرفة لأنّه تكرّر، ولولا التكرار لم تجز الإضافة.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ١٢٧ ـ ١٢٨، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢: ٧٥٣، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤٠٨.

٥. مريم (١٩): ٦٩.

٦. النمل (٢٧): ٣٨.

٧. الأعراف (٧): ١٨٥.

٨. في الأصل و(ب): «ومثالَيْ» بدل «ومثالا»، والصواب ما أثبتناه.

٩. القصص (٢٨): ٢٨.

وأمّا (لَدُن) فلِمَبدأ الغايات دائمًا، وهي بمعنى (عِنْد)، كما في قوله تعالى: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾[1]، وإن اختلفا في اللزوم وعدمه. والغالب في (لدن) أنّها مجرورة بـ(مِنْ)، ونصبُها قليلٌ. وهي مبنيّة على السكون. ويجوز إضافتها إلى الجمل. ويجوز إفرادها عن الإضافة ونصبُها قبلَ (غُدْوَة)؛ فتنصبها (لدن) على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، ولك أن تنصبها على إضمار (كان) واسمها وإبقاء خبرها. ولا تقع (لدن) إلّا فضلة.

وأمّا (مَعَ) فاسمٌ لمكان الاجتماع، مضاف في الغالب، تقول: «جئتك مَعَ العُسْر». وتجيء بمعنى (جميعًا) فتُنوَّنُ، ويُقطَع عن الإضافة، وتُنصَب حينئذٍ على الحال، نحو: «جاءَا معًا».

وأمّا (غَيْر) الدالّةُ على مغايرة ما قبلها لما بعدها فهي مضافةٌ لما بعدها، نحو: «قَبَضتُ عشرةً لَيْسَ غيرَها». وإذا وقعت بعد (لَيْس) وعُلِم المضافُ إليها ـ كما في المثال ـ جاز ذِكرُ المضافِ إليه ـ كما في المثال ـ، وجاز حذفُه لفظًا فتُضمُّ (غيرُ) بغير تنوينٍ.

وأمّا (قَبْل) و(بَعْد) فلا يختصّان بالزمان، ويجيئان للمكان أيضًا، ويُعرَبان نصبًا على الظرفيّة، أو خفضًا بـ(مِن) إذا صُرّح بالمضاف إليه، نحو: «جئتُك بعدَ الظهر وقبلَ العصر»، و«مِن قبلِه ومِن بعدِه». وكذلك لا بدّ من إعرابهما إذا حُذف المضاف إليه، ونُوي ثبوتُ لفظه، كقول الشاعر:

---

١. الكهف (١٨): ٦٥.

وَمِـنْ قَبـلِ نَـادَى كـلُّ مَـوْلَى قِرَابَـةٍ   [فَمَـا عَطَفَـتْ مَـولىً عليـه العَواطِـفُ][(١)]

أي: ومن قبلِ ذلك. وقد يُحذَف المضافُ إليه، ولا ينوى شيءٌ مع بقاء الإعراب، لكن لا بدّ من إرجاع التنوين الذي كان حُذِف للإضافة، كقوله:

فَسَـاغَ لِيَ الشَـرَابُ وكُنـتُ قَـبلًا   [أكـادُ أغُـصُّ بِالمـاءِ الحَمـيمِ][(٢)]

بنصب (قبل) على الظرفية.

ومثل (قبل) و(بعد) أسماء الجهات الستّ، و(أوَّل) و(دُوْن).

وأمّا (حَسْب) بمعنى كافٍ، فقد تُستعمل مضافةً، لكنّها لا تُعرَّف بالإضافة، فتكون نعتًا لنكرة، كـ«مررتُ برجلٍ حسبِك من رجلٍ»، أي: كافٍ لك عن غيره، وتقع حالًا لمعرفة، نحو: «هذا زيدٌ حسبَك من رجلٍ». ولها استعمالاتٌ أُخر مذكورةٌ في المطوّلات.

---

١. البيت من الطويل، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «مِن قَبلِ» بالجر من غير تنوين؛ أمّا الجرّ فلأنّه معرب، وأمّا ترك التنوين فلأنّ المضاف إليه منويّ ثبوت لفظه، أي: من قبل ذلك.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ١٣٨ ـ ١٣٩، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٢١٤، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ١٣٦، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤١٩، شرح الكافية الشافية ١: ٤٣١.

٢. البيت من الوافر، نسبه العيني إلى عبد الله بن يعرب، والصواب أنّه ليزيد بن الصعق. والشاهد: قوله «قَبلًا»؛ حيث قطعه عن الإضافة بتّة، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذلك أعرب منوّنًا وهو هنا منصوب على الظرفيّة.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ١٣٩ ـ ١٤١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٢١٣، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٢٠٥، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤٢٠، شرح كتاب سيبويه ١: ٦٧.

وأمّا (عَل) فيظهر من صاحب (الصِحَاح) [جواز إضافتها]؛ قال: «أتَيتُه مِنْ عَلِ الدار ـ بكسر اللام ـ ، أي: من عالٍ»[١]، ونَسبَه صاحبُ (الشُذُور) إلى السهو[٢]، فتأمّل.

ويظهر من ألفيّة ابن مالك جوازُ نصبِها على الظرفيّة أو غيرها[٣].

وأنكر ابن هشام وجود هذَيْن الوجهَيْن[٤] في كلمات علماء العربيّة[٥] ـ من غير هذَيْن[٦] ـ.

وقد يُحذَف المضاف، ويَخلُفه المضافُ إليه في إعرابه، نحو: ﴿وَجاءَ رَبُّك﴾[٧]، أي: أمرُ ربّك، ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَة﴾[٨]، أي: أهلَ القريةِ، وقد لا يخلفه ويبقى على جرّه، كما لو كان المضافُ المحذوفُ معطوفًا على مضافٍ بمعناه، كقول العرب: «ما مثلُ عبدِ الله ولا أخيه يقولان ذلك»، والتقدير: ولا مثلُ أخيه، بدليل قولهم (يقولان) بالتثنية.

---

١. صحاح اللغة ٦: ٢٤٣٥، مادة (ع ل ا).

٢. شرح شذور الذهب: ١٤٢، ونسبه إلى الوهم أيضًا في مغني اللبيب ١: ١٥٤.

٣. وذلك مقتضى قوله في باب الإضافة من الألفية:

وأعربوا نصبًا إذا ما نُكِّرا ... (قَبْلًا) وما مِن بعده قد ذُكِرا

فإنَّ (عَل) ممّا قد ذُكر بعد (قبل).

٤. أي: جواز الإضافة وجواز النصب.

٥. أوضح المسالك ٣: ١٤٩.

٦. أي: الجوهريّ وإبن مالك.

٧. الفجر (٨٩): ٢٢.

٨. يوسف (١٢): ٨٢.

وقد يُحذف المضاف إليه ويَبقى المضافُ على إعرابه، ويُرَدّ إليه تنوينه، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾[١]، و﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾[٢]. و إذا عُطِف على المضاف اسمٌ عاملٌ[٣] [في] مثل المضاف إليه حُذِف المضافُ إليه وبقي إعرابه وتُرِك تنوينه ـ كما كان في الإضافة ـ ، كقولك: «خذ رُبعَ ونِصفَ ما حصل»، والأصل: خُذ رُبعَ ما حصل ونِصفَ ما حصل». وقد يُحذف المضاف إليه، ويُزال من المضاف الإعرابُ والتنوينُ، ويبنى على الضمّ، نحو: «قبضتُ عشرةً ليس غيرُ»، ونحو: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[٤].

الأصل: عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد يُفصل بينهما فيما لو كان المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعل المصدر والفاصل مفعوله أو ظرفه، أو يكون المضافُ وصفًا والفاصل إمّا مفعوله الأوّل أو ظرفه، أو يكون الفاصل قَسَمًا، كقولهم: «هذا غلامُ واللهِ زيدٍ»، وهذا ضابط الفصل في السعة عند الكوفيين.

والحقّ أنّه لا يُفصل بين المتضافين إلّا في الشعر، وقد جاء في موارد خاصّة، وحصروها في أربعةٍ: الفصل بالأجنبيّ، وبفاعل المضاف، وبنعته، وبالمنادى الساقط؛

---

١. الفرقان (٢٥): ٣٩.

٢. الإسراء (١٧): ١١٠.

٣. في الأصل و(ب): «فاعل» بدل «عامل»، والصواب ما أثبتناه. ينظر: أوضح المسالك ٣: ١٥٢.

٤. الروم (٣٠): ٤.

فمن الفصل بالأجنبيّ قول الأعشى:

أَنْجَـــبَ أَيَّـــامَ وَالِـــدَاهُ بِـــه   إِذْ نَجَـــلاهُ فَـــنِعْمَ مَـــا نَجَـــلا(١)

أي: أنجب والداه به أيّام إذ نجلاه.

ومن الفصل بفاعل المضاف قوله:

[مَـا إِنْ رَأَيْنَـا لِلْهَـوَى مِـنْ طَـبٍّ]   وَلا عَـدِمْنَا قَهْـرَ وَجْـدُ صَـبٍّ(٢)

و [من] الفصل بنعت المضاف قوله:

[نَجَـوْتَ وَقَـدْ بَـلَّ المُـرادِيُّ سَـيفَه]   مِـنِ ابْـنِ أَبِي شَـيخِ الأَبَـاطِحِ طَالِـبٍ(٣)

---

١. البيت من المنسرح، للأعشى ميمون بن قيس يمدح فيها سلامة ذا فائش الحميري. والشاهد: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبيّ ـ أي: ليس معمولا للمضاف، وهو قوله: «والداه» وهو فاعل (أنجب) ولا علاقة له بالمضاف.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ١٦٥ ـ ١٦٦، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٢٦٠، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٣٨١، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤٣٣.

٢. البيت من الرجز، لقائل مجهول. والشاهد: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف وهو قوله «وَجدٌ».
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ١٦٩ ـ ١٧٠، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية١: ١٤٨، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤٣٥، شرح الكافية الشافية ١: ٤٤٤.

٣. البيت من الطويل، لشاعر يخاطب أمير المنافقين معاوية بن أبي سفيان، بعد ما نجا من ضربة من أراد قتله، وكان ابن ملجم ـ لعنه الله ـ قد قتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. ونسبه العيني إلى معاوية ـ عليه الهاوية ـ، والأقوى ما ذكرناه كما عليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية وناظر الجيش في شرح التسهيل. والشاهد: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف وهو قوله «شيخ الأباطح»، فوصف المضاف قبل ذكر المضاف إليه.

و [من] الفصل بالنداء [قوله]:

كَـــأَنَّ بِـــرذَوْنَ أَبَـــا عِصَـــامٍ   زَيـــدٍ حِمَـــارٌ دُقَّ بِاللِّجَـــامِ[١]

أي: كأنّ برذونَ زيدٍ حمارٌ يا أبا عصام.

المضاف إلى ياء المتكلّم

يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلّم، كـ(غُلامِي) و(عَبْدِي) و(دَلْوِي) و(ظَبْيِي[٢]). ويجوز فتحُ الياء وإسكانُها، وهذا في غير المقصور كـ(فَتَى)، والمنقوص كـ(قاضِي)، والمثنّى كـ(غلامَيْنِ) و(ابنَيْنِ)، والجمع المذكّر السالم كـ(مسلمِيْنَ) و(عِشرِيْنَ)؛ فإنّها ساكنةُ الآخر وجوبًا، والياء معها واجبةُ الفتح. وياءُ المنقوص، والمثنّى، والمجموع المذكور تُدغم في ياء الإضافة، كـ(قاضِيّ)، و«رأيتُ [ا]بْنَيَّ وزَيدِيَّ»، و«مررتُ بِابْنَيَّ وزَيدِيَّ»، وتُقلب واوُ الجمع السالم ياءً

←

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ١٧١ ـ ١٧٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٢٦١، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ١٣٠، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤٣٤، شرح الكافية الشافية ١: ٤٤٢.

١. البيت من الرجز، لقائل مجهول. والشاهد: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء، وهو قوله «أبا عصام».
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ١٧٤ ـ ١٧٥، الخصائص لابن جنّي ٢: ١٧٥، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٢٦١، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٥١، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤٣٥، شرح الكافية الشافية ١: ٤٤٤.

٢. في الأصل و(ب): «ضبيي» بدل «ظبيي»، والصواب ما أثبتناه.

في حال الرفع، ثمّ تُدغم هذه الياء في ياء المتكلّم، نحو قوله:

أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً [عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لا تُقْلِعُ][1]

وإن [كان][2] قبلَها ضمّةٌ قُلبت الضمّة كسرةً، كما في «أودى بَنِيَّ»، و«جاءَ مُسلِمِيَّ»، ولو كان قبل الواو فتحةٌ بقيت، كـ«مُصطفَيَّ».

إعمال المصدر و إعمال اسمه

قد تقدَّم معناهما والفرقُ بينهما. و**المصدرُ** يعمل عملَ فعلِه إنْ حلَّ محلَّه فعلٌ مع (أن) أو (ما)، كـ«عجبتُ مِن ضَرْبِك زيدًا أمسِ، ويُعجِبني ضَرْبُك زيدًا غدًا» أي: أنْ ضَرَبْتَه أمسِ، ونحو: «يُعجِبني ضربُك زيدًا الآنَ» أي: ما تَضْرِبُه الآنَ.

والغالب في عمل المصدر إضافتُه إلى الفاعل ثمَّ يأتي مفعولُه منصوبًا، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[3]. وقد يعمل مَنويًّا[4]، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾[5]، وفاعل (إطعام) محذوف، والتقدير: أو إطعامه يتيمًا. ويقِلُّ

---

١. البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي وهو خويلد بن خالد بن محرث، كان له أبناء خمسة هلكوا جميعًا بالطاعون في عام واحد، فقال فيهم مرثيةً يعدّها بعض العلماء في الذروة العليا من شعر الرثاء. والشاهد: قوله «بَنِيَّ»؛ حيث قلبت واو الجمع ياءً عند إضافة هذا الجمع لياء المتكلم. ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ١٧٦ ـ ١٧٧، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٩٩، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤٤٠، شرح التسهيل ١: ١٩٧.

٢. في الأصل و(ب): «الواو» بدل «كان»، والصواب ما أثبتناه من أوضح المسالك ٣: ١٧٧.

٣. البقرة (٢): ٢٥١.

٤. في أوضح المسالك ٣: ١٨٣: «منوّنًا» بدلا من «منويًّا».

٥. البلد (٩٠): ١٤، ١٥.

عملُ المصدر معرَّفًا بـ(أل)، كقوله:

ضــعيفُ النِّكايـــةِ أَعـــداءَهُ   [يَخَـالُ الفِـرارَ يُرَاخِـي الأجَـل][١]

فيُقتصَر فيه على السماع.

وأمّا **اسم المصدر**؛ فإن كان ميميًّا فكالمصدر في العمل، كقوله:

أَظَلــومُ إنَّ مُصـــابَكم رَجُـــلًا   أَهْـدَى السَّـلامَ تَحِيَّـةً ظُلْـمُ[٢]

فـ(مُصاب) مصدرٌ ميميّ مضافٌ إلى فاعله، و(رجلًا) مفعوله.

وجاء عمل المصدر ـ وهو مضافٌ إلى مفعوله ـ نحو قوله ﷺ: «وَحِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»[٣] أي: وأن يحجّ البيتَ المستطيعُ. ومثله قول الأُقَيشِر:

---

١. البيت من المتقارب، لقائل مجهول. والشاهد: إعمال المصدر المقترن بـ(أل)، وهو قوله «النكاية» حيث نصب به (أعداءه).

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ١٨٦، شرح التسهيل لناظر الجيش ٦: ٢٨٤٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٢٢٢، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤٤٤، شرح جمل الزجاجي ٢: ١١٨، كتاب سيبويه ١: ١٢٠، شرح كتاب سيبويه ٢: ٤٨، شرح أبيات سيبويه ١: ٣٩٤، شرح الكافية الشافية ١: ٤٥٣.

٢. البيت من الكامل، للحارث بن خالد المخزوميّ. والشاهد: قوله «مصابكم رجلًا»؛ حيث أعمل الاسم الدالّ على المصدر عملَ المصدر لكونه ميميًّا.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ١٨٧ ـ ١٨٨، ديوان المخزومي: ٩١، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٣٧، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤٥٠، شرح جمل الزجاجي ٢: ١١٩، شرح الكافية الشافية ٢: ٤٣٨.

٣. الأمالي (للشيخ الطوسي رحمه الله): ٤١/٥١٨، المجلس الثامن عشر.

أَفْنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَـرْعُ القَـواقيزِ أَفْـوَاهُ الأَبَـارِيقِ[١]

فإنَّ (قَرْعُ) ـ فاعلُ (أفنى) ـ [هو] المصدر المضاف [إلى] (القواقيز) ـ وهي مفعوله ـ.

وجاء مضافًا إلى الفاعل من غير ذكر المفعول في اللفظ، نحو: ﴿رَبَّنَا وتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾[٢]، وهذا كثير.

وجاء مضافًا إلى المفعول من غير ذكر الفاعل، نحو: ﴿لا يَسْأَمُ الْإِنْسانُ مِنْ دُعاءِ الْخَيْرِ﴾[٣]؛ فـ(دعاء) مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول ـ وهو (الخير) ـ، ولو ذكر لقيل: «من دعائه الخير».

إعمال اسم الفاعل

اسمُ الفاعل يعمل عملَ فعله مطلقًا، إن كان صلةً لـ(ألـ)، نحو: «جاء الضارب زيدًا أمسِ أو الآنَ أو غدًا».

وإن لم يكن صلةً لـ(أل) فيتوقّف عملُه على اعتماده على استفهام، أو نفي،

---

١. البيت من البسيط، للأقيشر الأسديّ وهو المغيرة بن عبد الله. والشاهد: قوله «قرعُ القواقيزِ أفواه»؛ حيث أضاف المصدر ـ أي: (قرع) ـ إلى مفعوله ـ أي: (القواقيز) ـ ثم أتى بفاعله ـ أي: (أفواه) ـ بعد ذلك.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ١٩١، ديوان الأقيشر: ٦٠، المقتضب ١: ٦٣، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ١٦٤، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤٥٢، شرح جمل الزجاجي ٢: ١١٧.

٢. إبراهيم (١٤): ٤٠.

٣. فصّلت (٤١): ٤٩.

أو مخبر عنه، أو موصوف ملفوظ بذلك أو مقدَّر، وهو مع ذلك يكون للحال أو الاستقبال دون الماضي، ولم يوصف، ولم يصغَّر، فتقول: «أ ضارب زيدٌ عمرًا؟»، أو «ما ضارِبَ زيدٌ عمرًا»، والمخبر عنه نحو: «زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا»، والموصوف [نحو]: «مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه عمرًا».

وأمثلةُ المبالغة الخمسة تعملُ عملَ اسم الفاعل بشروطه المذكورة. وتثنيته وجمعه كمفرده، وكذا أمثلة المبالغة كمفردهنّ في العمل وشروطه، قال تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ﴾[1]، وقال: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾[2]، وقال: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾[3].

والتالي للوصف العاملِ يجوز أن يُنصَب بالوصف، وأن يخفض به. وما عدا التالي لا بدَّ من نصبه، نحو: (خليفةً) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[4].

وإذا أُتبِعَ المجرورُ بالوصف بأحد التوابع فالأصحُّ جرُّ التابعِ على اللفظ، فتقول: «هذا ضارب زيدٍ وعمروٍ». ويجوز نصبُه بإضمار وصفٍ منويٍّ أو فعلٍ، أي: «وضاربٌ عمرًا»، [أو:] «ويضرب عمرًا». وجوّز نصبَه بالعطف على المحلّ جماعةٌ.

ولا بدّ من إضمار الفعل عند عدم عمل الوصف ـ بأن كان بمعنى الماضي ـ،

---

١. الأحزاب (٣٣): ٣٥.

٢. الزمر (٣٩): ٣٨.

٣. القمر (٥٤): ٧.

٤. البقرة (٢): ٣٠.

كما في ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ﴾[١]، فتنصب (الشمس) بإضمار (جَعَلَ).

إعمال اسم المفعول

يعمل اسمُ المفعول عملَ الفعل المبنيِّ للمفعول مطلقًا إن كان مقرونًا بـ(أل) الموصولة. وإن كان غير مقرونٍ[٢] بها فالشرطُ في عمله اعتمادُه على الاستفهام، أو النفي، أو المخبَر عنه، أو الموصوف، وكونه للحال أو الاستقبال لا غير.

ومثال المقرون بـ(أل) نحو: «المعطى كفافًا يكتفي»، فـ(المعطى) مبتدأٌ، ومفعوله الأوّل [ناب عن الفاعل] مستترٌ فيه عائدٌ إلى (أل) الموصولة[٣]، و(كفافًا) و(كفافًا) مفعولٌ ثانٍ، وجملة (يكتفي) خبرُ المبتدأ.

ومثال المجرّد من (أل): «زيدٌ مُعطى أبوه درهمًا الآنَ أو غدًا».

وينفرد اسمُ المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوف باسم المفعول، ونصبِ الاسم المرفوع به على التشبيه بالمفعول، كـ«محمودُ المقاصدِ الورعُ»، وأصله «الورعُ محمودةٌ مقاصدُه» ـ بالرفع ـ، ثمّ لمّا تحوَّل الإسنادُ عن المرفوع إلى الضمير المضاف إليه ـ وهو الهاء ـ واستتر في (محمود) وعوِّض

---

١. الأنعام (٦): ٩٦.

٢. في الأصل و(ب): «غير مقرونًا» بدل «غير مقرون»، والصواب ما أثبتناه.

٣. في الأصل و(ب) زيادة: «به»، والصواب عدمها.

عنه (ألـ) تنصِبُه وتقول: «الورعُ محمودُ المقاصدَ» ـ بالنصب ـ، ثمّ بعد أن تنصبَ (المقاصدَ) تجرُّها وتقول: «الورعُ محمودُ المقاصدِ» ـ بالجرّ ـ.

أبنية المصادر

فاعلم أنّ أبنيةَ[1] الفعل الثلاثيّ المجرَّد ثلاثةٌ: (فَعَلَ) المفتوح العين، و(فَعِلَ) المكسور العين، و(فَعُلَ) المضموم العين.

والأوّلان متعدّيان، كـ«ضَرَبَه»، وكـ«عَلِمَه»، والثالث قاصرٌ، كـ«ظَرُفَ»، وقياس مصدره (فَعَلٌ) ـ بفتح الفاء والعين ـ، وقياس مصدر المعدّى من الأوّلين: (فَعْلٌ) ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ.

ومن الأوّل المعدّى: (الأَكْلُ) مصدرُ (أَكَلَ) المهموز، و(الضَّرْبُ) مصدر (ضَرَبَ) الصحيح، و(الرَدُّ) مصدر (رَدَّ) المضاعف، و(الوَعْدُ) مصدر (وَعَدَ) المعتلّ الفاء، و(البَيْعُ) مصدر (باعَ) المعتلّ العين، و(الرَمْيُ) مصدر (رَمَى) المعتلّ اللام.

ومن الثاني المعدّى: (الفَهْمُ) مصدرُ (فَهِمَ)، و(اللَثْمُ) مصدر (لَثِمَ) ـ وهما صحيحان ـ، و(الأَمْنُ) مصدر (أَمِنَ) مهموز الفاء، و(المَسُّ) المضاعف، و(الوَطْأ) معتلّ الفاء، و(الخَوْفُ) معتلّ العين، و(الفَنْيُ) معتلّ اللام.

ومن الثالث القاصر: (الفَرَحُ) مصدرُ (فَرِحَ) الصحيح، و(الأَشَرُ) مصدر (أَشِرَ) المهموز، و(الوَجَعُ) معتلّ الفاء، و(العَوَر) معتلّ العين، و(الجَوَى) معتلّ

---

١. في الأصل و(ب) زيادة: «مصادر»، والصواب عدمها.

اللام، و(الشَلَلُ) مصدرُ (شَلِلَ) المضاعف. وأيضًا قياس هذا الثالث: (فِعَالَة) ـ بكسر الفاء ـ إن دلّ فعلُه القاصر على حِرفَةٍ أو وِلايةٍ كـ«وَلِيَ عليهم وِلايةً».

و(فَعَلَ) المفتوح العين؛ إذا كان قاصرًا فقياسُ مصدرِه: (فُعُول) ـ بضمّ الفاء والعين ـ، كـ(القُعُود) و(الجُلُوس) و(الخُرُوج). وإن دلّ على امتناعٍ فقياسُ مصدره حينئذ: (فِعَالٌ) ـ بكسر الفاء ـ، كـ(الإِبَاء) و(النِفَار) و(الجِماح) و(الإِبَاق). وإن دلّ على تقلُّبٍ فقياسُ مصدره: (الفَعَلان) ـ بفتح الفاء والعين ـ، كـ(الجَوَلان) و(الغَلَيان). وإن دلّ على داءٍ فقياسُ مصدره: (الفُعَال) ـ بضمّ الفاء، كـ(الصُّرَاخ) و(العُوَاء)، أو (الفَعِيْل) ـ بفتح الفاء ـ، كـ(الصَّهِيل) و(النَّهِيق) و(الزَّئِير). أو على وِلايةٍ وحِرفَةٍ [فـ]قياسُ مصدره (فِعَال) ـ بكسر الفاء ـ، كـ«تجَر تِجارَةً»، و«أمَرَ عليه إِمارَةً؛ إذا حكم»، و«سَفَر بينهم سِفارَةً؛ إذا أصلح».

وأمّا (فَعُلَ) مضموم العين [فـ]قياسُ مصدره: (فُعُولَةٌ) ـ بضمّ الفاء ـ، كـ(الصُّهُوبَة) و(الصُّعُوبة) و(السُّهُولَة) و(العُذُوبة) و(المُلُوحة)، و(فَعَالَة) ـ بفتح الفاء ـ، كـ(البَلاغَة) و(الفَصاحَة) و(الصَّراحة).

وما أتى مخالفًا لما ذكرناه من المصادر القياسيّة فيُقتصَر فيه على السماع.

وأمّا مصدر غير الثلاثيّ المجرَّد

فمصدرُ (فَعَّلَ) ـ بالتشديد ـ من مزيد الثلاثيّ إذا كان صحيح اللام: (التَّفْعِيل)، كـ(التَّسْلِيم) و(التَّكْلِيم) و(التَّطْهِير). وإذا كان معتلّ اللام قياسُه: (التَّفْعِيل) ـ أيضًا ـ غير أنَّ ياء (التَّفْعِيل) التي بعد العين يجب حذفُها، ويُعوَّض

منها تاءُ التأنيث، فتكون ـ حينئذ ـ وِزَان (التَّفْعِلَة)، كـ(التَّوْصِيَة) و(التَّسْمِيَة) و(التَّزْكِيَة).

وقياسُ (أَفْعَلَ) صحيح العين: (الإِفْعَالُ) ـ بكسر الهمزة ـ، كـ(الإِكْرَام) و(الإِحْسَان) و(الإِيْعَاد). ومعتلّ العين قياسه: (الإِفْعَال) ـ كقياس صحيح العين ـ غير أنّ حركةَ العين تنتقل إلى الفاء الساكنة قبلها، فتُقلَب العينُ ألفًا، ثُمّ تُحذَف الألفُ الثانيةُ، ويُعوَّض عنها التاءُ، تقول: «أقامَ إِقامةً» و«أعانَ إِعانةً». وربما حُذِفَت التاء للإضافة، نحو: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾[1]، والأصل: «و إقامةَ الصلاةِ».

وقياسُ ما[2] أوّلُه همزة وصلٍ من الفعل الماضي الخماسيّ والسداسيّ: أنْ يُكسَر ثالثُه، ويُزاد قبل آخره ألِفٌ، وحينئذ ينقلب مصدرًا، كـ(اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا) و(اصْطَفَى اصْطِفَاءًا) و(انْطَلَقَ انْطِلَاقًا) و(اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا). فإن كان (اسْتَفْعَلَ) معتلَّ العين تُنقل حركةُ العين إلى الفاء الساكنة قبلها، وقُلِبت العينُ ألفًا، وحُذفت، وعُوِّض عنها تاءُ التأنيث، فتقول: (اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً) و(اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً).

وقياسُ (تَفَعْلَلَ) ـ ممّا أوّله التاء ـ وما كان على (تَفَعْلَلَ): أن تُضَمَّ رابعُه، فيصير مصدرًا، نحو: (تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا) و(تَحَمَّلَ تَحَمُّلًا) و(تَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا) و(تَمَسَّكَ تَمَسُّكًا)، وتُبدَل الضمّةُ كسرةً إن كانت اللام ياءً، كـ(التَّوَانِي) و(التَّوَالِي).

وقياسُ مصدر (فَعْلَلَ): (فَعْلَلَةٌ)، كـ(دَحْرَجَ دَحْرَجَةً) و(زَلْزَلَ زَلْزَلَةً)، ويُلحقُ

---

١. الأنبياء (٢١): ٧٣.

٢. في الأصل و(ب): «فيما» بدل «ما»، والصواب ما أثبتناه، كما في أوضح المسالك ٣: ٢١٤.

بـ(فَعْلَلَ): (بَيْطَرَ بَيْطَرَةً) و(حَوْقَلَ حَوْقَلَةً)، و(فِعْلَالٌ) ـ بكسر الفاء ـ إن كان مضاعفًا، كـ(زِلْزَال) و(وِسْوَاس). و(فِعَلال) في غير المضاعف سماعيٌّ.

وقياسُ (فاعَلَ) ـ بفتح العين ـ كـ(ضارَبَ) و(خاصَمَ): (الفِعَالُ) ـ بكسر الفاء ـ و(المُفَاعَلَةُ). ويمتنع (الفِعَالُ) فيما فاؤه ياءٌ، نحو: (ياسَرَ) و(يامَنَ)، فلا يقال: «ياسَرَه يِسارًا» و«لا يَامَنُه يِمانًا».

وما جاء على غير ما ذكرنا فشاذٌّ، [كقولهم: «كَذَّبَ كِذَّابًا»، وقوله:

فَهْيَ تُنَزِّي دَلوَهَا تَنْزِيًّا   كَما تُنَزِّي شَهلَةٌ صَبِيّا[1]

وقولهم: «تَحَمَّلَ تِحِمَّالًا» و«تَرَامَى القوم رِمِّيًّا» و«حَوْقَلَ حِيْقَالًا» و«اقْشَعَرَّ قُشَعرِيرَةً»][2]. و[الـ]قياس في مصدر(فعَّلَ) ـ بالتشديد ـ كـ(كَذَّبَ): (تَكْذِيبًا) و(تَنْزِيَةً)، والقياسُ في مصدر(تَفَعَّلَ) كـ(تَحَمَّلَ): (تَحَمُّلًا)، وفي مصدر (تَفَاعَلَ) كـ(تَرَامَى): (تَرامِيًا)، وفي مصدر (فَوْعَلَ) كـ(حَوْقَلَ): (حَوْقَلَةً)، وفي مصدر (افْعَلَّلَ) كـ(اقْشَعَرَّ): (اقْشِعْرارًا).

ويُدَلّ على المرّة من مصدر الثلاثي المتصرّف التامّ بـ(فَعْلَة) ـ بالفتح ـ، كـ(جَلَسَ جَلْسَةً) و(لَبِسَ لَبْسَةً). وإن كان بناء المصدر العامّ ـ الصادق على

---

١. البيت من الرجز المشطور، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «تَنْزِيًّا»؛ حيث ورد مصدر (فَعَّلَ) من المعتلّ اللام على (التفعيل)، وذلك شاذّ، وإنّما قياسه أن تجيء على (التَّفْعِلَة).

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٢١٥ ـ ٢١٦، الخصائص لابن جنّي ٢: ٨٧، شرح التسهيل لناظر الجيش ٨: ٣٧٩٣، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٣٧٢، شرح الشواهد للعيني ٢: ٤٧٩، الإيضاح في شرح المفصّل ١: ٦٠٨، شرح الكافية الشافية ٢: ٤٣٤.

٢. أضفنا ما بين المعقوفتين تصحيحًا للسياق، كما في أوضح المسالك ٣: ٢١٥.

القليل والكثير ـ على (فَعلَة) ـ بالتاء ـ فيُدَلّ على المرّة منه بالوصف بالوحدة، كـ«رَحِمَ رَحْمةً واحدةً».

ويُدَلّ على الهيئة بـ(فِعْلَة)، كـ(الجِلسَة) و(الرِّكبَة) و(القِتلَة) ـ بكسر أوّلها ـ، إلّا إن كان بناء المصدر العامّ أيضًا (فِعلَة) ـ بكسر الفاء ـ، فيُدَلّ حينئذٍ على الهيئة منه بالصفة، كـ«نَشَدَ الضالّةَ نِشْدَةً عظيمةً».

ويُدَلّ على المرّة من غير الثلاثيّ بزيادة التاء على مصدره القياسيّ، مثل: (انطلاقةً) و(استخراجةً)، وإن كان بناءُ المصدر المطلق على التاء دلّ على المرّة منه بالوصف بالوحدة، كـ«إقامةً واحدةً» و«استقامةً واحدةً».

ولا يُبنى من غير الثلاثيّ مصدرٌ للهيئة إلّا ما شذّ من قولهم: «اختَمَرتْ المرأةُ خِمرَةً ـ بالمعجمة ـ» و«انتَقبَتْ نِقبةً» و«تَعَمَمَّ عِمَّةً» و«تَقَمَّصَ قِمصَةً»، فكلّ هذا شاذٌّ.

أبنية اسم الفاعل والصفة المشبَّهة به

لا يخفى: أنّ وصف الفاعل إن قصد به الحدوث فهو (اسم الفاعل). وإن دلّ على الثبوت فهو (الصفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل).

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ وصف الفاعل من مضارِعِ الفعل الثلاثي المجرَّد يأتي على وزن (فاعِل) ـ بكسر العين ـ.

ويكثر في (فَعَلَ) ـ بالفتح ـ متعدّيًا، نحو: «ضَرَبَه فهو ضارِبٌ» و«قَتَلَه فهو قاتِلٌ»، أو لازمًا، كـ«ذَهَبَ فهو ذاهِبٌ»، وفي (فَعِلَ) ـ بالكسر ـ متعدّيًا، نحو:

«أَمِنَه فهو آمِنٌ» و«شَرِبَه فهو شارِبٌ» و«رَكِبَه فهو راكِبٌ».

ويقلّ الفاعلُ في (فَعِلَ) ـ بكسر العين ـ القاصر، نحو: «سَلِمَ فهو سالِمٌ»، وفي (فَعُلَ) ـ بالضمّ ـ، نحو: «فَرُهَ فهو فارِهٌ».

وقياس الوصف من (فَعِلَ) المكسور العين اللازم: (فَعِلٌ) ـ بفتح الفاء وكسر العين ـ في الأعراض، نحو: (فَرِحٌ) ـ بالتنوين ـ، و(أفْعَلُ) في الألوان والخلق، كـ(أخضَرَ) و(أسوَدَ) و(أكحَلَ) و(أعوَرَ) و(أعمَى)، و(فَعْلانَ) ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ، كـ«شَبْعانَ» و«رَيَّانَ» و«عَطْشانَ».

ومن (فَعُلَ) ـ بالضمّ ـ: (فَعِيْلٌ)، نحو: (ظَرِيفٌ)، ودون (فَعِيْلٍ): (فَعْلٌ) ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ، نحو: «شَهْمٌ»، ودون (فَعِيْلٍ) و(فَعْلٍ): (أَفْعَلُ)، كـ(أَخْطَبُ) بمعنى أَحْمرَ مالَ إلى الكدورة، و(فَعَلٌ) ـ بفتحتَين ـ، نحو: (بَطَلٌ) و(حَسَنٌ)، و(فَعَالٌ) ـ بفتح الفاء ـ، نحو: (جَبَانٌ)، و(فُعَالٌ) ـ بالضمّ ـ، نحو: «شُجَاعٌ»، و(فُعُلٌ) ـ بضمّتَين ـ، نحو: «جُنُبٍ»، و(فِعْلٌ) ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ، [نحو]: (عِفْرٍ)[1] أي: شجاعٌ ماكرٌ.

وقد يستغنون عن صيغة (فاعِل) من (فَعَلَ) ـ بالفتح ـ بغيرها من الصيغ على غير القياس، فيقولون: (شَيْخٌ) و(أَشْيَبُ) و [(طيِّبٌ)] و(عَفِيفٌ)، [و]قياسه: (شايِخٌ) و(شايِبٌ) و(طايِبٌ) و(عافٌّ) ـ بالتشديد ـ.

وجاء وصف الفاعل من غير الثلاثيّ المجرّد بلفظ حروف مضارعه، مع ميمٍ

١. في الأصل و(ب): «وفعل» بدلا من (نحو عِفْر)، والصواب ما أثبتناه كما في أوضح المسالك ٣: ٢١٩.

مضمومةٍ مكانَ حرفِ المضارعة، مع كسر ما قبل الآخِر [إن لم يكن مكسورًا]؛ تشبيهًا باسم الفاعل من الثلاثيّ، كـ(مُنطَلِقٍ) و(مُستَخْرِجٍ) وكـ(مُتَعَلِّمٍ) و(مُتَدَحْرِجٍ).

أبنية اسم المفعول

اعلم أنّ وصف المفعول من المضارع الثلاثي المجرَّد يأتي على وزن (المفعول)؛ من المتعدّي، نحو: «مَضرُوبٍ» و«مَقصُورٍ» و«مَعلُومٍ»، ومن اللازم، نحو: «مَدخُولٍ عليه» و«مَمرورٍ به»، ومنه: «مَبِيْعٌ» و«مَقُولٌ» و«مَرمِيٌّ» و«مَدْعُوٌّ» إلّا أنّها غُيِّرت.

ويأتي وصف المفعول من غير الثلاثيّ المجرَّد بلفظ اسم فاعله، بشرط فَتْح ما قبل آخِره، نحو: «المالُ مُستَخْرَجٌ»، وإذا جاء من اللازم فلا بدّ من صلةٍ، تقول: «زيدٌ مُنْطَلَقٌ به».

وقد ينوب عن (مَفعُولٍ) (فَعيلٌ)، كـ(دَهِينٍ) و(كَحِيلٍ) و(جَرِيحٍ) و(طَرِيحٍ). ومرجعه السماع والنقل فيما كان له (فَعِيلٌ) ـ بمعنى (فاعِل) ـ، وفيما ليس له ذلك ينقاس، نحو: (قَدَرَ) ـ بفتح الدال ـ و(رَحِمَ) ـ بكسر الحاء ـ، قالوا: (قَدِيرٌ) و(رَحِيمٌ) ـ بمعنى (قادِر) و(راحِم) ـ.

الصفة المشبَّهة باسم الفاعل

وقد عرفتَ معنى تشبيهها به؛ فإذا كان نسبةُ الحدث إلى الموصوف على

وجه الثبوت وجاز أن تُسنَدَ الصفةُ إلى ضمير موصوفِها حسن إضافتها إلى مرفوعها، و إلّا فلا، فلا دور.

ولا تُصاغ إلّا من الفعل اللازم، كـ(حَسَنٍ) و(جَمِيلٍ).

ولا تكونُ إلّا للزمنِ الماضي المتّصلِ بالزمن الحاضر الدائم، كـ(حَسَنِ الوَجْهِ).

وقد تكون مُجارِيَةً للمضارع في تحرُّكِه وسكونه، تقول: (طاهرُ القَلبِ) و(ضامِرُ البَطنِ) و(مُستقيمُ الرَأي) و(مُعتَدِلُ القامَة)، وقد لا تكون مُجارِيَةً له، كما هو الغالب في الصيغ المبنيّة من الثلاثي، كـ(حَسَنٍ) و(جَميلٍ) و(زَخْمٍ) و(مَلآنَ).

ومن أحكامها: أن لايَتقدَّم عليها منصوبُها. وأن يكون [معمولها] اسمًا ظاهرًا متّصلًا بضمير موصوفها، إمّا لفظًا، نحو: (زيدٌ حَسَنٌ وَجهُه) أو معنىً، كـ(زيدٌ حَسَنٌ الوجهُ) أي: منه.

ومعمولُ الصفة المشبهة قد يُرفَع على الفاعليّة، وقد يُخفَض بإضافة الصفة إليه، وقد يُنصَب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً كـ(الوَجْهَ)، وعلى التمييز إن كان نكرةً كـ(وَجْهًا). والصفة المشبهة مع كلٍّ من الرفع والنصب والخفض، إمّا تكون نكرةً أو معرفةً مقرونةً بـ(ألـ)؛ فهذه ستّ وجوهٍ حاصلةٍ من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة في حالتَي تنكير الصفة وتعريفها.

والمعمولُ إمّا مقرونٌ بـ(أل) كـ(الوجه)، أو مضافٌ لما فيه (ألـ) كـ(وجه الأب)، أو مضافٌ للضمير كـ(وجهه)، أو مضافٌ لمضاف الضمير كـ(وجه أبيه)، أو مجرَّدٌ من (ألـ) والإضافة كـ(وجه)، أو مضافٌ إلى المجرَّد من (ألـ) والإضافه كـ(وجه أبٍ)،

فهذه أيضًا ستّ حالاتٍ للمعمول مع الصفة، فإذا ضُرِبتْ الستّة في الستّة حصل ستٌّ وثلاثون صورةً.

لا يصحّ منها أربعةٌ بل تَمتنع؛ لعدم الفائدة من الإضافة فيها، وهي: أن تكون الصفة بـ(أل) والمعمولُ[1] مجرَّد منها ومن الإضافة إلى تاليها، والمعمول مخفوضٌ، كـ«الحسنِ وَجْهِه»، أو «الحسنِ الوَجْهِ»، أو «الحسنِ وَجهِ أبِيْه»، أو «الحسنِ وَجهِ أبٍ»، فالإضافة في الصور الأربعة لم تُفِدْ تعريفًا، ولا تخصيصًا، ولا تخفيفًا، ولا مخلِّصًا من قبح حذف الرابط أو التجوّز في العمل، فافهم.

التعجّب

للتعجّب صيغتان: (**ما أَفْعَلَهُ**)، نحو: «ما أَحسنَ زيدًا»، و(**أَفْعِلْ بِه**) ـ بكسر العين ـ، نحو: «أَحْسِنْ بزَيدٍ».

وكلٌّ من هذين الفعلين ممنوعُ التصرّف وجامدٌ، ولذلك لا يَتقدَّمهما معمولُهما، ولا يُفصَل بينهما وبين معمولِهما بغير ظرفٍ ومجرورٍ، كما قالوا: «ما أَحسَنَ بالرجلِ أنْ يَصدُقَ، وما أَقبَحَ به أن يكذِبَ»، إلّا إذا تعلَّق الظرفُ والمجرورُ بمعمول فعلِ التعجّب، فلا يصحُّ حينئذٍ الفصلُ به، نحو: «ما أَحْسَنَ مُعتكِفًا في المسجدِ» و«أَحسِنْ بجالسٍ عندَك».

والأصحُّ أنّهما لا يُبنَيان إلّا من خصوص الفعلِ الثلاثيّ، المتصرّفِ، القابلِ معناه للتفاضل في الصفات الإضافيّة، وأن لا يكونَ الفعلُ مبنيًّا للمفعول، وأن

---

١. في الأصل و(ب) زيادة: «بـ(أل)»، والصواب حذفه كما في أوضح المسالك ٣: ٢٢٣.

يكونَ الفعلُ تامًّا، وأن يكونَ مُثبَتًا، وأن لا يكونَ اسمُ فاعله على وزن (أفْعَل فَعْلاء) ـ بالمدّ ـ.

وقد جاء التوصّلُ إلى التعجّب مع فقد بعض الشروط بلفظ (ما أَشَدَّ) و(ما أَقوَى) و(ما أَضعَفَ) و(ما أكثَرَ) و(ما أَقَلَّ) و(ما أَعظَمَ)، وبـ(أَشدِدْ) و(أَضعِفْ) و(أَكثِرْ) و(أَقلِلْ) و(أَعظِمْ) و(أَكبِرْ) و(أَصغِرْ) و(أَحسِنْ) و(أَقبِحْ) وما أشبه ذلك، قالوا: «ما أَشَدَّ دَحرَجَتَه» في الفعل الزائد على الثلاث، و«ما أَعظَمَ حُمرَتَه أو عَرَجَه» في ما[1] الوصف منه على (أَفعَل فَعلاء)، [فيتوصّل بـ(أشدّ) ونحوه] ويُنصَبُ مصدرُهما[2] بعد (أَشَدَّ)، أو [يتوصّل] بـ(أَشدِدْ) [ونحوه] ويُجَرّ مصدرُهما بعده بالباء، قالوا: «ما أَشَدَّ دحرجَتَه أو حُمرتَه، وأَشدِدْ بها».

وكذا المنفيّ والمبنيّ للمفعول يُتوصَّل إلى التعجّب بهما بـ(أَشَدَّ) أو بـ(أَشدِدْ)، غيرَ أنّ مصدرَهما لايكونُ صريحًا بل يكون مؤوَّلًا، نحو: «ما أَكثَرَ أنْ لا تَقومَ» و«ما أَعظَمَ ما ضُرِبَ» و«أشدِدْ بهما[3]».

(نِعْمَ) و(بِئْسَ) وما يجري مجراهما

(نِعْمَ) و(بِئْسَ) من أفعال المدح والذمّ يرفعان الفاعلَيْنِ[4] إذا كانا معرَّفَينِ

---

١. في الأصل و(ب): «بما» بدل «في ما»، والصواب ما أثبتناه.

٢. أي: الزائد على ثلاثة حروف وما وصفه على (أفعَل فعلاء).

٣. أي: أشدِدْ بأنْ لا تَقومَ وبما ضُرِبَ.

٤. في الأصل و(ب): «الفاعل» بدل «الفاعلين»، والصواب ما أثبتناه كما في أوضح المسالك ٣: ٢٤٢.

بـ(أل)، نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[١] و﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾[٢]، أو بالإضافة إلى ما قارن (أل)، نحو: ﴿لَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ﴾[٣] و﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾[٤]، أو بالإضافة إلى مضاف لما قارن (أل)، نحو قول شيخ البطحاء:

فَنِعمَ ابنُ أُختِ القومِ غيرَ مُكذِّبٍ [زُهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِن حَمَائِلِ][٥]

ويرفعان المضمرَ على الفاعليّة أيضًا، لكن يجب استتارُه فيهما وتفسيرُه بتمييزٍ، نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[٦].

وإذا وقعت (ما) بعد (نِعمَ) و(بِئسَ) كانت هي الفاعل لهما[٧]، نحو: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾[٨]، فـ(ما) موصولةٌ بمعنى (الذي)، أي: نِعمَ الذي يَعِظُكُم به، والفعلُ

---

١. ص (٣٨): ٣٠، ص (٣٨): ٤٤.

٢. الكهف (١٨): ٢٠.

٣. النحل (١٦): ٣٠.

٤. الزمر (٣٩): ٧٢، غافر (٤٠): ٧٦.

٥. البيت من الطويل، لشيخ الأباطح أبي طالب عليه السلام عمّ النبيّ صلى الله عليه وآله، من قصيدة يمدح فيها الرسول صلى الله عليه وآله ويعاتب قريشًا على ما كان منها. والشاهد: قوله «فنعم ابنُ أختِ القوم»؛ حيث أتى بفاعل (نِعمَ) اسمًا مضافًا إلى اسم مضاف إلى مقترن بـ(أل).
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٢٤٣ ـ ٢٤٤، شرح التسهيل لناظر الجيش٥: ٢٥٣٤، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية٢: ٣١٢، شرح الشواهد للعيني٣: ٤٣، شرح الكافية الشافية ١: ٤٩٥.

٦. الكهف (١٨): ٥٠.

٧. في الأصل و(ب): «فيهما» بدل «لهما»، والصواب ما أثبتناه.

٨. النساء (٤): ٥٨.

بعدها صلةٌ، والمخصوصُ محذوفٌ، وفي نحو: ﴿نِعِمَّا هِيَ﴾[١] ممّا يكون الواقع بعدها مفردًا لا جملة (ما) بمعنى (الشيء)، أي: فنعم الشيء هي. ودعوى أنّ (ما) فيهما نكرةٌ موصوفةٌ فهي غيرُ ضعيف.

والغالبُ ذكرُ المخصوص بالمدح والذمّ بعد فاعل فعلهما، فيقال: «نِعمَ الرجلُ حاتمٌ» و«بِئسَ الرجلُ ماردٌ». وربّما يتقدّم المخصوصُ على (نِعمَ)، فيكون مبتدأً والجملةُ بعدَه خبرًا، تقول: «زيدٌ نِعمَ الرجلُ» و«عمروٌ بِئسَ الرجلُ». وقد يَتقدّم ما يُشعِر بالمخصوص، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[٢] أي: هو.

ويُجرى مُجرى (نِعم) و(بِئسَ) في كلّ ما ذُكِر الفعلُ الثلاثيُّ، المتصرّفُ، التامُّ، المثبتُ، المبنيُّ للفاعل، القابلُ للتفاضل، وهو على (فَعُلَ) ـ بضمّ العين ـ، تقول في المدح: «فَهُمَ الرجلُ زيدٌ»، و[في الذمّ]: «خَبُثَ الرجلُ عمروٌ».

ومن أمثلته (سَاءَ) ـ بالمدّ ـ، تقول: «ساءَ الرجلُ أبو جَهلٍ» و«ساءَ حَطَبُ جَهَنَّمَ يَزِيدُ»، وقال تعالى: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[٣] و﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[٤].

وجاء في المدح (حَبَّذا)، وفي الذمّ (لا حَبَّذا)؛ فـ(حَبَّ) فعلٌ ماضٍ، و(ذا) فاعلٌ، ولا يتقدَّمُ المخصوصُ على (حَبَّذا)؛ لأنّه كلامٌ يَجري مَجرى المثل.

---

١. البقرة (٢): ٢٧١.

٢. ص (٣٨): ٤٤.

٣. الكهف (١٨): ٢٩.

٤. الأنعام (٦): ١٣٦.

أفعل التفضيل

اعلم: أنّ الوصف المبنيّ على (أفْعَل) لا يُصاغُ إلّا ممّا يُصاغُ منه فعلُ التعجّب الذي عرفته بشروطه، تقول: «هو أَضرَبُ وأَعلَمُ وأَفضَلُ وأَورَعُ»، كما تقول في التعجّب: «ما أَضرَبَه، وما أَعلَمَه، وما أَفضَلَه، وما أَورَعَه».

وشذَّ بناءُ التفضيل من وصفٍ لا فِعلَ له، نحو: «هو أَقْمَنُ به» و«هو أَلَصُّ من شِظاظ[1]». وشذَّ أيضًا بناؤُه ممّا زاد على ثلاثةٍ، نحو: «هذا الكلامُ أَخْصَرُ من غيره»، وسُمِع شذوذًا: «هو أَعطاهم للدراهم، وأَوْلاهم للمعروف»، و«هذا المكانُ أَقْفَرُ من غيره». وسُمِع بناؤُه من فعل المفعول، قالوا: «هو أَزهَى من ديكٍ»، وسُمِعَ: «أَشْغَلُ من ذات النِّحيَيْنِ»[2]، بَنَوه من (شُغِلَ) ـ بالبناء للمفعول ـ، وسُمِع: «هو أَعنَى بحاجتك»، بنوه من (عُنِيَ) ـ بالبناء للمفعول ـ.

ويجوز التوصّل إلى التفضيل بما تُوُصِّلَ به إلى التعجّب ـ ولا يُتَعجَّبُ منه بلفظه ـ إذًا يجاءُ بعده بمصدر الفعل تمييزًا، فتقول: «هو أَشَدُّ استِخْراجًا وحُمْرَةً».

وإذا كان اسمُ التفضيل مجرَّدًا من (أل) والإضافة فلا بدّ أن يكون مفردًا

---

١. (شِظاظ) بزِنَة كِتَاب: اسم رجل من بني ضَبَّة، يُضرب به المثل في اللصوصية، يقال: «أسرق من شظاظ» و«ألص من شظاظ».

ينظر: تهذيب اللغة ١١: ١٨٥، لسان العرب ٧: ٤٤٥، القاموس المحيط ٢: ٥٩٨، تاج العروس ١٠: ٤٧٢، أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

٢. مَثَل من أمثال العرب؛ يُضرب لمن هو في شغل وفي عمل منهمك.

ينظر: تهذيب اللغة ٥: ١٦٤، المحيط في اللغة ٣: ٢١٦، الصحاح ٦: ٢٥٠٤،المحكم والمحيط الأعظم ٣: ٤٤٨.

مذكّرًا دائمًا، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا﴾[١]، وأن يؤتى (مِن) الجارّةُ للمفضول.

وقد تُحذَف (مِن) مع مجرورها للعلم بها، نحو: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾[٢] أي: من الحياة الدنيا. وقد جاء الإثبات والحذف في: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[٣]، أي: منك. ويكثُر حذفُ (مِن) مع المفضول إذا كان (أَفعَل) خبرًا، نحو: «زيدٌ أفضلُ»، و«كان زيدٌ أَفضلَ»، و«إنَّ زيدًا أفضلُ»، و«ظَننْتُ زيدًا أفضلَ»، و«أَعلَمتُ زيدًا عمرًا أفضلَ». ويقلّ الحذفُ إذا كان (أَفعَل) حالًا، كقوله:

دَنَوْتِ وقَد خِلنَاكِ كالبَدرِ[٤] أجمَلَا   [فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا][٥]

أي: دَنَوتِ أجملَ مِن البدرِ، أو إذا كان (أفعَلُ) صفةً، نحو:

---

١. يوسف (١٢): ٨.

٢. الأعلى (٨٧): ١٧.

٣. الكهف (١٨):٣٤.

٤. في الأصل و(ب): «في البدر» بدل «كالبدر»، والصواب ما أثبتناه، كما في أوضح المسالك ٣: ٢٥٩، وهو المضبوط في الشواهد الشعرية.

٥. البيت من الطويل، لقائل مجهول. والشاهد: حذف (مِنْ) مع المفضول عليه، في قوله «أجملا»، والأصل: أجمل منه، و(أفعَل) التفضيل هنا حال من فاعل (دَنَوتِ)، و جملة (قد خلناك كالبدر) اعتراضيّة واقعة بعد واو الاعتراض.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٢٥٩ ـ ٢٦٠، شرح التسهيل لناظر الجيش ٦: ٢٦٦٦، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٢٣٦، شرح الشواهد للعيني ٣: ٧١.

تَرَوَّحِــي أَجْــدَرَ أنْ تَقِــيلي غــدًا [بِجَنــبَيْ بــارِدٍ ظَليــلِ][١]

ولا بدّ من تقديم (مِن) ومجرورها على (أَفعل)، إن كان المجرور بـ(مِن) استفهامًا أو مضافًا إلى الاستفهام.

وإذا كان (أَفعَل) مقرونًا بـ(أل) فلا بدّ أن يكون مطابقًا لموصوفه، تقول: «زيدٌ الأعلَمُ»، و«فاطمةُ الفُضْلى[٢]»، و«الزيدان الأفضلان[٣]»، و«الهندان الفُضْلَيَان[٤]»، و«الزيدون الأَفضَلون والأَفاضِل»، و«الهندات الفُضْلَيات أو الفُضَل» ـ بضمّ الفاء [وفتح الضاد المخفَّفة[٥]] ـ، فتطابَقتْ في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع. وهذا لا يأتي معه (مِن).

وإذا كان (أفعل) مضافًا إلى نكرةٍ فلا بدّ من التذكير والتوحيد، ويلزَمُ المضافَ إليه حينئذٍ أن يطابِق الموصوف، تقول: «زيدٌ أفضلُ رجلٍ»، و«الزيدان

---

١. البيت من الرجز المشطور، لأُحَيحَة بن الجُلاح. والشاهد: حذف (مِنْ) مع المفضول عليه، في قوله «أجدر»، والأصل: أجدر من غيره، و(أفعَل) التفضيل هنا صفة لموصوف محذوف، وأصل الكلام «تروّحي وأتي مكانا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه».
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٢٦٠ ـ ٢٦٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٦: ٢٦٦٧، شرح الشواهد للعيني ٣: ٧١، شرح الكافية الشافية ١: ٥٠٥.

٢. في الأصل و(ب): «العالمة» بدل «الفضلى»، والصواب ما أثبتناه، كما في أوضح المسالك ٣: ٢٦٣.

٣. في الأصل و(ب): «الفاضلان» بدل «الأفضلان»، والصواب ما أثبتناه كما في أوضح المسالك ٣: ٢٦٣.

٤. في الأصل و(ب): «الهندات الفاضلات» بدل «الهندان الفضليان»، والصواب ما أثبتناه.

٥. ينظر: شرح التصريح ٢: ٩٩ ـ ١٠٠.

أفضلُ رجلَينِ»، و«الزيدونَ أفضلُ رجالٍ»، و«هندٌ أفضلُ امرأةٍ».

وإن كانت إضافة (أَفعَل) إلى المعرفة؛ فإن أفادت المفاضلةَ جازت المطابقةُ وجاز تركها، وهو الغالب في الاستعمال، وإن لم يُفِد (أَفعَلُ) التفضيلَ وجبت المطابقةُ للموصوف، قالوا: «الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان»، أي: عادلاهم.

ثمّ إنّ الغالبَ في المرفوع على الفاعليّة كونُه ضميرًا مستترًا لا اسمًا ظاهرًا، ويقلُّ «مررتُ برجلٍ أَفضلَ منه أبُوه» أو «أفضَلَ منه أنتَ»، والغالب «زيدٌ أفضلُ»، فيُستَتَر الضميرُ المرفوع على الفاعليّة في (أفضَل)، ويعود على (زيد). وكونُه ضميرًا منفصلًا أو اسمًا ظاهرًا في غاية القلّة، إلّا أن يَحِلّ (أَفعَلُ) التفضيلِ محلَّ الفعل؛ بأن كان صفةً لاسم جنسٍ، وسَبَقه نفيٌ، وكان مرفوعُه أجنبيًّا، مفضَّلًا على نفسه باعتبارَينِ مختلفَينِ، نحو قوله: «ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِه الكحلُ منه في عَينِ زَيدٍ»، فإنّه يجوزُ أن يؤتى بالفعل، ويجلِس مكانَ (أَحسَن) ولا يتغيّر المعنى، فيقال: «ما رأيتُ رجلًا يحسُنُ في عينه الكحلُ كحسنِه في عينِ زيدٍ».

النعت

وهو أحد التوابع الخمسة التي تتّبعُ ما قبلها في الإعراب لفظًا. والأصل فيه أن يكون للإيضاح والتخصيص، فإن جاء لغيرهما فعلى خلاف الأغراض فيه.

وحكمُه الموافقةُ لما قبله في الإعراب والتعريف والتنكير، نحو: «جاءني

زيدٌ الفاضلُ» ـ برفعهما ـ ، و«رأيتُ زيدًا الفاضلَ» ـ بنصبهما ـ ، و«مررتُ بزيدٍ الفاضلِ» ـ بجرّهما ـ .

والنعت في التوحيد والتذكير وفروعهما كالفعل، فإنْ رَفَعَ ضميرَ المنعوت طابَقه فيها، سواءٌ كان سببيًّا أم غيرَه[١]، وإن رَفَعَ سببيًّا[٢] أُفرِد مطلقًا ووافق في التذكير والتأنيث مرفوعَه لا منعوتَه.

والذي يُنعَت به إمّا مفردٌ أو جملةٌ، والمفردُ إمّا مشتقٌّ أو شبهُه. والمرادُ بالمشتقّ هنا: ما دلَّ بصيغته على فاعلٍ أو مفعولٍ به، متضمّنًا معنى الفعلِ وحروفَه. وشبهُ المشتقّ كاسم الإشارة والمنسوب. وشرطُ النعت بالجملة: أن يكون موصوفُها نكرةً، وهي جملةٌ خبريّةٌ فيها ضميره.

وإذا جاءت النعوتُ متعدّدةً؛ فإن اتّحدَ معنى النعت استُغنِي بالتثنية والجمع عن التفريق بالعطف، فتقول: «جاءني رجلانِ فاضلانِ، ورجالٌ فُضَلاءُ»، وإن اختلف معنى النعت لزم التفريقُ بالعطف، تقول: «مررتُ برجالٍ شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ».

وإذا تعدَّدت المنعوت واتَّحدَ لفظُ النعت؛ فإن اتَّحدَ معنى العامل وعملُه فلك الاتّباع، فتقول: «جاء زيدٌ وأتى عمروٌ الظريفان»، و«هذا زيدٌ وذاك عمروٌ العاقلان»، و«رأيتُ زيدًا بعيني وأَبصرتُ خالدًا الشاعرَيْن».

---

١. قوله: «سواء كان سببيا أم غيره» ليس بصحيح؛ لأنّ النعت السببي لم يطابق منعوته بل يطابق مرفوعه كما سيذكره المصنّف رحمه الله.

٢. في الأصل و(ب): «سببية» بدل «سببيّا»، والصواب ما أثبتناه.

وإن اختلفا في المعنى والعمل، نحو: «جاء زيدٌ ورأيتُ عمرًا الفاضلَيْن»، أو اختلف المعنى فقط، كـ«جاء زيدٌ ومضى عمروٌ الكاتبانِ»، أو اختلف العملُ فقط، نحو: «هذا مُؤلِمُ زيدٍ ـ بالجرّ ـ ومُوجِعٌ عمرًا ـ بالنصب ـ الشاعران» وَجَبَ حينئذٍ القطعُ عن المتبوعِ، إمّا بالرفع على إضمارِ مبتدأ، أو بالنصب على إضمارِ فعلٍ.

ولو تَكرَّرت النعوتُ لواحدٍ، فإن كان مسمّاه معيَّنًا بدونِ تلكَ النعوت، أُجيز[1] اتّباعها، وقطعها كلّها، والجمع بينهما. وإن جُهِل مسمّى المنعوت [ولم يعرف] إلّا بمجموع النعوت ـ لاشتراكه في الاسم مع متعدّدين ـ وجب اتّباعُ النعوت كلّها للمنعوت، نحو: «مررتُ بزيدٍ التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ». وإذا كان المنعوتُ نكرةً فلا بدّ من الاتّباع في أوّل نعوته؛ لأجل التخصيص، وجاز في الباقي القطعُ عن المتبوع.

وقد جاء حذفُ المنعوت بكثرةٍ عند العلم به وصلوحِ النعت لمباشرةِ العامل، نحو: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[2] أي: دروعًا سابغاتٍ؛ والنعتُ في هذا المثال مفردٌ صالحٌ لمباشرةِ ما كان المنعوتُ مباشِرَه، و [جاء حذف المنعوت أيضًا] إذا كان النعتُ جملةً أو شبهَها، وكان المنعوتُ مرفوعًا، وكان بعضَ اسمٍ ـ تَقَدَّمَ ـ مخفوضٍ بـ(مِن) أو (في)، كقول العرب: «مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أَقَامَ» أي: مِنّا

---

١. في الأصل و(ب): «أجاز» بدل «أُجيز»، والصواب ما أثبتناه.

٢. سبأ (٣٤): ١١.

فريقٌ ظَعَنَ ومِنَّا فريقٌ أقَامَ[١]، وقالوا: «ما في الناس إلّا شَكِرٌ أو كَفِرٌ» أي: إلّا رجلٌ شَكِرٌ أو رجل كَفِرٌ، والمنعوتان بعضُ اسمٍ مقدّمٍ مجرورٍ بـ(في)، وهو (الناس).

ويصِحُّ حذفُ النعت إن عُلِم، مثل قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[٢]، أي: كلَّ سفينةٍ صالحةٍ.

التوكيد

التوكيد ضربان: معنويٌّ ولفظيٌّ. و**المعنويُّ** تابعٌ لما قبلَه في الإعراب لفظًا، وألفاظُه محصورةٌ في سبعةِ ألفاظٍ:

(**النَفْسِ**) و(**العَيْنِ**)، ويُرفَعُ بهما تَوهُّمُ الإضافة إلى المتبوع[٣]، تقول: «جاءَ الخليفةُ نَفسُه»؛ فيرتَفِعُ احتمالُ أنّه على تقدير مضافٍ وأنّ الجائي خَبَرُه أو ثَقَلُه. ولا بدّ في هذين اللفظين من اتّصالهما لفظًا بضميرٍ مطابقٍ للمؤكَّد ـبالفتحـ، فتُضاف إلى ضميرٍ مطابقٍ للمتبوع، ويَجبُ أن يكون لفظُهما طِبقَه في الإفراد والجمع؛ لأنّهما للواحد والواحدة، و(الأَنْفُس) و(الأَعْيُن) لغيرهما، تقول: «جاءني زيدٌ نفسُه عينُه»، «وهندٌ نفسُها عينُها»، «والزيدونَ أنفُسُهم أعيُنُهم»، «والهنداتُ أنفُسهنَّ [أعينهنّ]»، والأصحّ في التثنية أن تقول: «جاءني الزيدانِ أو الهندانِ أنفُسهما أعيُنُهما».

---

١. في الأصل و(ب): «منّا فريقًا لظعن ومنّا فريقًا لأقام» بدل «منّا فريقٌ ظعن ومنّا فريقٌ أقام»، والصواب ما أثبتناه، كما في أوضح المسالك ٣: ٢٨٥.

٢. الكهف (١٨): ٧٩.

٣. أي: لرفع المجاز عن ذات المتبوع. ينظر: أوضح المسالك ٣: ٢٩٢.

و(**كِلا**) و(**كِلتا**) للمثنّى مضافَينِ إلى ضميره، نحو: «جاء الزيدانِ كلاهما والمرأتانِ كلتاهما». و(**كلّ**) للجمع مضافًا إلى ضميرٍ مطابقٍ. و(**أجمَع**) و(**جَمعاء**) و(**أَجمَعون**) و(**جُمَع**) للواحد والجمع، مذكّرًا أو مؤنّثًا. وإنّما يُؤكَّد بـ(كلّ) و(كِلا) و(كِلتا) و(أجمَع) لرفعِ توهّمِ إرادةِ الخصوص ممّا[1] ظاهرُه العمومُ بتقدير (بعض) مضافٍ إلى مَتبوعهنّ. ولا يجوزُ على الأصحّ تثنيةُ (أجمَع) ولا (جَمعاء)؛ استغناءً بـ(كِلا) و(كِلتا).

وإن أردتَ توكيدَ التوكيدِ فأَتبِعْ (كلّه[2]) بـ(أَجمَع)، و(كلّها) بـ(جَمعَاء)، و(كلّهم) بـ(أَجمَعينَ)، و(كلّهُنّ) بـ(جُمَع)، ويجوز أنْ يؤكَّدَ بهنَّ وإن لم يتقدَّم عليهنَّ (كلّ)، تقول: «جاء الجيشُ أَجمَعُ»، و«القبيلةُ جَمعاءُ»، و«القومُ أَجمعونَ»، و«النساءُ جُمَعُ».

ولا يجوز توكيدُ النكرةِ إذا لم يُفِدْ، ومع الإفادةِ فالأصحُّ الجوازُ، كما لو كانت النكرةُ زمانًا محدودًا، كـ(يوم) و(أُسبُوع) و(شَهْر) و(حَوْل)، وكان التوكيدُ بألفاظِ الشمول، نحو: «اعتَكفتُ أُسبُوعًا كلَّه»، وقوله:

[لَكِنَّه شَاقَه أنْ قِيلَ ذا رَجَبُ] يَا لَيتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[3]

---

١. في الأصل و(ب): «بما» بدل «ممّا»، والصواب ما أثبتناه.

٢. في الأصل و(ب): «كلّ» بدل «كلّه»، والصواب ما أثبتناه، كما في أوضح المسالك ٣: ٢٩٦.

٣. البيت من البسيط، لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذليّ. والشاهد: توكيد النكرة مع الإفادة في قوله «حولٍ كُلِّهِ».

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٢٩٦ ـ ٢٩٩، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية ١: ١٠٩، شرح الشواهد للعيني ٣: ١٢٠، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٣٦٩.

وضميرُ الرفعِ المتّصِلُ لا يؤكَّد بـ(النَفْس) و(العَيْن)، وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متّصلٌ بـ(النَفْس) و(العَيْن) وجب توكيدُه أوّلًا بالضمير المنفصل، نحو: «قمتَ أنتَ نفسُك» و«قُومُوا أنتم أنفُسُكم».

وأمّا **التوكيدُ اللفظيّ** فلفظٌ مماثِلٌ لمتبوعِه لفظًا أو معنىً؛ تقويةً له. ويكون في الاسم والفعل والحرف والجملة. ومنه ضميرُ الرفعِ المنفصلُ الذي يؤكَّدُ به كلُّ ضميرٍ متّصلٍ، نحو: «قمتُ أنا». وتقول في المماثل لفظًا: «جاءَ زيدٌ زيدٌ»، و«قامَ قامَ زيدٌ»، و«نَعَم نَعَم»، و«قمتُ قمتُ». ومثالُ المماثل لمتبوعه معنىً نحو: «حقيقٌ جديرٌ»، و«صُمتُ أَمسَكتُ»، و«قعدتُ جلستُ».

وإذا كان المؤكِّدُ جملةً اقترنتْ غالبًا بـ(ثُمَّ)، نحو: ﴿**كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾[1]، ومع اللبسِ وإيهامِ التعدّدِ يُترَكُ العاطِفُ، نحو: «ضربتُ زيدًا ضربتُ زيدًا»؛ إذ لم يَقَع الضربُ إلّا مرّةً واحدةً، فلو عُطِف بـ(ثُمَّ) لتوهّمت تكرّر الضرب.

وإن كان المؤكِّدُ ضميرًا منفصلًا مرفوعًا جاز أن يُؤكَّد به كلُّ ضميرٍ متّصلٍ، نحو: «قمتَ أنتَ»، و«أكرمتُكَ أنتَ»، و«مررتُ بكَ أنتَ». وإن كان المؤكِّدُ ضميرًا متّصلًا وَصَلت بما وصل به مؤكَّدُه، نحو: «جعلتُ جعلتُ»، و«أَكرمُكَ أكرمُكَ»، و«عجبتُ مِنكَ مِنكَ». وإن كان فعلًا أو حرفًا جوابيًّا فواضح، كقولك: «قامَ قامَ زيدٌ»، و«بلى بلى»، و«نَعَم نَعَم»، وقول الشاعر:

---

١. التكاثر (١٠٢): ٣ و٤.

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا [أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وعُهُودًا][1]

وإن كان المؤكَّدُ حرفًا غيرَ جوابيٍّ وجب أن يُفصَلَ بين الحرفَينِ المؤكَّدِ والمؤكِّد، وأن يُعاد مع التوكيد ما اتّصل بالمؤكَّد إن كان ما اتّصل بالحرف المؤكَّد مضمرًا، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾[2]، وأن يُعادَ هو [أ]و ضميره إن كان ظاهرًا، نحو: «إنّ زيدًا إنّ زيدًا فاضلٌ» أو «إنّ زيدًا إنّه فاضلٌ».

العطف

اعلم أنّ العطف المصطلح ضربان: **عطفُ بيانٍ، وعطفُ نَسَقٍ.**

والأوّلُ: تابعٌ شبهُ الصفة يُبيِّن متبوعَه إن كان معرفةً، ويخصّصه إن كان نكرةً، ويوافقُه في إعرابِه، وتعريفِه وتنكيره، وتذكيرِه وتأنيثه، وإفرادِه وتثنيتِه وجمعه.

وكلّ ما أُعرِب عطفَ بيانٍ جاز أن يُعرَبَ بدلًا إلّا في صور؛ كأن يكون مفردًا معرفةً مُعرَبًا، ومتبوعُه منادًى، نحو: «يا أخانا زيدًا»، أو كان مجرورًا بإضافة صفة

---

١. البيت من الكامل، لجميل بن عبد الله بن معمر العذري. والشاهد: قوله «لا لا أبوح»؛ فإنّه توكيد لفظيّ للحرف.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٣٠٢ ـ ٣٠٣، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٣٠٥، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٢٨٧، شرح الشواهد للعيني ٣: ١٣٠، شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٦٦.

٢. المؤمنون (٢٣): ٣٥.

مقرونة إليه بـ(أل)، وهو غيرُ صالحٍ لإضافتها إليه، نحو:

أنــا ابــنُ التَــارِكِ البَكْــرِيِّ بِشْــرٍ [عَلَيــه الطَيْــرُ تَرْقُبُــه وُقُوعًــا][1]

إذ لا يجوز أن يقال: «أنا ابن التارك بِشْرٍ»، والبدلُ ما يصحّ أن يَحلَّ محلَّ الأوَّل، فيتعيَّنُ كونُ (بِشرٍ[2]) عطفَ بيانٍ على (البَكرِيّ) لا بدلًا.

والثاني: عطفُ النَسَقِ: وهو تابعٌ لما قبله في الإعراب، يتوسَّط بينه وبينَ متبوعه أحدُ الحروف التسعة[3] المشرّكة[4] في الإعراب، وهي: الواو والفاء و(ثُمَّ) و(حتّى) و(أو) و(إمَّا) و(أمْ) و(بَلْ) و(لا).

والأربعةُ الأُوَل تُشرِّك[5] في الإعرابِ والحكم، أعني في اللفظ وفي المعنى، تقول: «جاء القومُ وَزيدٌ» أو «فزيدٌ» أو «ثمّ زيدٌ» أو «حتّى زيدٌ»، فـ(زيدٌ) شارك في

---

١. البيت من الوافر، للمرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي. والشاهد: قوله «البكريّ بشرٍ»؛ حيث يتعين في (بشر) أن يكون عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنّ البدل فى نيّة تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أنا ابن التّارك بشر، وذلك لا يجوز.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٣١٣ ـ ٣١٤، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٣٨٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٦٥، شرح الشواهد للعيني ٣: ١٣٦، شرح جمل الزجاجي ١: ٢٦٩، كتاب سيبويه ١: ١١٤، شرح أبيات سيبويه ١: ١٠٦، المقرِّب لابن عصفور: ٣٢٧، المفصَّل للزمخشريّ: ١٦٠، شرح الكافية الشافية ١: ٥٣٥.

٢. في الأصل و(ب): «التارك» بدل «بشر»، والصواب ما أثبتناه.

٣. في الأصل و(ب): «العشرة» بدل «التسعة»، والصواب ما أثبتناه؛ فإنّ المصنّف لم يذكر (لكن) ـ لا في مقام عدّ الحروف ولا في مقام بيان معانيها ـ لكونها مما اختلف فيه، فمع عدم ذكره تكون الحروف تسعة.

٤. في الأصل و(ب): «تشترك» بدل «تشرّك»، والصواب ما أثبتناه.

٥. في الأصل و(ب): «تشتر» وفي (ب): «تشترك» بدل «تشرّك»، والصواب ما أثبتناه.

المعنى وهو المجيء، وفي اللفظ وهو الرفع بالضمّة. وأمّا (أَو) و(أَم) فكذلك في اقتضاء الشركة لفظًا ومعنًى، لكن مع عدم اقتضاء إضرابٍ. وأمّا (بل) فتشارك في اللفظ فقط، نحو: «ما قام زيدٌ بَلْ عمروٌ». و(لا) عكسُ (بَل) في المعنى، فإنّها تنفي عمّا بعدها ما ثبتَ لما قبلَها، و(لا) تشارِكُ في اللفظ أيضًا، تقول: «جاء زيدٌ لا عمروٌ».

حكى ابن مالك أنّ (لَيسَ) أُلحقتْ بـ(بَلْ) في الاتّباع لفظًا فقط[1]، كقول لبيد:

[وَإذا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فاجْزِهِ] إنّما يَجزِي الفَتَى لَيسَ الجَمَلْ[2]

ـ بالرفع ـ.

و(الواو) و(حتّى) لمطلق الجمع، إلّا أنّ ما بعد (حتّى) يشترط أن يكون جزءًا أو ملابسًا، وعظيمًا أو حقيرًا. و(الفاء) للتعقيب. و(ثمّ) للمهلة. ولمجرّد التبعيّة في الإعراب: (أو[3]) و(أم) بشرط أن يتقدّمَهما الهمزة ويليها المفردُ.

---

١. قال في شرح الكافية الشافية ١: ٥٣٨: «وإنما يتبع لفظا دون معنى (بل) و(لا) و(لكن)، وكذلك (ليس) على مذهب الكوفيين».

٢. البيت من الرمل، للبيد بن ربيعة العامريّ. والشاهد: قوله «ليس الجملُ»؛ حيث أتى بـ(ليس) حرف عطف، لعطف (الجملُ) على (الفتى)؛ لينفي عن (الجمل) ما ثبت لـ(الفتى)، أي: الجزاء. و(الجمل) مرفوع بالضمة الظاهرة. وسكن لأجل الوقف.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٣١٥ ـ ٣١٦، شرح جمل الزجاجي ١: ١٧٦، شرح الرضي على الكافية ٤: ٤١٧.

٣. في الأصل و(ب): «وأو» بدل «أو»، والصواب ما أثبتناه.

و(بل) لإثبات[١] الحكم للثاني لا للأوّل ولكن بشرط أن يتقدَّمها نفيٌ. و(لا) لإخراج الثاني من الحكم بعد أمرٍ أو إيجابٍ أو نداءٍ.

ولا يُعطَفُ على ضميرٍ مرفوعٍ متّصلٍ إلّا بفاصلٍ بين المتبوع والتابع، ولا مجرورٍ إلّا بإعادةِ جارِّه. ويُعطَف على الظاهر والضميرِ المنفصل والضميرِ المتّصل المنصوب بلا شرطٍ، كـ«قامَ زيدٌ وعمروٌ»، و«إيّاكَ والأسدَ»، و﴿جَمَعۡنَٰكُمۡ وَٱلۡأَوَّلِينَ﴾[٢].

ويُعطَف الفعلُ على الفعلِ مع اتّحاد زمانيهما في الـمُضِيّ والاستقبال.

ويُعطَف الماضي والمضارعُ على الاسم الـمُشبِه لهما في المعنى، نحو: ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا * فَأَثَرۡنَ بِهِۦ﴾[٣]، ونحو: ﴿صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَ﴾[٤]. ويجوز العكسُ فيُعطَف الاسم الـمُشبِهُ للفعل في المعنى على الماضي والمضارع، نحو:

يا رُبَّ بَيضَاءَ مِنَ العَواهِجِ ... أُمِّ صَبيٍّ قد حَبَا أَو دَارِجِ[٥]

فعُطِف (دَارِج) على (حَبَا).

---

١. في الأصل و(ب): «لاتّباع» بدل «لإثبات»، والصواب ما أثبتناه.

٢. المرسلات (٧٧): ٣٨.

٣. العاديات (١٠٠): ٣، ٤.

٤. الملك (٦٧): ١٩.

٥. البيت من الرجز، لجندب بن عمرو.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٣٥٠ ـ ٣٥١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٥١٥، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٣٢٧، شرح الشواهد للعيني ٣: ١٨٦، شرح الكافية الشافية ١: ٥٧٣.

يجوزُ حذفُ خصوص الفاء والواو و(أم) المتّصلة [مع المعطوف]، نحو: ﴿**أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ**﴾ (١)، أي: فضَربَ فانبجست، ومثله: ﴿**فَانْفَجَرَتْ**﴾ (٢) أي: فَضَربَ فانفجرتْ. ومثاله في الواو:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيرِ لَو جَاءَ سَالِمًا ... أَبُو حَجَرٍ إلّا لَيَالٍ قَلائِلُ (٣)

أي: بين الخير وبيني، فحذف الواو ومعطوفها.

يجوزُ عطفُ خصوص الواو عاملًا قد حُذِف، وبقيَ معمولُه المرفوعُ، كـ﴿**اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ**﴾ (٤)؛ فـ(زَوْجُك) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ معطوفٍ [على] (اسْكُنْ) أي: ولْتَسْكُنْ زوجُك، أو بقيَ معمولُه المنصوبُ، نحو: ﴿**وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ**﴾ (٥)؛ فـ(الإيمان) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ معطوفٍ على (تَبَوَّءُوا) أي: وأَلِفُوا الإيمانَ، أو بقيَ المجرورُ، نحو: «ما كلُّ السوداءِ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ»؛ فـ(بيضاء) مجرورٌ بمضافٍ محذوفٍ معطوفٍ على (كلّ) [أي: ولا كلّ بيضاء].

---

١. الأعراف (٧): ١٦٠.

٢. البقرة (٢): ٦٠.

٣. البيت من الطويل، للنابغة الذبياني.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٣: ٣٥١ ـ ٣٥٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٥٠٧، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٣٤٦، شرح الشواهد للعيني ٣: ١٨٠، شرح الكافية الشافية ١: ٥٦٩.

٤. البقرة (٢): ٣٥.

٥. الحشر (٥٩): ٩.

البدل

البدلُ تابعٌ مقصودٌ بالحكمِ بلا واسطةٍ، وهو أربعةُ أقسامٍ:

بدلُ كلٍّ من كلٍّ، والأولى التعبير عنه بـ(المطابِق)؛ إذ هو بدل الشيء ممّا هو طِبقُ معناه، نحو: ﴿**الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ**﴾[١].

وبدلُ بعضٍ من كلٍّ، ولا بدّ فيه من ضميرٍ يرجِعُ إلى المُبدَل منه؛ مقدّرٍ، نحو: ﴿**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً**﴾[٢] أي: منهم، أو مذكورٍ، نحو: «أَكَلتُ الرَغيفَ ثُلُثَه أو نِصفَه أو ثُلُثَيْه».

وبدلُ اشتمالٍ، وهو ما يكونُ بينَه وبينَ عاملِه تلازمٌ واشتمالٌ بطريق الإجمال، ولا بدّ من اتّصاله بضميرٍ يرجِعُ إلى المبدَلِ منه؛ مذكورٍ، كـ«أَعجَبَني زيدٌ عِلمُه أو كَلامُه»، أو مقدّرٍ، نحو: ﴿**قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ**﴾[٣]؛ فـ(النّار) بدلٌ من (الأخدود)، أي: النّار فيه.

والبدلُ المباينُ للمبدَل منه؛ فإن ذكر متبوعُه بقصدٍ فبدلُ بَداءٍ وإضرابٍ، وإلّا فإنْ سبق إليه اللسان فبدلُ غلطٍ، و [إن] تبيَّن فساد قصده فبدلُ نسيانٍ أي: بدلُ شيءٍ ذُكِر نسيانًا.

والبدلُ إمّا معرفةٌ من معرفةٍ أو نكرةٌ من معرفةٍ، وظاهرٌ من ظاهرٍ أو ظاهرٌ من مضمرٍ ومقابلاتها. ولا يُبدَل ظاهرٌ من مضمرٍ متكلّمٍ أو مخاطبٍ في بدل كلٍّ

---

١. الفاتحة (١): ٦ و٧.

٢. آل عمران (٣): ٩٧.

٣. البروج (٨٥): ٤ و٥.

من كلٍّ، ولا مضمرٌ من مضمرٍ أو من مظهَرٍ في غيره، فلا يُبدَل من ضمير الحاضر إلّا ما أفادَ إحاطةً، أو كان بدلَ اشتمالٍ أو بعضٍ.

ويُبدَل الفعلُ من الفعلِ كقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ**﴾[١]؛ فـ(يُضاعَف) بدلٌ من (يَلقَ) بدلَ كلّ، والجملةُ من الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿**أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ**﴾[٢]؛ فجملةُ (أَمَدّكُم) الثانية بدلُ البعض؛ لأنّها أخصُّ من الأُولى.

النداء

وحروف النداء ثمانيةٌ: **(يا)** و**(أيا)** و**(هيا)** و**(أي)** و(آ) و**(آي)** و**(الهمزة)** و**(وا)**.

وأُمّ الباب: (يا)، تدخُل في كلّ نداءٍ فيُنادى بها القريبُ الذي له (الهمزة)، والمتوسّطُ الذي له (أي)، والبعيدُ الذي له (أيا) و(هيا) عند بعضهم، والأكثرُ أنّ للبعيد ونحوه ـ من الساهي والنائم ـ (يا) و(أي) و(أيا) و(هيا).

وتتعيّن (يا) وحدَها في ندائه ـ جلَّ جَلاله ـ وفي الاستغاثة به ـ جلَّ وعَلا ـ، ولا يشارِكُها في الندبة إلّا (وا)، و(وا) أكثرُ استعمالًا في الندبة من (يا)؛ لأنّ الأصل في نداء المتفجَّع عليه والمُتوجَّع منه (وا)، نحو: «وا حسيناه، وا ظهراه»، وتُعاقِبها (يا) إن أمن اللبس وقامت القرائنُ على إرادةِ الندبة، نحو: «يا حسيناه، يا قتيلاه، يا مظلوماه».

---

١. الفرقان (٢٥): ٦٨ و٦٩.

٢. الشعراء (٢٦): ١٣٢و ١٣٣و ١٣٤.

وتَختصّ (يا) بجواز الحذف ـ دون سائر حروف النداء ـ إن لم يكن المنادى مندوبًا، أو مضمرًا، أو مستغاثًا، أو اسمَ جنسٍ، أو اسمَ إشارةٍ، وقد جاء حذفُ (يا) في المنادى المفرد، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا﴾[١]، وفي نداء ما هو بمنزلة المفرد، نحو: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾[٢]، وفي نداء المضاف، نحو: ﴿أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ﴾[٣].

ثمّ اعلم: أنّ الاسمَ المنادى أحدُ المفعولاتِ غيرَ أنّه مفعولٌ بفعلٍ مضمرٍ هو: (أَدْعُو) أو (أُنادِي). وهو ـ أي: المنادى ـ على ثلاثة أضربٍ: مضافٍ، ومُشبهٍ بالمضاف من أجل طوله، ومفردٍ.

وكلُّ منادى منصوبٌ إلّا المفرد العَلَم [وإلّا النكرة المقصودة]؛ فإنّه مبنيّ على الضمّ، تقول في المضاف: «يا عبدَ الله» و«يا صاحبَ الدار»، وتقديره: أُنادي عبدَ الله، وأدعُو صاحبَ الدار. وتقول في المشابه للمضاف: «يا مُكرِمًا زيدًا»، و«يا راكبًا فرسًا»، و«يا ذاهبًا مُستَعجِلًا». وتقول في المفرد العلم: «يا زيدُ»، و«يا عمروُ»، وقال تعالى: ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا﴾[٤]، و﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾. وإنّما بني ـ وأصله الإعرابُ ـ؛ لتضمّنه معنى الحرف، وذلك أنّك لمّا قصدتَ قصدَه ونحوتَ نحوَه ضارَعَ حرف الخطاب ـ وهي: التاء في

---

١. يوسف (١٢): ٢٩.

٢. الرحمن (٥٥): ٣١.

٣. الدخان (٤٤): ١٨.

٤. هود (١١): ٤٨.

(أنت) والكاف في (ذاك[1]) ـ، فبُني لذلك على ما يُرفَعُ به مِن حركةٍ أو حرفٍ لو كان مُعربًا على سبيل الفرض.

وإذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بـ(ابن) متصلٍ بالعَلَم مضافٍ إلى علمٍ آخرَ، نحو: «يا زيد بن سعيد»، جاز في (زيد) الضمُّ والفتحُ. ويتعيّن الضمّ إذا كان المنادى غيرَ علمٍ، أو كان الـ(ابنُ) مضافًا لغير علمٍ، نحو: «يا رجلُ ابنَ عمروٍ»، و«يا زيدُ ابنَ أخينا». ويتعيّن الضمُّ أيضًا إذا فُصِل بين العَلَم والـ(ابن)، كما في نحو: «يا زيدُ الفاضلُ ابنَ عمروٍ».

وإذا كُرِّر المنادى العلمُ حال كونه مضافًا، نحو: «يا سعدُ سعدَ الأوْسِ» فالثاني واجبُ النصب، ويجوز في الأوّل الضمّ والفتحُ، وضمُّه أرجحُ. وقالوا في المنادى العَلَمِ المستحقِّ للضمِّ: إذا اضطرّ الشاعرُ إلى تنوينِه جاز ضمُّه ونصبُه، كقوله:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها   [وَلَيسَ عليكَ يا مَطَرُ السَلامُ][2]

وكذلك قالوا في النكرة المقصودة، نحو قول جرير:

---

١. في الأصل و(ب): «أدعوك» بدل «ذاك»، والصحيح ما أثبتناه.

٢. البيت من الوافر، للأحوص. والشاهد: قوله «يا مطرٌ عليها»؛ حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منوّنًا مرفوعًا حين اضطرّ إلى تنوينه.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٢٧ ـ ٢٨، المقتضب ٤: ٤٧٠، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٥٥٣، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٢٩، شرح الشواهد للعيني ٣: ٢٢٤، شرح جمل الزجاجي ٣: ١٥٢، كتاب سيبويه ١: ٣٦٥، شرح أبيات سيبويه ١: ٦٠٥، الجمل في النحو: ٥٣.

أ عَبْـدًا حـلَّ في شُـعَبَى غَريبًـا [أ لُؤْمًـا لا أبًـا لـكَ واغْتِرابـا][١]

فنوّن (عبدًا)، ونصبُه على الإعراب، فتأمّل.

خاتمةٌ: لا يصحّ نداء ما فيه (أل) إلّا في صورٍ خاصّةٍ:

منها: لفظ (الله)، تقول: «يا أَللّٰه» بإثبات ألفِ (يا) وألفِ (الله)، و«يَللّه» بحذفهما، و«ياللّٰه»[٢] بحذف ألفِ (الله) فقط. ويكثر حذف النداء فيه ويعوَّضُ عنها الميم المشدّدة، نحو: «اللّهُمَّ»، فتحذف النداءَ وتزيد الميمَ في آخره. وربما جُمِع بين (يا) والميم المشدّدة عند الضرورة، كقوله: «يا اللّهُمَّ يا اللّهُمَّ».

ومنها: الجملُ المحكيّةُ المبدوّة بـ(أل)، نحو: «يا المنطلقُ زيدٌ» في مَن سُمِّي بذلك.

ومنها: اسم الجنس المشبَّه به، كقولهم: «يا الخليفةُ هَيبَةً»، ويمكن إيراد «يا مثل الخليفة».

ومنها: الضرورة، كقول عبّاس:

---

١. البيت من الوافر، لجرير بن عطية بن الخطفي، يهجو خالد بن يزيد الكندي. والشاهد: قوله «أ عبدًا»؛ حيث نوّن المنادى النكرة المقصودة أي: (عبدًا) ضرورةً.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٢٨ ـ ٢٩، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٥٥٤، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ١٦١، شرح الشواهد للعيني ٣: ٢٢٥، كتاب سيبويه ١: ٢٠٠، شرح أبيات سيبويه ١: ٩٨، شرح الكافية الشافية ٢: ١٠.

٢. في الأصل و(ب): «يا الله» ـ في المواضع الثلاثة ـ، والصواب ما أثبتناه، كما في أوضح المسالك ٤: ٣٠.

[عَبّـاسُ] يَـا الـمَلِكُ المُـتـوَّجُ [وَالـذي　　عَرَفَـتْ لـه بيـتُ العُـلا عَـدنانُ][١]

تنبيهٌ: يجب نصبُ تابعِ المنادى المبنيّ إذا كان نعتًا أو بيانًا أو توكيدًا، مضافًا، مجرّدًا من (أل) . وأمّا نعتُ (أيّ) و(أيّة)، ونعتُ اسم الإشارة إذا كان وُصْلةً لنداء النعت فيجب رفعه، نحو: ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ﴾[٢] و﴿يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ﴾[٣]، ونحو: «يا هذا الرجلُ» إن كان المرادُ أوّلًا نداءَ (الرجل)، وإنّما أتيت باسم الإشارة وُصلةً لندائه. ولا يُوصَف اسمُ الإشارة إلّا بما فيه (أل)، ولا يوصف (أيّ) و(أيّة) في باب النداء إلّا بما فيه (أل)، من معرّفٍ بها أو موصوفٍ، فيقال: «يا أيّها الرجلُ» و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾[٤]، ويُوصَف باسم الإشارة العاري من كاف الخطاب، نحو: «يا أيّهذا الرجلُ».

ويجوز الرفعُ والنصبُ في النعت المضاف المقرون بـ(أل) نحو: «يا زيدُ الحسن الوجهِ»، وفي التابع المفرد المعطوف المقرون بـ(أل)؛ فالنعتُ نحوُ: «يا زيدُ الحسنُ ـ بالرفع ـ والحسنَ ـ بالنصب ـ »، والبيانُ نحو: «يا غلامُ بِشْرٌ ـ بالرفع ـ وبِشرًا ـ بالنصب ـ »، والتوكيدُ نحوُ: «يا تَميمُ أجمعونَ ـ بالرفع ـ وأجمعين ـ بالنصب ـ »،

---

١. البيت من الكامل، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «يا الملك»؛ حيث أدخل (يا) التي للنداء على الاسم المقترن بـ(أل) ضرورةً.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٣١ ـ ٣٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٢٦٨، شرح الشواهد للعيني ٣: ٢٢٦، الإنصاف ١: ٢٧٤، همع الهوامع ٢: ٢٩.

٢. البقرة (٢): ٢١ و... .

٣. الفجر (٨٩): ٢٧.

٤. الحجر (١٥): ٦.

والمعطوف المقرون بـ(ألـ) نحو: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[١] بالنصب ـ كما قرأ السبعة ـ عطفًا على محلّ الـ(جِبَال)، وبالرفع ـ كما قرأ غيرُ السبعة واختاره الخليلُ وسيبويه والمازنيّ ـ عطفًا على لفظ الـ(جِبَال)[٢].

وكذلك الذي يُعطى تابعًا ما يستحقُّه إذا كان منادى مستقلًّا، وهو البدلُ والمنسوقُ المجرَّدُ من (ألـ)، فيُضَمّ إن كان مفردًا، ويُنصَب إن كان مضافًا، نحو: «يا عبدَ اللهِ بِشْرُ» و«يا عبدَ اللهِ وبِشرُ» ـ بضمّ (بِشر) فيهما ـ، و«يا عبدَ الله أخا زيدٍ» و«يا عبدَ اللهِ وأخا زيدٍ» ـ بنصب الـ(أخ) فيهما ـ.

وإذا كان المنادى مضافًا إلى مضافٍ؛ نحو:«يا غلامَ غلامِي»، فالياء ثابتةٌ، تقول: «يا ابنَ أخِي» و«يا [ابن] خَالي» إلّا أن يكون المنادى (ابنَ عمٍّ) و(ابنَ أُمٍّ) و(ابنةَ عمٍّ)، فتُحذَف الياء ويُجتزى بالكسرة عن الياء، ولك أن تَفتَحَها للتركيب المزجيّ، فتقول: «يا ابنَ عمَّ» و«يا ابنَ أمَّ» ـ بفتح الميم فيهما ـ، وقد قُرِئ: ﴿قَالَ يَا بْنَ أُمَّ﴾[٣] ـ بالوجهين الكسرِ والفتحِ[٤] ـ، والعربُ لا يُثبِتون الياءَ والألفَ فيها إلّا في الضرورة، كقولهم:

---

١. سبأ (٣٤): ١٠.

٢. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢: ١٧٢، المقتضب ٤: ٤٦٩، أوضح المسالك ٤: ٣٥، كتاب سيبويه ١: ٣٥٦، معاني القرآن ٢: ٣٥٥.

٣. طه (٢٠): ٩٤.

٤. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: ٢٢٨، غيث النفع في القراءات السبع: ٣٩٦، فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات ٣: ٤٤٤، المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر: ٢٥٢، الوافي في شرح الشاطبية: ٢٧٥، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٥٨٢.

يـا ابْـنَ أمِّـي ويـا شُـقَيِّقَ نَفْسِـي [أنـتَ خلَّيتَـني لأمـرٍ شَـديدٍ][1]

الأسماءُ اللازمةُ للنداء: (فُل)؛ تقول للرجل: «يا فُلُ» ـ بضمّ الفاء ـ، كما تقول: «يا فُلانُ». و(فُلَة)؛ تقول للمرأة: «يا فُلَةُ»، كما تقول: «يا فُلانَةُ». ومنها: (لُؤمَانُ) تقول: «يا لُؤْمانُ» ـ بضمّ أوّله وهمزةٍ ساكنةٍ ثانية ـ بمعنى: كثير اللُّؤْم. ومنها (نَوْمَانُ) بمعنى: كثير النَوم. ومنها: (مَلأَمان) و(مَلْأَم) بمعنى: عظيم اللوم. ومنها (مَكْرَمان) بمعنى: عظيم الكرم. ومنها ([يا] غُدَرُ) على (فُعَل) ـ بضمّ الفاء وفتح العين ـ و(يا فُسَق)، وهما لسبّ المذكّر، بمعنى: يا غَادِرُ ويا فَاسِقُ ـ وكلّ هذا من السماع الذي لا يقاس عليه على الأصحّ ـ، ومثله: (فَسَاقِ) و(خَبَاثِ) للمرأة بمعنى: يا فَاسِقَة ويا خَبِيثَة.

الاستغاثة بـ(يا)

لكلّ من يريد التخلّص من شدّةٍ والاستعانة على مشقّةٍ.

ويلزم فيها (يا)، وأن تكون مذكورةً، والمنادى بها مجرورٌ بلامٍ مفتوحةٍ، فتقول: «يا لَلّهِ لِلمسلمينَ»، إلّا إذا كان المستغاثُ معطوفًا على مستغاثٍ ولم تُعَد معه (يا)، وحينئذ تُكسَر اللام، تقول: «يا لَزيدٍ ولِعمروٍ لِلمسلمين». وإذا عادت (يا) فُتحت اللام، فتقول: «يا لَزيدٍ ويا لَعمروٍ لِلمسلمينَ».

---

١. البيت من الخفيف، لأبي زُبيد الطائي، و اسمه حرملة بن المنذر، من كلمة يرثي فيها أخاه، والشاهد فيه إثبات الياء في قوله «أمّي».

ينظر: ديوانه: ٤٨، المقتضب ٤: ٤٩٧، شرح التسهيل ٧: ٣٥٨٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحويّة ١: ٢٨٦، أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٣٩، لسان العرب ١٠: ١٨٢.

وأمّا لامُ المستغاثِ له فمكسورةٌ على الدوام، كقوله:

[يَبْكِيكَ نـاءٍ بَعيدُ الدارِ مُغتَرِبٌ]　　　يـا لَلكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[1]

ـ بكسر لام (لِلْعَجَب) ـ. ويجوز أن تعوّضَ الألف في الآخر عن الابتداء باللام، نحو:

يـا يَزِيـدَا لِآمِـلٍ نَيْـلَ عِـزٍّ　　　[وَغِـنًى بَعْـدَ فاقَـةٍ وَهَـوَانٍ][2]

وإذا خلا المستغاثُ من اللام ومن الألف أعطي ما يَستحقّه لو كان منادى غيرَ مستغاثٍ، كقوله:

ألا يَـا قَـوْمِ لِلْعَجَـبِ العَجِيـبِ　　　[وَلِلغَفَـلاتِ تَعْـرِضُ لِلْأَرِيْـبِ][3]

١. البيت من البسيط، لقائل مجهول.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٤٥ ـ ٥٦، المقتضب ٤: ٥٠٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ١٠٥، شرح الشواهد للعيني ٣: ٢٥٧، شرح جمل الزجاجي ٢: ٢١١، شرح الكافية الشافية ٢: ٢٣، المقرِّب: ٢٥١.

٢. البيت من الخفيف، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «يا يزيدا»؛ حيث عوّض الألف في آخر المستغاث به أي: (يزيدا) عن الابتداء باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٤٦ ـ ٤٧، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٢٢٦، شرح الشواهد للعيني ٣: ٢٥٩، شرح الكافية الشافية ٢: ٢٤، مغني اللبيب ٢: ٣٧١.

٣. البيت من الوافر، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «يا قومِ»؛ حيث جاء المستغاث به خاليًا من اللام المفتوحة في أوله ومن الألف في آخره، و(قوم) هنا منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة؛ اجتزاء عنها بكسر ما قبلها، والأصل: يا قومِي.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٤٧ ـ ٤٨، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧:

ويصحُّ عندهم نداءُ المتعجّب منه، لكنّه يعامَل معامَلة المستغاث، كما قالوا: «يا لَلماءِ ولَلّدَواهِي» ـ عند تعجّبهم من كثرتهما[1] ـ.

النُّدبَة ـ بضمّ النون ـ

إنّما تكون الندبة في المتفجَّع عليه والمتوجّع منه. وحكمُ المندوب حكمُ المنادى، فإذا كان مفردًا يُضمّ، ومضافًا يُنصَب، نحو: «وا زيدُ»، ونحو: «وا أميرَ المؤمنينَ»، إلّا أنّه لا يكون نكرةً كـ(رجل)، فلا يصحُّ «وا رجلاه»، ومعرفةً مُبهمةً كـ(أيّ)، والمضمرَ، واسمَ الإشارة، والموصولَ إلّا موصول اشتَهَر، نحو: «وا مَنْ حَفَر بِئرَ زَمزَماه»؛ فإنّه بمنزلة (وا عَبْدَ المطّلِباه).

وألحقوا في الغالب الألف في آخر المندوب؛ إطالةً للصوت، وإذا كان ما قبلَها ألفٌ مثلُها حَذفوها لأجلها، فيقولون: «وا موساه». وأيضًا يحذفون لأجلها التنوينَ من الآخر، كما عرفت في قولهم: «وا من حَفَر بِئرَ زمزماه»، وكذلك التنوينُ في المضافِ إليه، نحو: «يا غلامَ زيداه»، أو في عَلمٍ مَحكيٍّ، نحو: «وا قامَ زيداه» فيمن اسمه (قامَ زيدٌ)، ويحذِفون لأجلها ما قبلَها من الضمّةِ، نحو: «وا زَيدَاه»، والكسرةِ، نحو: «وا عبدَ الملِكَاه» ونحو: «وا حَذامَاه[2]».

←

٣٦٠٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ١٠٦، شرح الشواهد للعيني ٣: ٢٥٩، شرح الكافية الشافية ٢: ٢٤.

١. في (ب): «لكثرتهما» بدل «من كثرتهما».

٢. في الأصل و(ب): «وا خذاماه» بدل «وا حذاماه»، والصواب ما أثبتناه، كما في أوضح المسالك ٤: ٥١.

وإذا نُدِب المضافُ للياء فكالمنادى المضاف إلى الياء؛ فعلى لغة مَن قال: «يا عَبدِ» ـ بالكسر ـ، أو «يا عَبدُ» ـ بالضمّ ـ، أو «يا عبدا» ـ بالألف المنقلب عن الياء ـ، أو «يا عَبدِيْ» بالإسكان في الياء يقال: «وا عَبدَا»، وعلى لغة مَن [قال:] «يا عَبدِيَ» ـ بالفتح في الياء ـ، أو «يا عَبدِيْ» بإسكان في الياء [يقال:] «وا عَبدِيَا» بإبقاء الفتح على الأوّل ـ وهو (يا عَبدِيَ) بالفتح ـ، واجتلابه على الثاني ـ وهو (يا عَبدِيْ) بالإسكان ـ. وقد تبيّن من جواز (وا عَبدَا) و(وا عَبدِيَا) في (يا عَبدِيْ) ـ بالإسكان ـ أنَّ لمن أسكن الياء أنْ يحذِفها في الندبة ويقول: «وا عَبدَا»، أو يفتَحَها ويقول: «وا عَبدِيَا». وإذا قيل: «يا غلامَ غُلامِي» لم يجز في الندبة حذفُ الياء؛ لأنّ المضافَ إليها ـ وهو الغلام الثاني ـ غيرُ منادى.

الترخيم

وهو حذف آخر المنادى تخفيفًا، إذا كان معرفةً، غيرَ مستغاث، ولا مندوبٍ[1]، ولا ذي إضافةٍ، ولا ذي إسنادٍ. وحكى سيبويه: أنَّ العرب تُرَخِّمُ ذا الإسناد[2]؛ فتقول في «تأبَّطَ شرًّا»: «يا تأبَّطَ»[3]، فتأمّل[4].

---

١. في الأصل و(ب): «غير مستغاثًا ولا مندوبًا» بدل «غير مستغاث ولا مندوب»، والصواب ما أثبتناه.

٢. في الأصل و(ب): «ذي الإسناد» بدل «ذا الإسناد»، والصواب ما أثبتناه.

٣. ينظر: الكتاب ٢: ١٠١، باب الإضافة إلى الحكاية.

٤. وجه التأمّل: أنّ حكاية سيبويه هذا القول ـ في باب الإضافة ـ لا تدلّ على أنه يجوّز ترخيم ذي الإسناد ـ كما زعمه ابن مالك ـ؛ فإنّه قد نصّ على عدم جواز ترخيمه في باب الترخيم [الكتاب ١: ٤٠١] فقال: «واعلم أنَّ الحكاية لا ترخّم؛ لأنّك تريد أن ترخّم غير منادى وليس ممّا

ثمَّ المنادى المختوم بتاء التأنيث يجوز ترخيمه مطلقًا، وإن كان نكرة مقصودةً تعريفه بالقصدِ أو كان على أربعة أحرف أو أقلّ، تقول في «هِبَةٍ» إذا كان علمًا: «يا هِبَ» ـ بحذف التاء ـ، وفي جاريةٍ معيَّنةٍ: «يا جَارِيَ» ـ بحذف التاء ـ.

وإذا كان المنادى عري من التاء فلا بدّ في ترخيمه من كونه عَلَمًا زائدًا على ثلاثة أحرفٍ، نحو: «يا جَعْفَ» و«يا سُعَا» ترخيم (جَعْفَر) و(سُعَاد)، والعَلَم الثلاثيّ الساكن الوسط كـ(زَيْد) لا يُرخَّم، وكذلك محرّك الوسط كـ(حَكَم) و(حَسَن) ـ على الأصحّ ـ.

والأكثر في الترخيم حذف حرفٍ واحدٍ إلَّا إذا كان ما قبل الآخر حرفَ لينٍ ساكنًا زائدًا مُكَمِّلًا أربعةَ أحرفٍ فصاعدًا، وقبله حركة من جنسه، رُخِّمَ حينئذٍ بحذف حرفَيْن، نحو: «يا مَروَ» مرخَّم (مَروَان)؛ فإنَّ الألف والنون فيه زائدة، ونحو: «يا أسْمَ» مرخَّم (أسْمَاء) ـ بحذف الألف والهمزة ـ، ولا كلامَ في ترخيم (مُصْطَفَوْنَ) و(مُصْطَفَيْنَ) عَلَمَيْن، فتقول: «يا مُصْطَفَ» ـ بحذف الواو والنون من الأوَّل والياء والنون من الثاني ـ، وأصلهما: (مُصْطَفَيُوْنَ) و(مُصطَفِيِيْنَ)، فالحركة المجانسة مقدَّرة.

ويحذف العَجُز في ترخيم المركَّب المزجيّ، تقول في ترخيم (مَعدِي كَرِبَ) و(بَعلَبَك) و(سِيبَوَيْه): «يا مَعدِي» و«يا بَعلَ» و«يا سِيبَ».

→

يغيّره النداء، وذلك نحو: (تأبّط شرّا)». ينظر: أوضح المسالك ٤: ٥٤.

ويجوز أن ينوى المحذوف، ويبقى الباقي على حاله من حركة وسكون، فتقول في (مَنصُور): «يا مَنصُ» ـ بتلك الضمّة الموجودة قبل الترخيم ـ، وفي (جَعفَر): «يا جَعفَ» ـ بالفتح ـ، وفي (حارِث): «يا حَارِ» ـ بالكسرة ـ، وفي (هِرَقْل): «يا هِرَقْ» ـ بالسكون ـ.

ويجوز أن لا ينوى المحذوف، فيجعل الباقي كأنّه آخر الاسم في أصل الوضع، من غير حذف، فلا يبقى على ما له قبل الترخيم، بل يُضَمُّ في جميع تلك الأمثلة، وتسمَّى (لغةَ [من] يَنتَظِر) لكنَّ الأوَّل هو الأكثر في لسان العرب.

ثم إنْ كان المرخَّم مختومًا بتاء التأنيث لا يشترط عَلَميَّته، بل مطلق التعرُّف فيه كافٍ[١] ولو بالقصد كالنكرة المقصودة، ولا يَستَتبع بعد حذف التاء حذفَ حرفٍ قبلها، فتقول [في] (عَقَنْبَاة) ـ صفةً للعقاب، أي: ذو مخالب ـ: «يا عَقَنْبَا» ـ بالألف ـ.

وما فيه تاء التأنيث لا يرخَّم إلَّا على نيَّة المحذوف، تقول [في] ترخيم (سَلَمَة) [و(حارِثَة)] و(حَفصَة): «يا سَلمَ» و«يا حارِثَ» و«يا حَفصَ» ـ بالفتح فيهنَّ ـ؛ لئلا يلتبس بنداء المذكَّر الذي لا ترخيم فيه، اللّهم إلَّا أن لا يخاف ذلك اللبس، كما [في] نحو: (هُمَزَة) عَلَمًا ـ بضمِّ الهاء وفَتح الميم وبالزاي ـ وهو المغتاب.

وما فيه التاء، أكثر ندائه في حال الترخيم، نحو:

---

١. في الأصل و(ب): «كافيًا» بدل «كاف»، والصواب ما أثبتناه.

أ فَــاطِمَ مَهْــلًا بَعْــضَ هَــذا التَــدَلُّلِ

[وإنْ كُنــتِ قَــد أزْمَعــتِ صَــرْمِي فَــأجْمِلي][1]

لكن يشاركه في ذلك (مَالِك) و(عَامِر) و(حَارِث)؛ فإنَّ ترخيمه أكثر من ندائه تامًّا.

وإذا كان الاسم زائدًا على الثلاثة أو كان مختومًا بتاء التأنيث وكان على التقديرَين ممّا يصلح للنداء ودَعَتْ الضرورة ترخيمَه جاز ترخميه ـ وإن لم يكن منادى ـ ، كقول الشاعر:

لَــنِعمَ الفَــتى تَعشُــو إلى ضَــوءِ نــارِهِ ... طَرِيـفُ بـنُ مَالٍ ليلـةَ الجُـوعِ والخَصَـرْ[2]

أراد: (ابن مالك)، فَرَخَّمَهُ؛ للضرورة و [هو] غير منادى.

المنصوب على الاختصاص

المنصوب على الاختصاص معناه: المعمول لِـ(أخُصُّ) المحذوفة وجوبًا،

---

١. البيت من الطويل، لامرئ القيس بن حجر الكندي. والشاهد: حذف تاء التأنيث عند النداء في قوله «أ فَاطِمَ»؛ للترخيم.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٦٢ ـ ٦٣، ديوان امرئ القيس: ١٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٢٨٨، شرح الشواهد للعيني ٣: ٢٦٩، مغني اللبيب ١: ١٣، المقرّب: ٢٤١.

٢. البيت من الطويل، لامرئ القيس بن حجر الكندي.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٦٤ ـ ٦٥، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٦٤٩، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٤١٩، شرح الشواهد للعيني ٣: ٢٨٧، شرح الكافية الشافية ٢: ٣٨، الإنصاف ١: ٢٨٩، كتاب سيبويه ١: ٣٩٣، شرح أبيات سيبويه ١: ٤٥١.

نظيرُ (أدعُو) ناصب المنادى المحذوف وجوبًا.

والمنصوب على الاختصاص: كلّ اسم ظاهر، غير نكرة ولا مبهم، واقع في أثناء الكلام، أو في آخره، متقدّم عليه اسمٌ بمعناه في التكلُّم والخطاب، مقرون بـ(أل).

والغالب: استعمال (أيُّها) و(أيَّتُها) في الاختصاص؛ فيضمَّان لفظًا، وينصبان محلًّا ـ كما في النداء ـ، ويتّصل بهما هاء التنبيه وجوبًا، ويوصفان وجوبًا باسمٍ لازمِ الرفع مُحلًّى بـ(أل) الجنسية، تقول: «أنا أفعَل كذا أيُّها الرجل»، و«اللّهم اغفِرْ لنا أيَّتُها العصابة». وقد عرفتَ أنَّ (أيُّها) و(أيَّتُها) مبنيّان على الضمِّ، في موضع نصبٍ لفعل الاختصاص المحذوف، وغيرهما من المنصوب على الاختصاص يُنصب لفظًا ـ مفردًا كان لفظه أم مضافًا ـ، نحو: «[نحن] العربَ أقوى الناسِ للضَيفِ»، و«إنَّا معاشرَ الأنبياءِ».

التحذير

التحذير ـ هنا ـ: تنبيه المخاطب على أمر مكروه؛ ليجتنبه، تقول: «إيَّاكَ والأسَدَ»، ونحو: «نَفسَك والأسَدَ»، ونحو: «الأسدَ الأسدَ».

ويلزم إضمار العامل مطلقًا؛ سواء عطفتَ على المحذَّر منه، نحو: «إيَّاكَ والشرَّ»، أم كرَّرتَ المحذَّر، نحو: «إيَّاكَ إيَّاكَ والأسدَ»، أو لم تعطف ولم تكرّر، نحو: «إيّاكَ الأسدَ»؛ فـ(إيَّاك) وأخواته في محلّ نصبٍ بفعل محذوف، تقديره: (احْذَرْ) ونحوه، أو أنَّ الأصل: «اِحْذَرْ تَلاقِيَ نَفسِك والأسدَ»، ثمّ حُذف الفعلُ

ـوهو: (اِحْذَرْ) ـ وفاعلُه ـ وهو ضمير المخاطب المستتر فيه ـ ، فصار: «تَلاقِيَ نفسِك والأسدَ»، ثمَّ حُذف المضاف الأوَّل ـ أعني: (تَلاقِيَ) ـ ، [وأنيب عنه الثاني ـ أعني: (نَفسِ) ـ] فانتصب، [ثمّ الثاني، وأُنيب عنه الثالث ـ أعني: الكاف ـ فانتصب] وانفصل؛ لتعذُّر اتّصاله، فصار: «إيَّاك».

وإذا لم تعطف ولم تكرّر [تقول]: «إيَّاكَ مِن الأسَدِ»، والتقدير: «بَاعِدْ نفسَك مِن الأسَدِ»، فحُذِف (بَاعِدْ) وفاعله المستتر فيه والمضاف ـ وهو: (نَفسَ) ـ ، فانفصل الضمير، وانتصب، فصار: «إيَّاك مِن الأسَدِ»، فـ(إيَّاك) منصوب بـ(بَاعِدْ) المحذوف، و(مِن الأسدِ) متعلّق بذلك المحذوف.

وقيل: عامله فعلٌ متعدٍّ لاثنين، والتقدير: «أُحَذِّرُكَ مِن الأسدِ»، وعلى هذا يجوز: «إيَّاكَ الأسدَ»، وعلى ما قلنا ـ مِن أنَّ الأصل: «بَاعِدْ نفسَك مِن الأسدِ» ثم حُذف (بَاعِدْ) والمضاف ـ لا يجوز: «إيَّاكَ الأسدَ»؛ للزوم حذف (مِن) ونصب المجرور. ويجوز على التقديرين: «إيَّاك أنْ تَفعَلَ»؛ لصلاحيَّة تقدير (مِن)، أي: «مِن أنْ تَفعَلَ».

ولا يكون (إيَّا) ـ هنا ـ لمتكلّم؛ لأنَّ المتكلّم لا يحذِّر نفسَه، وشذَّ «إيَّايَ»، وأشذّ منه: «إيَّاه».

وإنْ جاء المحذَّر بغير لفظ (إيَّا) مع التكرار ـ نحو: «نفسَك نفسَك» ـ أو كان ذلك مع العطف ـ نحو: «نفسَك ونفسَك» ـ وجاء المحذَّر منه مكرَّرًا بدون لفظ (إيَّا) ـ نحو: «الأسدَ الأسدَ» ـ أو مع العطف ـ نحو: ﴿ناقَةَ اللهِ وسُقْياها﴾[1] ـ

---

١. الشمس (٩١): ١٣.

فالعامل في هذه الأمثلة واجبُ الحذف؛ لأنَّ العطف كالبدل مِن اللفظ بالفعل، والتكرار بمنزلة العطف، ومع خلوّ المحذَّر منه في الفرض من التكرار والعطف يجوز إظهار العامل، نحو قول جرير:

خَلِّ الطَّرِيقَ [لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِه　　　وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضطَرَّكَ القَدَرُ][1]

الإغراء

وهو تنبيه المخاطب على أمرٍ محمودٍ؛ ليفعله، وحكمه: النصب، نحو: «الصلاةَ جامعةً» ـ بنصب (الصلاة) ـ، والعامل: (احضُرُوا) المحذوفة، و(جامعةً) منصوب على الحاليّة من (الصلاة).

ويجوز التصريح بالعامل في الإغراء، نعم، لو عُطف أو كُرِّر لزم حذف العامل وجوبًا؛ فالعطفُ نحو قولك: «الـمُرُوءَةَ [وَ]النَجدَةَ»، بتقدير: (الزَمْ)، والتكرارُ كقوله:

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا لَه　　　كسَاعٍ إلى الهَيجَا بِغَيرِ سِلاحِ[2]

---

١. البيت من البسيط، لجرير بن عطية، يهجو عمرو بن لجأ التيمي. والشاهد: إظهار عامل المحذَّر منه لعدم التكرار والعطف في قوله «خلِّ الطريقَ».
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٧٣ ـ ٧٤، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٤٩٣، شرح الشواهد للعيني ٣: ٢٩٧، كتاب سيبويه ١: ١٥٣، شرح أبيات سيبويه ١: ٢٢٣، شرح كتاب سيبويه ٢: ١٥٤.

٢. البيت من الطويل، لمسكين الدارمي. والشاهد: قوله «أخاك أخاك»؛ فإنّ النصب في مثل هذا بعامل واجب الحذف؛ لكونه مكرّرا.

بنصب (أخاكَ) بتقدير (الزَمْ)، و(أخاكَ) الثاني توكيدٌ.

والعطف في الإغراء لايكون إلَّا بالواو خاصّةً؛ لِأنَّها للجمع.

أسماء الأفعال

هي الأسماء النائبة عن الفعل، في الإفادة والاستعمال، وهي في الأغلب بمعنى الأمر، كـ(صَهْ) بمعنى: اُسكُتْ، و(مَهْ) بمعنى: اُكفُفْ أو انكفف، و(آمينَ) بمعنى: استَجِبْ، و(نَزالِ) بمعنى: اِنزِلْ، و(عليك) بمعنى: الزَمْ، ودُونَك بمعنى: خُذْه، و(أمامَك) بمعنى: تَقَدَّمْ، و(مكانَك) بمعنى: اثبُتْ، و(وراك) بمعنى: تَأَخَّرْ، و(رُوَيْدَ) بمعنى: أرْوِدْ، و(بَلْهَ) أي: دَعْه.

وقَلَّ مجيؤها بمعنى المضارع، كـ(أَوَّهْ) بمعنى: أتوجَّعُ، و(أُفٍّ) بمعنى: أتَضَجَّرُ، و(وَا) و(وَيْ) و(وَاهًا) بمعنى: أعجَبُ.

وأقلّها بمعنى الماضي، كـ(شَتَّانَ) و(هَيهَاتَ)؛ فإنَّ (شَتَّانَ) بمعنى: افتَرَقَ في المعاني والأحوال، و(هَيهَاتَ) بمعنى: بَعُدَ.

وهذه الأسماء؛ منها: مرتجلٌ وُضِع مِن أوَّل الأمر كذلك، وهي: (شَتَّانَ)

←

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٧٤ ـ ٧٥، ديوان مسكين:٢٩، الخصائص لابن جنّي ٢: ٢٣٧، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧: ٣٦٧٤، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٢٤٩، شرح الشواهد للعيني ٣: ٢٩٩، شرح جمل الزجاجي ١: ٢٢٩، كتاب سيبويه ١: ١٥٤، شرح أبيات سيبويه ١: ١٢٧، شرح كتاب سيبويه ٢: ١٥٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٥٥، الجمل في النحو: ٥٦، شرح الكافية الشافية ٢: ٤٢.

و(صَهْ) و(وَيْ)، والباقي؛ منها: منقولٌ إمَّا من جارّ ومجرور، نحو: «عَليكَ زيدًا» بمعنى: اِلزَمْ، و«إليكَ زيدًا» بمعنى: تَنَحَّ، أو من ظرف المكان، نحو: «دُونَكَ زيدًا» بمعنى: خُذْه، و(مَكانَك) بمعنى: اثبُتْ، و(أمامَك) بمعنى: تَقَدَّمْ، و(وَرَاءَكَ) بمعنى: تَأَخَّرْ، أوْ من مصدرٍ استُعمِلَ فعله، نحو: «رُوَيْدَ زيدًا» ـ بفتح الدال مِن (رُوَيْدَ) ونصبِها مِن (زَيْد) ـ، أو مصدرٌ أُهمل فعله، نحو: «بَلْهَ زيدًا» ـ بنصب المفعول وبناء (بَلْهَ) على الفتح ـ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ وجوبًا؛ لأنَّه نائب عن فعل أمرٍ.

ويَعمل اسمُ الفعل عملَ مسمَّاه، في التعدية واللزوم، تقول: «هَيهَاتَ نَجْدٌ» كما تقول: «بَعُدَتْ نَجْدٌ»، وتقول: «شَتَّانَ زيدٌ وعمروٌ» كما تقول: «افترَقَ زيدٌ وعمروٌ»، وتقول في المتعدِّي: «دَرَاكِ زيدًا» ـ بنصب المفعول ـ كما تقول: «أدرِكْ زيدًا» ـ بالنصب ـ.

واسم الفعل المشترك بين أفعالٍ سُمِّيت به يكون استعماله باعتبارها، كما قالوا: «حَيَّهَلِ الثَرِيدَ» ـ بالنصب ـ أي: «ايتِ الثَريدَ»، و«حَيَّهَلْ على الخيرِ»، أي: «أقبِلْ على الخير»؛ فعَدَّوه بـ(على)، وقالوا: «إذا ذُكِر الصالحون فحَيَّهَلا بعمرو[1]» ـ يعنون (عمرو بن الحمق الخزاعيّ) ـ، أي: «أسرِعُوا بذكره»؛ فعَدَّوه بالباء، وحذفوا المضاف.

---

١. قضايا الخلاف النحوي في المفصل شرح المفصل: ٥٤، وفي باقي المصادر: (عمر) بدلا من (عمرو). ينظر: العين ٣: ٥، الفائق ١: ٢٩٧، النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٤٧٢، مجمع الزوائد ٩: ٦٧، مصنف بن أبي شيبة: ٤٧٩، مسند أحمد بن حنبل: ٧٧.

ومعمول اسم الفعل لا يتقدَّم عليه.

وما نُوِّنَ منها تنوينَ تنكيرٍ فهو نكرةٌ، وقد التزم ذلك في (وَاهًا) و(وَيْهًا). وغيرُ المنوَّنِ منها فهو معرفةٌ، وقد التزم التعريف في (نَزَالِ) و(تَرَاكِ) وبابهما. و [ما] جاء مستعملًا بالتنوين وتركه، فعلى معنَيَين، وقد جاء على الوجهَيْن: (صَهٍ) و(مَهٍ) و(إيهٍ) وألفاظ أُخر مثل: (أُفٍّ) والكلّ مبنيَّة؛ لشبهها بالحروف العاملة كـ(لَيْتَ)؛ فإنَّها عاملة غير معمولة.

أسماء الأصوات

وهي أسماء مفرد غير مركَّبة، كلُّها مبنيَّةٌ؛ لشبهها بالحروف المهملة، في أنَّها لا عاملة ولا معمولة، نحو لام الابتداء.

وهي إمَّا أسماء يخاطَب بها ما لا يعقل من الحيوانات، لدعائها أو لزجرها، على وجه الاكتفاء بها، وإمَّا اسم حكي به صوتُ حيوانٍ أو غيره؛ فلدعاء الإبل لتشرب قالوا: (جِئْ جِئْ) مهموزَين، وفي دعاء الضأن: (حا حا)، وفي دعاء المعز: (عا عا)، و(عَدَسْ) لزَجْر البغل.

والذي حكي به صوت (غَاقْ) لحكاية صوت الغُراب، و(طَاقْ) لصوت الضَرْب، و(طَقْ) لصوت الحجارة، و(قَبْ) لصوت وقع السيف على الضريبة.

نون التوكيد

النون مؤكِّدة للفعل غير الماضي، وهي **خفيفة وثقيلة**؛ فالأولى نحو:

﴿وَلَيَكُونًا﴾[1]، والثانية نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾[2]، وتوكيد الأمر بهما، نحو: «قُوْمَنَّ ولِيَقُوْمَنْ زيدٌ»؛ فيشترط[3] فيه تجريده من اللام بخلاف المضارع؛ فإنَّه لا يلزم[4] فيه ذلك.

وإذا كان جوابًا لقسم غير مفصول من لام القسم بفاصلة وَجَب توكيده بهما، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[5]، ولا يجوز توكيده بهما إذا كان منفيًّا، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[6]، والتقدير: لا تَفتَؤُ، وحذف (لا) في جواب القسم مطّردًا، وكذا لا يؤكَّد بهما المضارع فيما كان حالًا، كقول الشاعر:

يَمِينًا لأُبغِضُ كلَّ امْرِئٍ [يُزَخْرِفُ قَولًا ولا يَفعَلُ][7]

فـ(لأُبغِضُ) معناه الحال؛ لدخول اللام عليه، أو كان المضارع مفصولًا من لام القسم بمعموله أو بحرف التنفيس، نحو: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[8]،

---

١. يوسف (١٢): ٣٢.

٢. يوسف (١٢): ٣٢.

٣. في الأصل و(ب): «فلا يشترط» بدل «فيشترط»، والصواب ما أثبتناه.

٤. في الأصل و(ب): «يلزم» بدل «لا يلزم»، والصواب ما أثبتناه.

٥. الأنبياء (٢١): ٥٧.

٦. يوسف (١٢): ٨٥.

٧. البيت من المتقارب، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «لأبغضُ»؛ حيث لم يؤكّده بالنون مع كونه فعلًا مضارعًا مثبتًا مقترنًا بلام الجواب متّصلًا بها؛ لكونه ليس بمعنى الاستقبال.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٨٩، شرح التسهيل لناظر الجيش ٦: ٣١٠٠، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٣٢٥، شرح الشواهد للعيني ٣: ٣٣٢.

٨. آل عمران (٣): ١٥٨.

والتقدير: «واللهِ لئن مُتُّم أو قُتلتُم لتحشرون»، ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[١]، فـ(يُعْطِيكَ) معطوف على ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[٢].

ويحسن توكيد المضارع بهما، إذا كان شرطًا لِـ(إن) الشرطيّة المؤكَّد بـ(ما) الزائدة، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[٣]، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾[٤]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[٥].

ويكثر توكيده إذا وقع بعد أداة طلب، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾[٦].

نعم، يقلُّ توكيده بهما بعد (لا) النافية أو (ما) الزائدة التي لم تسبق بـ(إن) الشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[٧]، وقولهم في المَثَل: «وَمِن عِضَةٍ ما يَنبُتَنَّ شكيرُها».

وأقلُّ من ذلك القليل: توكيده بهما بعد (لم) وبعد أداة جزاء غير (ما) الشرطية، كقول أبي حيان:

يَحسَبُهُ الجاهلُ مَا لَمْ يَعلَمَا ... شَيْخًا [على كُرسِيِّه مُعَمَّمَا][٨]

---

١. الضحى (٩٣): ٥.

٢. الضحى (٩٣): ٣.

٣. الأنفال (٨): ٥٨.

٤. الزخرف (٤٣): ٤١.

٥. مريم (١٩): ٢٦.

٦. إبراهيم (١٤): ٤٢.

٧. الأنفال (٨): ٢٥.

٨. البيت من الرجز، نسبه ابن هشام والعيني تبعا للأعلم الشنتمري إلى أبي حيان الفقعسي، والسيرافي إلى الدبيري، والخليل إلى العجاج، والآخرون إلى أبي الصمعاء مساور بن هند

وكقوله:

مَـنْ نَـثْقَفَنْ مِـنْهُم فَلَـيْسَ بِآئـبٍ [أبَـدًا، وَقَتْـلُ بَـني قُتَيْبَـةَ شـافي][1]

وحكم آخر الفعل المؤكَّد: الفتح، نحو: «لِيَضرِبَنَّ زيدٌ» و«اضرِبَنَّ يا زيدُ»، إلَّا إذا كان المضارع مسندًا إلى ضمير ذي لين؛ ألف أو واو أو ياء؛ فإنَّه يحرَّك آخره حينئذٍ بما يجانس ذلك اللين.

ويحذف ذلك الضمير اللين وجوبًا، إن كان ياءً أو واوًا، فتقول: «اضرِبُنَّ يا قوم» ـ بضمِّ الباء ـ و«اضرِبِنَّ يا هند» ـ بكسرها ـ، والأصل: (اضْرِبُوْنَّ) و(اضْرِبِيْنَّ) ـبتشديد النون فيهما ـ، فلزم التقاء الساكنين؛ الواو والنون المدغمة في الأوَّل، والياء والنون المدغمة في الثاني، فحذفت الواو والياء؛ لالتقاء الساكنين.

←

العبسي. والشاهد: قوله «لم يعلمن»؛ حيث أكّد المضارع بالنون الخفيفة بعد (لم) وبعد أداة جزاء غير (ما) الشرطيّة.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٩٨ ـ ٩٩، شرح التسهيل لناظر الجيش ٨: ٣٩٣١، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٥٤، شرح الشواهد للعيني ٣: ٣٣٥، كتاب سيبويه ٢: ١٧٧، شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٦٦، شرح كتاب سيبويه ٤: ٢٥١، شرح الكافية الشافية ٢: ٥٥، الجمل في النحو: ٢٣٨.

١. البيت من الكامل، لابنة مرّة بن عاهان الحارثي. والشاهد: قوله «مَن نَثقِفَنْ»؛ حيث أكّد الفعل المضارع بالنون الخفيفة بعد (مَن) الشرطيّة.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٩٩ ـ ١٠٠، المقتضب ٣: ١٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٨: ٣٩٣٣، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ١٣٨، شرح الشواهد للعيني ٣: ٣٣٩، كتاب سيبويه ٢: ١٧٧، شرح كتاب سيبويه ٤: ٢٥١، شرح الكافية الشافية ٢: ٥٤، شرح جمل الزجاجي ٣: ٨٥.

وإذا كان آخر الفعل المضارع ألفًا ـ كـ(يَخشَى) ـ حذفت الألف، وثبت الواو المضمومة والياء المكسورة؛ لرفع التقاء الساكنين في مثله. وإذا أسند ما آخره ألف ـ نحو: (يَخشَى) ـ إلى غير الواو والياء ـ وهو الاسم الظاهر، والضمير المستتر، والألف والنون ـ لم يحذف الألف من آخره بل يقلب ياءًا، فتقول: «لِيَخْشَيَنَّ زيدٌ» و«لِتَخْشَيَنَّ يا زيد» و«لِتَخْشَيَانِّ يا زيدان» و«لِتَخْشَيْنَانِّ يا هندات».

ويمنع وقوع الخفيفة بعد الألف، فلا يقال في (قُوْمَاْ) و(اقعُدَاْ): «قُوْمَاْنْ» و«اُقْعُدَاْنْ» ـ بسكون النون ـ؛ لئلا يلتقى الساكنان، ويجوز وقوع الثقيلة بعد الألف، كقراءة السبعة: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾[1] ـ بتشديد النون ـ.

والخفيفة لا تؤكِّد الفعل المسند إلى نون الإناث؛ إذ لابدَّ من ذكر فاعله بألف فاصلة بين النونين، وهما نون الإناث ونون التوكيد، فيقال: «اضرِبْنَانِّ يا نسوة».

وأيضًا تحذف الخفيفة قبلَ الساكن، وتعطى في الوقف حكم التنوين؛ فإنْ وقعتْ بعد فتحةٍ قلبت ألفًا، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[2] و﴿لَيَكُوْنًا﴾[3]. وإنْ وقعت الخفيفة بعد ضمَّة أو كسرة حذفت، ورُدَّ ما حذف لأجلها في الوصل ـ من واو أو ياء ـ، فتقول في الوصل: «اضرِبُنْ يا قوم» و«اضرِبِنْ يا هند» ـ بضمّ الباء في المثال الأوَّل، وكسرها في الثاني ـ والأصل: (اضرِبُوْنْ) و(اضرِبِيْنْ)

---

١. يونس (١٠): ٨٩.

٢. العلق (٩٦): ١٥.

٣. يوسف (١٢): ٣٢.

بسكون النون فيهما، حذفت الواو والياء؛ لالتقاء الساكنين، ومع الوقف تحذف النون تشبيهًا بالتنوين، ثم ترجع بالواو والياء؛ لعدم التقاء الساكنين، فتقول: «اضرِبُوْا» و«اضرِبيْ».

ما لا ينصرف

وهو الاسم المعرب، الفاقد للتنوين الدالّ[١] على معنىً يكون الاسم به أمْكَنَ، وذلك المعنى هو عدم مشابهة الاسم للحرف والفعل. وغير المنصرف الفاقد للتنوين المذكور أشبَهَ الفعلَ في فرعِيَّتَيْن من تسعٍ، من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، فمُنِعَ من الصرف.

وقد يمنع صرفه **بعلَّة واحدة**، وهي:

ألف التأنيث؛ مقصورةً كانت أو ممدودة، معرفةً كانت أو نكرةً، اسمًا كان أو صفةً، نحو: (ذِكرَى)، و(صَحراء) و(ذَكَرِيَّاء)، أو جمعًا كـ(أصدقاء)، أو صفةً كـ(حُبلَى) و(حَمرَاء).

أو **جمعه بالجمع الموازن لـ(مَفَاعِل) و(مَفَاعِيْل)**، كـ(دَرَاهِم) و(مَسَاجِد) و(دَفَاتِر) و(عَذَارَى) جمع (عَذْرَاء) بالمدّ، وهي: البكر، و(مَدَارَى) جمع (مِدرَى) بكسر الميم والقصر، ولا يخفى أنَّ (عَذَارَى) و(مَدَارَى) من (مَفَاعِل) المعتلّ المنقوص، وقد تبدلّت كسرته فتحةً، فقلبت ياؤه ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فجرت مَجرَى الصحيح، فلم تنوَّن.

---

١. في الأصل و(ب): «الدالّة» بدل «الدالّ»، والصواب ما أثبتناه.

وإنْ سُمِّي شخصٌ على ما يوازن (مَفَاعِيل) أو (مَفَاعِل) أو بما وِزَانُه من لفظٍ أعجميٍّ ـ مثل: (سَرَاوِيل) و(شَرَاحِيل) ـ أو من لفظٍ مرتجلٍ للعَلَميَّة ـ مثل: (كَشَاجِم) ـ مُنِع الصرفَ أيضًا.

والذي يُمنع صرفه **لعِلَّتَيْن** على **قسمَيْن**؛

الأول: ما وُضع صفةً ـ وإن كان نكرةً ـ، وهو **ثلاثة أنواع:**

[الأوّل]: وصفٌ ذو زيادتَيْن ـ ألف ونون ـ وِزان (فَعْلَان)، كـ(سَكرَان) و(غَضبَان) و(عَطشَان) و(كَحلَان).

و**[الثاني]**: وصفٌ على وزن الفعل، وهو وزن (أفْعَل) في المكبَّر، و(أُفَيْعِل) في المصغَّر، والغالب فيه: (أفعَل)، كـ(أحمَر) و(أفضَل) و(أكمَر).

وصرف باب (أبطَح) و(أدهَم) ـ للقيد ـ [و] (أسود[1]) و(أرقَم) ـ للحَيَّة فيها نقط سود ـ؛ لأنَّها وضعت صفاتٍ، طرأت لها الاسمية، بخلاف (أجدَل) و(أخيَل) و(أفعَى)؛ فإنَّها اسم في الأصل وفي الحال، فصُرفت عند الأكثر، وبعضهم زَعَم منعها من الصرف؛ للَمْح معنى الصفة فيها، وهو ضعيف.

والثالث: وصفٌ معدولٌ عن لفظٍ آخرٍ من الموازن لـ(فُعَال)[2] ـ بضمِّ الفاء ـ، و(مَفعَل) ـ بفتح الميم والعين ـ، نحو: (مَثنَى) و(ثُلاثَ)؛ فإنَّ البناءَيْن مسموعان من الواحد إلى الأربعة، بل وفي الباقي من العشرة ـ على الأصحّ ـ، ومنه: (أُخَرُ) ـ بضمِّ الهمزة وفتح الخاء ـ، نحو: «مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ». فالوصف

---

١. في الأصل و(ب): «الأسود» بدل «أسود»، والأنسب ما أثبتناه.

٢. في الأصل و(ب): «لـ(فُعل)» بدل «لـ(فُعَال)»، والصواب ما أثبتناه.

مع العدل مَنَعا صرفَ (إحدَى) و(مَثنَى) و(ثُلاثَ) وأخواتهما و(أُخَرَ)[١]. ولو سُمِّي بـ(أُخَرَ) أو بـ(مَثنَى) أو أحد أخواتهما بقي على منع الصرف؛ لقيام العَلَميَّة مقامَ الصفة الذاهبة بالتسمية.

القسم الثاني ـ ممّا لا ينصرف ـ :

المعرفة بالخصوص، وهو العَلَم المركَّب تركيبَ المزجِ، كـ(بَعلَبَكَ) و(حَضرَمُوتَ).

والعَلَم ذو الزيادتَيْن ـ الألف والنون ـ ، كـ(مَروَانَ) و(عُثمَانَ) و(عِمرَانَ) و(غَطفَانَ) و(أصبَهانَ) وغير ذلك ممَّا كان على (فَعْلان).

والعلم المؤنَّث بالتاء، كـ(فاطمةَ)، و(طلحةَ)، أو كان زائدًا على أحرف ثلاثة، كـ(زَينَبَ) و(سُعادَ)، أو ثلاثيًّا محرّك الوسط، كـ(سَقَرَ) و(لَظَى)، أو ثلاثيًّا أعجميًّا، كـ(مَاْهَ) و(جُوْرَ) ـ عَلَمَيْ بلدَين، أو ثلاثيًّا نُقل من المذكَّر إلى المؤنَّث، كـ(زَيدَ) ـ اسم امرأةٍ لا اسم ذَكَر ـ ، أو كان كـ(إبراهيمَ) و(إسماعيلَ) زائدًا على الثلاثة وهو أعجميّ.

والعَلَم إذا كان؛

على الوزن الذي يخصّ الفعلَ، كـ(خَضَّمَ) لمكان[٢]، و(شَمَّرَ) علمًا للفرس، و(دُئِلَ) اسم قبيلة، وكـ(انطَلَقَ) و(اسْتَخْرَجَ) و(تَقَاْتَلَ) أعلامًا.

أو على الوزن الذي الفعل به أولى، كـ(إثْمِدَ) و(إصْبَعَ) ـ بكسر الهمزة وفتح

---

١. في الأصل و(ب) زيادة: «من الصرف»، وإنَّما حذفناه؛ للاستغناء عنه بقوله: «مَنَعا صرفَ».

٢. ينظر: المعرّب (للجواليقي): ١٠٨، معجم البلدان ٢: ٣٧٧.

الموحَّدة ـ، و(أُيْلُمَ) ـ بضمِّ الهمزة واللام وسكون الموحَّدة ـ أعلامًا.

أو كان العَلَم على وزن (أفعَل) مبدوًّا بزيادةٍ تدلُّ على الفعل، ولا تدلُّ على الاسم، مثل: (أفْكَل) وهي الرِعْدَة، و(أكْلُب) جمع (كَلْبٍ)؛ فإنَّ الهمزة فيهما لا تدلُّ [على] معنى، وهما على وزان (أذْهَبُ) و(أكْتُبُ).

أو كان العَلَم مختومًا بألف الإلحاق المقصورة، كـ(عَلْقَى) و(أرْطَى) عَلَمَيْن.

ومنها: المعرفة المعدولة، وهي على أنواع؛

منها: (فُعَل) ـ بضم الفاء وفتح العين ـ في التوكيد، نحو: (جُمَعُ) و(كُتَعُ) و(بُصَعُ)؛ فإنَّها معارف، تضاف إلى ضمير المؤكد، ومعدولة عن (فَعْلاوَات)؛ فإنَّ مفرداتها: (جَمْعَاءُ) و(كَتْعَاءُ) و(بَصْعَاءُ)، وإنَّما قياس (فَعْلاء) إذا كان اسمًا كـ(صَحراء): أن يجمع على (فَعْلاوات)، كـ(صَحْراء) و(صَحْراوات).

ومنها: (سَحَر) إذا أريد به سحرُ ليلةٍ معينةٍ، واستعمل ظرفًا مجردًا مِن (ألـ) والاضافة، نحو: «جئتُ ليلةَ السَبْتِ سَحَرَ[1]»، فهو ممّا فيه التعريف والعدل؛ التعريف باعتبار أنَّه علم لهذا الوقت الخاصّ، والعدل باعتبار أنَّ صيغته معدولة عن (السَحَر) المقرون بـ(أل).

ومنها: (فُعَل) ـ بضمِّ الفاء وفتح العين ـ إذا كان عَلَما لمذكَّر، كـ(عُمَرَ) المعدول عن (عَامِر)، و(مُضَرَ) و(زُفَرَ) و(قُثَمَ) و(زُحَلَ) و(جُشَمَ) و(جُمَحَ) و(قُزَحَ) و(عُصَمَ) و(حُجَا) و(دُلَفَ) و(هُبَلَ) و(بُلَعَ)[2] و(ثُعَلَ) والكلّ معدولة

١. في الأصل و(ب): «سحرا» بدل «سحر»، والصواب ما أثبتناه، كما في أوضح المسالك ٤: ١١٨.

٢. في الأصل و(ب): «(هذل) و(بلغ)» بدل «(هُبَل) و(بُلَع)»، والصواب ما أثبتناه.

عن (فاعِل). ومُنع صرف (طُوَى) للتأنيث لا للعدل عن (طَاوٍ).

ومنها: (فَعَال) ـ بفتح الفاء ـ علمًا لمؤنث، كـ(حَذامِ) و(قَطامِ) في لغة بني تميم، وكـ(سَفارِ) اسم لبئرٍ، وكـ(وَبارِ) اسمًا لقبيلة بنوه على الكسر، وأهل الحجاز يبنون ما كان على وزان (فَعال) علمًا لمؤنث على الكسر؛ تشبيهًا له بـ(نَزَالِ) في التعريف والعدل والوزن والتأنيث.

ومنها: (أمْسِ) المراد به اليوم الذي يليه يومُك، إذا لم يضف، ولم يقترن بـ(أل)، ولم يصغَّر، ولم يكسَّر، ولم يقع ظرفًا. والحجازيون يبنونه على الكسر ـ مطلقًا ـ على تقديره مُضَمَّنًا معنى اللام المعرفة، كما قال شاعرهم:

[اليَومُ أعلَمُ مَا يَجِيءُ بِه] وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِه أمْسِ[1]

و(أمْسِ) فاعلُ (مَضَى) ـ وهو مكسورٌ ـ. وبعض بني تميم يمنع صرفه ـ مطلقًا ـ؛ [لأنّه] معدولٌ على (الأمس) المقرون بـ(أل)، كقوله:

[لَقَد] رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أمْسَا [عَجائِزًا مِثلَ السَعَالي خَمَسًا][2]

---

١. البيت من الكامل، لتبع بن الأقران، أو لأسقف نجران.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ١٢٣، شرح التسهيل لناظر الجيش ٤: ١٩٨٣، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ١٦، شرح جمل الزجاجي ٢: ٥٦٢.

٢. البيت من الرجز المشطور، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «مذ أمسا»؛ فإنّه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ١٢١ ـ ١٢٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٤: ١٩٨٣، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ١٦، شرح الشواهد للعيني ٣: ٤٠٣،

فجَرُّ (أمْس) بالفتحة، والألف ألف الإطلاق، لكن جمهور بني تميم على [اختصاص] الإعراب الممنوع [من] الصرف بحالة الرفع خاصّةً، فيبنيه على الكسر في حالتَي النصب والجرّ، كقوله:

اعتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إنْ عَنَّ بَأسُ ... وَتَنَاسَ الذي تَضَمَّنَ أمْسُ[1]

برفع (أمسُ) على الفاعليّة بـ(تَضَمَّنَ) ولم ينوِّنْه.

لو عرض التنكير للممنوع من الصرف بالعلميَّة والتأنيث أو الزيادة أو العدل أو وزن الفعل أو العجمة أو التركيب أو الألف المقصورة فيُصرَف لزوال العلميَّة، فتقول ـ حينئذٍ ـ : «رُبَّ فاطمةٍ وعمرانٍ وعُمَرٍ ويَزيدٍ وإبراهيمٍ ومَعدِيَ كَرِبٍ وأرطىً لَقِيتُم» ـ بالجرِّ والتنوين ـ لكن هذا في غير ما كان صفةً قبل العلميَّة، كـ(أحمَر) و(سَكران)؛ فإنَّه إذا نكِّر بقي غير منصرف.

وكذا يُصرف الممنوع من الصرف إذا صُغِّر، كـ(حُمَيْد) و(عُمَيْر) في تصغير (أحمَد) و(عُمَر)، فيزول الوزن والعدل بالتصغير.

وقد يُصرف الممنوع من الصرف؛ للضرورة، كقول امرئ القيس:

←

شرح جمل الزجاجي ٢: ٥٦٢، كتاب سيبويه ٢: ٥١، الجمل في النحو: ١٨٢، شرح الكافية الشافية ٢: ٩١.

١. البيت من الخفيف. لقائل مجهول.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ١٢٢ ـ ١٢٣، شرح التسهيل لناظر الجيش ٤: ١٩٨٣، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٢٢، شرح الشواهد للعيني ٣: ٤٠٣، همع الهوامع ٢: ١٠٩.

وَيَــوْمَ دَخَلْــتُ الخِــدرَ خِــدرَ عُنَيــزَةٍ [فقالــتْ لــكَ الــوَيلاتُ إنَّــكَ مُــرْجِلي][1]

فصُرف (عُنَيزَةٍ) ـ بالتنوين ـ.

أو لإرادة التناسب للمنصرف، كقراءة نافع والكسائي: ﴿سَلَاسِلًا﴾[2] ـ بالصرف؛ لمناسبة ﴿أَغْلَالًا﴾[3] ـ، و﴿قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا﴾[4] ـ بصرفهما[5] ـ، وعندي أنَّ هذا من اللحن.

والمنقوص الذي في آخره ياءٌ ساكنةٌ إذا استحقَّ منع الصرف ولم يكن من الأعلام حُذفت ياؤه ـ رفعًا وجرًا ـ ونُوِّنَ، كـ(جَوَارٍ)؛ استحق منع الصرف؛ لكونه على صيغة منتهى الجموع. و(أُعَيْمٍ) تصغير (أعْمَى)؛ فيه الوصف ووزن الفعل. وكذا إن كان علمًا كـ(قاضٍ) ـ علم امرأة ـ؛ فيه العلميَّة والتأنيث، وكـ(يَرمِي) ـ علمًا ـ؛ فيه العلميَّة ووزن الفعل المنقول عنه، فتقول ـ حينئذٍ ـ: «جاءني جوارٍ وأُعَيْمٌ وقاضٍ»، و«مررت بجوارٍ وأُعَيْمٍ وقاضٍ» ـ بالتنوين وحذف الياء في الجميع ـ في حالتَي الرفع والجرّ.

---

١. البيت من الطويل، لامرئ القيس بن حجر الكندي. والشاهد: قوله «عنيزةٍ»؛ حيث صرفه للضرورة. ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ١٢٥، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٢: ٢٩١، شرح الشواهد للعيني ٣: ٤١١، الإنصاف ٢: ٤٠٠، مغني اللبيب ٢: ٣٤٣.

٢. الإنسان (٧٦): ٤.

٣. الإنسان (٧٦): ٤.

٤. الإنسان (٧٦): ١٥ و١٦.

٥. إيضاح الوقف والابتداء ١: ٣٦٧ ـ ٣٦٨، شرح طيبة النشر: ٣٢٣، سراج القارئ المبتدي: ٣٧٧.

إعراب الفعل

لا حَظَّ للأفعال من الإعراب، إلَّا المضارع المجرَّد من الناصب والجازم، السالم من نونَي التوكيد والإناث.

فإنَّه **يُرفع** بالضمَّة، والأصح أنَّ رافعَه نفسُ هذا التجرُّد.

و**يُنصب** بـ(لَنْ) و(كَيْ) المصدريَّة المسبوقة باللام، نحو:

﴿**لِكَيْلَا تَأْسَوْا**﴾[1]، وبـ(أن) المصدريَّة، نحو: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾[2]، وبـ(إذَنْ) إذا تصدَّرَتْ وكان المضارع بعدها مستقبلًا متصلًا بها، نحو: «إذَنْ تَصدُقَ» جوابًا لشيعيٍّ قال: «أنا الموالي لأمير المؤمنين»، أو يفصل بين المضارع وبينها قسمٌ، نحو:

إذَنْ وَاللهِ نَرمِيَهُم بِحَربٍ   [**يُشيبُ الطِّفلَ مِن قَبلِ المَشِيبِ**][3]

والمضارع يُنصب بـ(أن) مضمرةً وجوبًا؛

بعد لام الجحود، المسبوق بـ(كان) الناقصة المنفيَّة، نحو: ﴿**وَمَا كَانَ اللهُ**

---

١. الحديد (٥٧): ٢٣.

٢. البقرة (٢): ١٨٤.

٣. البيت من الوافر، لحسان بن ثابت الأنصاريّ. والشاهد: قوله «إذن واللهِ نرميَهم»؛ حيث نصب فعل المضارع بـ(إذن) مع أنّه قد فصل بينهما: لكون ذلك الفاصل القسم مما يغتفر الفصل به بين العامل والمعمول.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ١٥٣ ـ ١٥٤، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ١٠٢، شرح الشواهد للعيني ٣: ٤٣٣، مغني اللبيب ٢: ٦٩٣.

لِيَظْلِمَهُمْ﴾[١] ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٢]، فـ(يَظلِمَ) و(يَغفِرَ) منصوبان بـ(أن) المضمرة بعد اللام.

وبعد (أو) العاطفة، إذا صلح في موضعها (حَتَّى)، نحو: «لألزَمَنَّك أو تَقضِيَني حَقِّي»، أي: «حتَّى تَقضِيَني»، وقوله:

لأستَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المُنَى   [فَما انْقادَتِ الآمالُ إلّا لِصابِرِ][٣]

وبعد (حَتَّى) الجارة، إن كان الفعل مستقبلًا باعتبار التكلّم، نحو: ﴿فَقاتِلُوا الَّتي تَبْغي حَتَّى تَفيءَ﴾[٤]، أو مستقبلًا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار التكلّم، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[٥].

وبعد فاء السببية أو واو المعيَّة، المسبوقَيْن بنفيٍ أو طلبٍ محضَيْن، نحو: ﴿لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[٦]، ونحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ ويَعْلَمَ الصَّابِرينَ﴾[٧].

---

١. العنكبوت (٢٩): ٤٠.

٢. النساء (٤): ١٣٧ و١٦٨.

٣. البيت من الطويل، لقائل مجهول. والشاهد: قوله «أو أُدرِكَ»؛ حيث نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (إلى) أو (حتّى).

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ١٥٧، شرح التسهيل لناظر الجيش ٨: ٤١٧٩، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٤١٩، شرح الشواهد للعيني ٣: ٤٤١، شرح الكافية الشافية ٢: ١٢٠، مغني اللبيب ١: ٦٧.

٤. الحجرات (٤٩): ٩.

٥. البقرة (٢): ٢١٤.

٦. فاطر (٣٥): ٣٦.

٧. آل عمران (٣): ١٤٢.

عوامل الجزم

الجازم للفعل ضربان: جازم لفعلٍ واحدٍ، وجازم لفِعلَيْن.

والأوّل: أربعةُ أحرفٍ:

(لا) الطلبيّة، سواء كانت ناهيةً، نحو: ﴿لا تُشْرِكْ بِاللهِ﴾[1]، أو للدعاء، نحو: ﴿لا تُؤاخِذْنا﴾[2]. وجزمها لفعلَي المتكلّم المبنيَّيْن للمفعول كثيرٌ، نحو: «لا أُخرَجْ» و«لا نُخرَجْ»، ويقلُّ في المبنيَّيْن للفاعل، كقوله:

لا أعرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدامِعُها [كَأنَّ أبكارَها نِعاجُ دَوَّارِ][3]

وقول الآخر:

إذا ما خَرَجْنا مِن دِمَشقَ فلا لها [أبَدًا ما دامَ فيها الجُراضِمُ][4]

---

١. لقمان (٣١): ١٣.

٢. البقرة (٢): ٢٨٦.

٣. البيت من البسيط، للنابغة الذبياني. والشاهد: قوله «لا أعرِفَنْ»؛ فإنّ (لا) هذه ناهية ، والفعل المضارع المجزوم بها محلّاً للمتكلم، وهو مبني للمعلوم؛ وذلك قليل.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ١٧٩ ـ ١٨٠، شرح التسهيل لناظر الجيش ٩: ٤٣٠٤، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٤٧١، شرح الشواهد للعيني ٤: ٤، شرح الكافية الشافية ٢: ١٣٩، كتاب سيبويه ٢: ١٧٣، شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٥٠، مغني اللبيب ١: ٢٤٦.

٤. البيت من الطويل، للفرزدق أو الوليد بن عقبة. والشاهد: قوله «فلا نعد»؛ حيث جزم فعل المتكلّم المبنيّ للمعلوم بـ(لا) الناهية أو الدعائية، وذلك قليل.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ١٨١ ـ ١٨٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٩: ٤٣٠٣، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٦٥، شرح الشواهد للعيني ٤: ٤، شرح الكافية الشافية ٢: ١٣٩، مغني اللبيب ١: ٢٤٧.

و(**اللام) الطلبيَّة** ـ أمرًا كانت، نحو: ﴿**لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ**﴾[1]، أو دعاءً، نحو: ﴿**لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّك**﴾[2].

ويقلُّ مجيؤها جازمةً لِفِعلَي المتكلِّم المبنيَّين للفاعل، نحو قوله ﷺ: «قوموا فلأُصَلِّ لكم»[3]، أي: «لأجلكم»، والفاء زائدةٌ، و(أُصَلِّ) مجزومٌ بلام الأمر، وعلامة جزمه حذف الياء، وقوله تعالى: ﴿**وَلْنَحْمِلْ خَطاياكُم**﴾[4]، فـ(نَحْمِلْ) مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه السكون.

وأقلُّ من ذلك: جزمها فعل الفاعل المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿**فَبِذلِكَ فَلْتَفْرَحُوا**﴾[5] ـ بالتاء ـ في قراءة بعض الصحابة[6]، ونحو: «لِتَأْخُذوا مَصَافَّكم»[7]، والغالب: الاكتفاء بفعل الأمر عن جزم فعل المخاطب، نحو: «خُذُوا»، «قُومُوا».

و(لَمْ) و(لَمَّا) النافيتان، وهما حرفان، ويشتركان في الاختصاص بالمضارع، وبالنفي والجزم، وقلب معنى المضارع إلى الماضي. وتختصُّ (لم) بشيئين؛ بمصاحبة الشرط، نحو: ﴿**وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَه**﴾[8]، وبجواز انقطاع نفي

---

١. الطلاق (٦٥): ٧.

٢. الزخرف (٤٣): ٧٧.

٣. مسند الشافعي: ٥٨، مسند ابن حنبل ١٩: ٣٤٧، صحيح البخاري ١: ٤٠٤، سنن أبي داود ١: ١٤٦.

٤. العنكبوت (٢٩): ١٢.

٥. يونس (١٠): ٥٨.

٦. المقتضب ٢: ٣٤٥، أوضح المسالك ٤: ١٨٢، معاني القرآن ١: ٤٨٥، الحجّة في القراءات السبع: ١٥٧.

٧. شرح الكافية الشافية ٢: ١٣٨، الإنصاف ٢: ٤٢٧، الجمل في النحو: ٢٥٠، معاني القرآن للفرّاء ١: ٤٧٠، مغني اللبيب ١: ٢٢٤. ولم نعثر عليه في كتب الحديث.

٨. المائدة (٥): ٦٧.

منفيّها، فيصحّ في «لَمْ يَكُنِ الإنسان شَيْئًا مَذْكُورًا» أن تقول: «ثمَّ كانَ شيئًا مذكورًا». وتختصّ (لـمّا) بجواز حذف مجزومها، نحو: «قارَبْتُ المدينةَ ولـمّا» ـ بحذف (أدخُلْها) المجزوم ـ، وبتوقُّع ثبوت منفيّها، نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذابِ﴾[١] ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[٢]، وحيث إنّ (لـمّا) يغلب عليها التوقُّع امتنَعَ أنْ تقول: «لـمّا يجتمع الضدّان».

والثاني ـ أي: الجازم لِفِعلَيْن ـ:

إن الشرطية وما تضمَّن معناها؛ وهي: (مَنْ) و(مَا) و(مَهمَا) و(مَتَى) و(أَيَّانَ) و(إذامَا) و(إذْمَا) و(أينَما) و(أنَّى) و(كَيفَما) و(حَيثُما) و(أيُّ).

وكلّ واحد من أدوات الشرط تقتضي جملتَيْن؛ الأولى (شرطيَّة)، ولا تكون إلَّا فعليَّة. والثانية[٣] تسمَّى (جوابًا) و(جزاءً)، وتكون فعليَّة واسميَّة.

وتقترن جملة الجواب بالفاء وجوبًا، إذا لم تصلح أن تكون شرطًا، وقد يخلف الفاءَ (إذا) الفجائيَّة، نحو: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٤].

ولا يشترط في الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد، بل يكونان مضارعَيْن، نحو: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾[٥]، وماضيَيْن، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنا﴾[٦]، وماضيًا

---

١. ص (٣٨): ٨.

٢. الحجرات (٤٩): ١٤.

٣. في الأصل و(ب): «والثاني» بدل «والثانية»، والصواب ما أثبتناه.

٤. الروم (٣٠): ٣٦.

٥. الأنفال (٨): ١٩.

٦. الإسراء (١٧): ٨.

ومضارعًا نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾[١]، ومضارعًا وماضيًا، يقول ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيلَةَ القَدرِ إيمانًا واحتِسَابًا غُفِرَ لَه»[٢].

ويحسن رفع جواب الشرط المسبوق بماضٍ أو مضارعٍ منفيٍّ بـ(لـم)، نحو: «إنْ لَـمْ يَقُمْ أَقُوْمُ[٣]»، ورفعه بعد المضارع ضعيفٌ، كقوله:

[فَقُلْتُ: تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ؛ إنَّها مُطَبَّعَةٌ] مَنْ يَأتِها لا يَضيرُها[٤]

ـ بالرفع ـ.

والمضارع المقرون بالفاء أو الواو، الواقع بعد تمام جملتَي الشرط والجزاء، يجوز جزمه بالعطف، ورفعه على الاستيناف، ونصبه بـ(أن) مضمرةً وجوبًا، كقوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُم﴾[٥]؛ فقد قُرِئت (يَذَرهُم) بالرفع والنصب

---

١. الشورى (٤٢): ٢٠.

٢. صحيح البخاري ١: ١٧٣. في المصادر الشيعيّة مثل: كتاب فضائل شهر رمضان: ١٠٥ و١٣٦، روضة الواعظين ٢: ٣٤٩: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»؛ وفي الأمالي (للشيخ الطوسي رحمه الله): «مَنْ صلّى..».

٣. في الأصل و(ب): «أقُم» بدل «أقوم»، والصواب ما أثبتناه.

٤. البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي. والشاهد: رفع جواب الشرط المسبوق بغير ماض أو مضارع منفي بـ(لم) في قوله «لا يضيرُها»، وهو ضعيف.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ١٨٨ ـ ١٨٩، المقتضب ٢: ٣٧٤، شرح التسهيل لناظر الجيش ٩: ٤٣٤٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٤٩١، شرح الشواهد للعيني ٤: ٢٧، شرح جمل الزجاجي ٣: ٢١٧، شرح الكافية الشافية ٢: ١٤٩، كتاب سيبويه ١: ٥١٢، شرح أبيات سيبويه ٢: ١٩٣، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٧٠، الجمل في النحو: ١٩٩.

٥. الأعراف (٧): ١٨٦.

والجزم[١]. وإذا توسّط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه: الجزم، بالعطف على الشرط المجزوم لفظًا أو محلًّا، ويجوز النصب بـ(أن) مضمرةً وجوبًا بعد الفاء أو الواو.

وجاء حذف الشرط المعلوم ـ والأداة (إن) مقرونة بـ(لا) النافية ـ في شعر الأحوص، قال:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[٢]

أي: «وإلَّا تُطَلِّقْها يَعْلُ».

ويجوز حذف جواب الشرط إذا كان معلومًا، نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا**﴾[٣]، والتقدير: «فَافْعَلْ».

وقد يجب حذف الجواب، إن كان الدالّ عليه ما تقدَّم، ممّا هو جواب في المعنى، نحو: «أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ»، أي: «فأنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ»، أو كان الدالُّ على جواب الشرط ما تأخَّر عن جواب قسمٍ سابقٍ على الشرط، نحو: ﴿**لَئِنِ**

---

١. الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ٢: ٢٥٨ ـ ٢٥٩، شرح طيبة النشر لابن الجزري: ٢٤٠، كتاب سيبويه ١: ٥٢٤، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٨٨، مغني اللبيب ٢: ٤٧٧.

٢. البيت من الوافر، للأحوص. والشاهد: قوله «وإلّا يَعلُ»؛ حيث حذف فعل الشرط؛ لأنّ الأداة (إن) وهي مقرونة بـ(لا).

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ١٩٤ ـ ١٩٥، شرح التسهيل لناظر الجيش ٩: ٤٣٨٠، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ٣٣، شرح الشواهد للعيني ٤: ٣٦، شرح جمل الزجاجي ٢: ٣١٧، شرح الكافية الشافية ٢: ١٦٤، المقرِّب: ٣٥٣.

٣. الأنعام (٦): ٣٥.

اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ والْجِنُّ على أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾[١]، فجملة «لا يَأتونَ» جواب قسمٍ سابقٍ على الشرط ـ وهو (إن) ـ ، والدالُّ على تقدُّمِه تقدُّمُ اللام الموطّئة لقسمٍ قبلها في (لَئِن)، وجواب الشرط محذوفٌ؛ استغناءً عنه بجواب القسم، كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخَّر عنه، نحو: «إنْ تَقُمْ[٢] وَاللهِ أقُمْ»، وإذا تقدّمهما ذو خبرٍ فالأرجح جعل الجواب جوابًا للشرط مع تأخُّره، نحو: «زيدٌ وَاللهِ إنْ يَقُمْ أقُمْ»، ولو قلت: «لَأَقُومَنَّ» ـ جوابًا للقسم ـ جاز، لكن الأرجح ترك ذلك وجعل الجواب للشرط. نعم، لا يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخُّره عن القسم، إنْ لم يتقدّمهما ذو خبر، فلا يصحّ: «وَاللهِ إنْ قامَ زيدٌ أقُمْ» خلافًا لابن مالك[٣]، وحيث يحذف الجواب ـ مطلقًا ـ اشترط في غير الضرورة مُضِيّ الشرط، فلا يجوز: «أنتَ ظالمٌ إنْ لم تَفعَلْ»، ولا: «وَاللهِ إنْ تَقُمْ لأَقُومَنَّ»؛ لكون الشرط مضارعًا غيرَ منفيٍّ بـ(لَمْ).

---

١. الإسراء (١٧): ٨٨.

٢. في الأصل و(ب): «أقُمْ» بدل «تَقُمْ»، والصواب ما أثبتناه.

٣. وذلك مقتضى قوله في الألفيّة:

وربّما رجّح بعد قسم ... شرط بلا ذي خبر مقدّم

حيث جوّز جعل الجواب للشرط مع تأخُّره عن القسم ـ وإنْ لم يتقدّمهما ذو خبر، فعلى رأيه يصحّ: «وَاللهِ إنْ قامَ زيدٌ أقُمْ».

وجوه (لو)

تجيء (لو) على وجوهٍ؛

منها: مصدريّةٌ مرادفةٌ [لـ](أن) المصدريّةِ غيرَ أنّها لا تنصب، والغالب في استعمالها أن يليَها الماضي والمضارعُ بعد لفظ (وَدَّ)، مثل: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾[1]، فتُسبَك مع ما بعدها بالمصدر، أي: «وَدُّوا الإدهانَ»، وبعد لفظ (يَوَدُّ)، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[2]، أي: «التعمير». وإذا وَلِيَها الماضي بَقِي على مُضيِّه، وإذا وَلِيها المضارعُ تَمحَّضَ للاستقبال.

ومنها: شرطيّةٌ، فتُعلِّق الجوابَ على الشرط في المستقبل، لكنّها لا تَجزِم. وإذا وليها فعلٌ ماضٍ ـ والحال فيها ذلك ـ أُوِّل بالمستقبل، نحو: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾[3]، أي: «إن شارفوا أن يتركوا». وإذا تلاها مضارعٌ تُخلَّص للاستقبال.

والغالبُ في استعمالها التعليقُ في الزمن الماضي دون المستقبل؛ فإنّ ذلك فيها قليلٌ، وهي (لو) الشرطيةُ المعروفةُ التي تقتضِي امتناعَ شرطها دائمًا ـ مثبتًا كان أو منفيًّا ـ. ولا تقتضي امتناعَ جوابها، ثمّ إن لم يكن لجوابها[4] سببٌ غيرُ ذلك الشرط لزم امتناعُها أيضًا؛ لملازمته له شرعًا، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[5]،

---

١. القلم (٦٨): ٩.

٢. البقرة (٢): ٩٦.

٣. النساء (٤): ٩.

٤. في الأصل و(ب): «بجوابها» بدل «لجوابها»، والصواب ما أثبتناه. ينظر: أوضح المسالك ٤: ٢٠٦.

٥. الأعراف (٧): ١٧٦.

أو عقلًا، كقوله: «لو كانت الشمسُ طالعةً كان النهارُ موجودًا»، أو عادةً، كقوله: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[١]. ولو كان لجواب (لو) سببٌ غيرُ شرطها لم يلزم من امتناعِ شرطِها امتناعَ جوابها ولا ثبوتَه. وإذا وَلِيَها مضارعٌ ـ وهي للتعليق في الماضي ـ أُوِّل المضارعُ بالماضي، نحو: ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾[٢]، أي: «لو أطاعَكُم لَعَنِتُّم».

وتختصّ (لو) ـ شرطيّةً كانت أو مصدريّةً ـ بالفعل، وربما وَليها في الشعر والأمثال اسمٌ مرفوعٌ معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسِّره ما بعده، كقوله:

أَخِلّايَ لو غيرُ الحِمامِ أصابَكم ... عَتبتُ [ولكِنْ ما عَلَى الموتِ مَعْتَبُ][٣]

وفي المَثَل: «لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني».

وجاء اقتران (لو) بـ(أنّ) المشدّدة الموصولة وصِلتِها كثيرًا، نحو: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ﴾[٤]، ولا خلاف في أنّ محلّ (لو) و(أنّ) هنا الرفع، وإن اختلفوا هل هو مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ أو فاعلٌ بـ(ثبت) مقدّرًا، فتأمّل.

---

١. الأنبياء (٢١): ٢٢.

٢. الحجرات (٤٩): ٧.

٣. البيت من الطويل، للغطمش الضبي، وهو من شعراء الحماسة لأبي تمام. والشاهد: قوله «لو غيرُ الحمامِ»؛ حيث ولي (لو) اسم مرفوع معمول لفعل محذوف يفسّره ما بعده.
ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٢٠٦ ـ ٢٠٧، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ١٧٣، شرح الشواهد للعيني ٤: ٥٥.

٤. الحجرات (٤٩): ٥.

(لولا) و(لوما)

قد يدلّان (لولا) و(لوما) على امتناع جوابها لوجود تاليهما، وحينئذٍ يختصّان بالجملة الاسميّة، نحو: ﴿لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ﴾[١]، وقوله:

لَومَا الإِصَاخَةُ لِلوُشَاةِ لَكَانَ [لِي] مِنْ [بَعدِ] سُخْطِكِ فِي رِضَاكِ رَجَاءُ[٢]

وقد يدلّان على التحضيض، وحينئذٍ يختصّان بالجملة الفعليّة، نحو: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾[٣]، ونحو: ﴿لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾[٤].

ومثلُهما في إفادة الوجهين ـ التحضيضِ والاختصاصِ بالأفعال ـ: (هلّا) و(ألّا) ـ بالفتح وتشديد اللام فيهما ـ و(ألا) ـ بالتخفيف ـ، نحو: «هلّا ضربتَ زيدًا، وأَلّا أَهَنتَه، وأَلا شَتَمتَه، فيَتأدَّبَ».

وربما اقترنَ حرفُ التحضيض باسمٍ متعلّقٍ بفعلٍ؛ إمّا مضمرٍ، نحو: «فهَلّا بِكرًا تُلاعِبُها»[٥]، أي: «فهلّا تَزوّجتَ بِكرًا»، أو مُظهَرٍ مؤخَّرٍ عن حرف التحضيض، نحو: ﴿وَلَوۡلَآ إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ قُلۡتُم﴾[٦]، أي: «هلّا قلتم إذ سَمعتُموه».

---

١. سبأ (٣٤): ٣١.

٢. البيت من الكامل، لقائل مجهول. والشاهد: اختصاص (لوما) بالجملة الاسميّة في قوله «لوما الاصاخة للوشاة»؛ لأنّها تدل على امتناع جوابها لوجود تاليها.

ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٧٦، شرح الأشموني ٤: ٦٩، مغني اللبيب ١: ٢٧٦.

٣. الفرقان (٢٥): ٢١.

٤. الحجر (١٥): ٧.

٥. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٥: ٢٧٢.

٦. النور (٢٤): ١٦.

الإخبار بـ(الذي) وفروعه والألف واللام

إذا قيل: كيف الإخبار بـ(الذي) عن (زيد) المبتدأ من قول «زيدٌ منطلقٌ»؟

فقل: اعمدْ إلى الكلام الذي فيه (زيد)، فتَبتَدئه بموصول مطابقٍ لـ(زيد) في إفراده وتذكيره ـ وذلك هو (الذي) ـ ثمّ تُؤخّر (زيد) إلى آخر الكلام، وارفَعْه على أنَّه خبر (الذي)، واجعل في مكان (زيد) الذي نقلته عنه ضميرًا مطابقًا له في معناه وفي إعرابه، فتقول: «الذي هو منطلقٌ زيدٌ»؛ فـ(الذي) مبتدأٌ، وجملةُ «هو منطلقٌ» مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ صلةُ (الذي)، والعائدُ منها الضميرُ الذي جعلتَه خَلَفًا عن (زيد) الذي هو الآن كمال الكلام، وهو زيد.

فإن قلت: قد تبيّن ممّا شرحتَ أنَّ (زيدًا) في المثال مخبرٌ به لا عنه، وأنَّ (الذي) مخبرٌ عنه لا به، وظاهرُ قولهم «كيف الإخبار بـ(الذي) عن (زيد) المبتدأ من قولنا: «زيدٌ منطلقٌ»» أنَّ (زيدًا) مخبرٌ عنه لا به.

قلت: يمكن أن يكون المراد: أخبِرْ عن مسمّى (زيد) في حال تعبيرك عنه بـ(الذي). ويمكن [أن] يكون الكلامُ محمولًا على المعنى، وذلك أنَّ (زيدًا) هو المخبر عنه في الحقيقة وإن كان في اللفظ خبرًا، فعبّروا عنه بأنّه مخبرٌ عنه نظرًا إلى الحقيقة. ويحتمل أنَّه على القلب وأنَّ (عن) بمعنى الباء، والمراد كيف يُخبَر بـ(زيد). ووجهٌ رابعٌ: وهو أنّه لمّا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صحَّ أن يطلق عليه أنّه مخبرٌ عنه.

وإذا كان المخبَر عنه مثنًّى أو مجموعًا أو مؤنّثًا فلا بدّ أن يكون الموصول على وفقه؛ للزوم مطابقة الخبر للمبتدأ.

ولا بدّ أن يكون المخبرُ عنه قابلًا للتأخير، فلا يُخبَر عن أسماء الإشارة، وأسماء الشرط، ولا عن (كم) الخبريّة، و(ما) التعجّبيّة، وضمير الشأن؛ للزوم إزالتها عن الصدارة.

وأيضًا يلزم أن يكون المخبَر عنه قابلًا للتعريف، فلا يخبر عن ملازم التنكير، كالحال والتمييز.

ويُعتبَر أيضًا في المخبَر عنه أن يكون ممّا يصحّ أن يقع غيرُه موقعَه قبل الإخبار، كـ(زيد) من «ضربت زيدًا»؛ فإنّه يصحّ وقوعُ (عمرو) ـ مثلًا ـ مكانَه في تركيبٍ آخرَ، فتقول: «ضربتُ عمرًا»، بخلاف الهاء في «زيدٌ ضربته»؛ فإنّه لا يصحّ وقوعُ أجنبيٍّ موقعَها؛ لانتفاء العائد حينئذٍ.

وأيضًا لا بدّ من كون العوض عن (زيد) المخبر عنه خصوصَ الضمير، فلا يصحّ الإخبارُ عن المجرور بـ(حتّى) أو (مُذْ) أو (مُنْذُ) ممّا لا يجرّ إلّا الظاهر، والإخبار بـ(الذي) يستدعي إقامة ضميرٍ مقام المخبَر عنه ـ كما عرفت ـ .

وأمّا الإخبار بـ(أل) فيُعتبَر في المخبَر عنه كلّ ما ذكرنا اعتبارَه في الإخبار بـ(الذي)، [و] يزيد هنا أن يكون من جملةٍ فعليّةٍ، وأن يكون فعلُها متصرّفًا؛ ليُصاغ منه الوصفُ الصريح، وأن يكون الفعلُ مقدّمًا مثبَتًا، فلا يصحّ الإخبار بـ(أل) عن (زيد) من قولك: «زيدٌ أخوك»؛ لأنّه جملةٌ اسميّةٌ لا يصاغ منها صلةٌ لـ(أل)، ولا من قولك: «عسى زيدٌ أن يقومَ»؛ لأنّ الفعل جامدٌ، ولا من قولك: «ما زال زيدٌ عالمًا»؛ لأنّ الفعل غيرُ متقدِّم، بل النفي مقدّم عليه، و(أل) لا يُفصَل بينها وبين صلتها بنفيٍ ولا غيره.

ويخبَر عن الفاعل في نحو «وقى اللهُ البَطَلَ»: [بـ]«الواقي البَطَلَ اللهُ» ـ بالرفع على الفاعليّة ـ، وتقول [إذا] أخبرتَ عن المفعول: «الواقيه اللهُ البَطَلُ» ـ بالرفع على الخبريّة ـ، و [لا]يجوز حذفُ الهاء من (واقيه)؛ لأنّ عائد الألف واللام لا يُحذَف إلّا في الضرورة.

وإذا وقعت صلةُ (ألـ) ضميرًا راجعًا إلى نفس (ألـ) استُتِر ذلك الضمير في الصلة وجوبًا، فتقول في الإخبار عن التاء مِن «بلّغتُ مِن أخَوَيكَ إلى العَمرِينَ رسالةً»: «المبلِّغُ مِن أخَوَيكَ إلى العَمرِينَ رسالةً أنا»، ففي (المبلِّغُ) ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ على الفاعليّة؛ لأنّه في المعنى لـ(ألـ)؛ لأنّه خلف عن ضمير المتكلّم المؤخَّر، و(ألـ) للمتكلّم؛ لأنّ خبرَها (أنا)، وهو ضميرُ المتكلّم، والمبتدأ نفس الخبر في هذا الباب، والصفةُ نفسُ موصوفها، فيكون الضمير المستتر في (المبلّغ) يرجع لـ(أل)، فلذلك وجب استتاره.

وإن رفعتْ صلةُ (ألـ) ضميرًا راجعًا لغير (ألـ) وجبَ بروزُه وانفصالُه من الصلة، كما تقول في الإخبار عن (الأخوين) [بـ]: «المبلِّغُ أنا مِنهما [إلى] العَمرِينَ رسالةً أخَوَاكَ»، وتقول في الإخبار عن (العَمرِينَ): «المبلّغُ أنا من أخَوَيك إليهم رسالةً العَمرُونَ»، وتقول في الإخبار عن (الرسالة): «المبلِّغُها أنا من أخَوَيك إلى العَمرِينَ رسالةٌ» ـ بالرفع ـ، فـ(أنا) فيها[1] فاعلُ (المبلِّغ) ـ وهو ضميرٌ منفصلٌ ـ؛ لأنّه لغير (أل)؛ لأنّ التبليغ فعل المتكلّم و(أل) فيهنّ لغير[2] المتكلّم؛ لأنّها نفس

١. أي: في الأمثلة. في الأصل و(ب): «فيهم» بدل «فيها»، والصواب ما أثبتناه.

٢. في الأصل و(ب): «بغير» بدل «لغير»، والصواب ما أثبتناه.

الخبر الذي أخّرتَه، وهو (الأخوان) في الأوّل، و(العمرون) في الثاني، و(الرسالة) في الثالث.

العدد

اعلم: أنّ (الواحد) و(الاثنين) يذكَّران مع المذكّر، فتقول: «واحدٌ» و«اثنانِ»، ويؤنَّثان مع المؤنّث، فتقول: «واحدةٌ» و«اثنَتانِ». ولا يجمع بينهما وبين المعدود، فلا تقول: «واحدُ رجلٍ» ولا «اثنانِ رجلَيْنِ».

وأمّا (الثلاثُ) و(العشرةُ) وما بينهما فتُؤنَّث مع المذكّر وتُذكَّر مع المؤنّث، فتقول: «ثلاثةُ رجالٍ» ـ بالتاء ـ، و«ثلاثُ إماءٍ» ـ بتركها ـ.

ومميّزها إن كان اسمَ جنسٍ، كـ(شَجَر) و(تَمْر)، أو اسمَ جمعٍ كـ(قَوم) و(رَهْط)، مخفوضٌ بـ(مِن) أو بإضافة العدد إليه، تقول: «ثلاثةٌ من الشجرِ غرستُها»، و«خمسةٌ من التمرِ أكلتُها»، و«عشرةٌ من القومِ لقيتُهم»، وخفضُه بإضافة العدد نحو: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ﴾[1].

وإذا كان مميّزها جمعًا خُفِض بإضافة العدد إليه، نحو: «ثلاثةُ رجالٍ» و«ثلاثُ إماءٍ».

ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمَي الجمع والجنس بحسب حالهما، فيُعطى العددُ عكسَ ما يستحقّه ضميرَي اسمَي الجمع والجنس، فإنْ كان ضميرُهما مذكَّرًا أُنِّثَ العددُ، وإن كان مؤنَّثًا ذُكِّر.

---

١. النمل (٢٧): ٤٨.

[و]يعتبران مع الجمع بحال مفرده، فإن كان مفردُه مذكَّرًا أُنِّث عددُه، وإن كان مؤنَّثًا ذُكِّر.

وإذا كان المعدود صفةً فالمعتبر حال الموصوف المنويّ لا حالها، قال تعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[١] بترك التاء؛ لأنّ الموصوف مؤنّثٌ، أي: «عشر حسناتٍ أمثالها».

وحقُّ هذا الجمع الذي تُضاف إليه (الثلاثة) و(العشرة) ومابينهما أن يكون جمعًا مكسَّرًا من أبنية القلّة ليُطابَقا معنىً، نحو: «ثلاثةُ أفلُسٍ» و«أربعةُ أعبُدٍ» و﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[٢].

ومع تخلّف واحدٍ ممّا ذكرنا تُضاف حينئذٍ للمفرد، وذلك إذا كان (مائةً)، نحو: «ثلاثةُ مائةٍ» و«تسعةُ مائةٍ».

وإذا أُهمِل تكسير الكلمة أو جاوَرَ ما أهمِل تكسيرُه أُضيفَ العددُ المذكور لجمع التصحيح، نحو: ﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾[٣]، و«خمس صلواتٍ»، و﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾[٤]، ومثالُ المجاور لما أُهمِل تكسيرُه ـ وإن كان هو مسموعُ التكسير ـ نحو: ﴿سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ﴾[٥]؛ فإنّه كُسِّر على (سنابِل)، لكنّه في التنزيل مجاورٌ

---

١. الأنعام (٦): ١٦٠.

٢. لقمان (٣١): ٢٧.

٣. البقرة (٢): ٢٩ و... .

٤. يوسف (١٢): ٤٣.

٥. يوسف (١٢): ٤٣.

لـ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾[١] المهملِ تكسيرُه، ولذلك حسُن تصحيحُه.

إذا أُهمِل بناء القلّة فقد يضاف في بناء الكثرة، نحو: «ثلاث جوارٍ»، و«أربعة رجالٍ»، و«خمسة دراهمَ». وربما كان بناء القلّة شاذًّا فيكون بمنزلة المعدوم، فيُعدَل عنه إلى جمع الكثرة، نحو: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[٢]؛ [فإنّ] جمعُ (قَرء) بالفتح على (أقراء) شاذٌّ قياسًا، ونحو: «ثلاثة شسوع»، فإنّ (أشساعا) شاذٌّ سماعًا.

ومن الأعداد التي تُضاف إلى المعدود (المائة) و(الألف). وحقّهما أن يضافا إلى المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٤]، وأضاف حمزةُ والكسائي (المائة) إلى جمعٍ وقَرَءا: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾[٥] ـ بحذف التنوين؛ للإضافة[٦] ـ. وربما تميّز (المائة) بمفردٍ منصوبٍ، نحو قول الشاعر:

إذا عاشَ الفَتَى مِائَتَينِ عامًا ... [فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذاذَةُ والفَتَاءُ][٧]

---

١. يوسف (١٢): ٤٣.

٢. البقرة (٢): ٢٢٨.

٣. النور (٢٤): ٢.

٤. البقرة (٢): ٩٦.

٥. الكهف (١٨): ٢٥.

٦. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٥: ١٣٦، التيسير في القراءات السبع: ٤١٦، إعراب القراءات السبع وعللها ١: ٣٨٩، السبعة في القراءات: ٣٩٠، معاني القراءات (للأزهري) ٢: ١٠٨، المبسوط في القراءات العشر: ٢٧٦، حجة القراءات: ٤١٤، النشر في القراءات العشر ٢: ٣١٠، جامع البيان في القراءات السبع ٣: ٣٠٥.

٧. البيت من الوافر، للربيع بن ضبع الفزاري. والشاهد: مجيء تمييز المائة مفردًا منصوبًا في قوله «عامًا».

وجاء مع تجاوز العشرة تركيبُ (نَيِّفٍ)، وهو التسعة فما دونها. ويثبت للفظ (نيّف) حينئذٍ ما كان لها من التذكير والتأنيث قبل ذلك التركيب. ويُبنى الجميعُ على الفتح إلّا (اثنين) و(اثنتين)، فيُعرَبان إعرابَ المثنّى، وإلّا (ثماني)؛ فيجوز فتحُ الياء فيها وإسكانُها، ويَندُر حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها.

و(العَشَر) تُذكَّر مع المذكَّر، وتُؤنَّث مع المؤنّث. وإذا كانت مختومةً بالتاء سَكنت شينُهما في الفُصْحى، فتقول على ما قرّرناه: «عندي أحدَ عَشَرَ عبدًا واثنا عَشَرَ رجلًا» بتذكير نيّف والعقد من المثالين. وتقول: «عندي ثلاثةَ عَشَرَ عبدًا» بتأنيث (ثلاثة) وتذكير (عَشَر). وتقول: «عندي إحدى عَشْرَةَ أمةً واثنتا عَشْرَةَ جاريةً» بتأنيثهما. وتقول: «عندي ثلاثَ عَشْرَةَ جاريةً» بتذكير الجزء الأوّل وتأنيث الجزء الثاني.

وإذا تجاوزتَ (التسعةَ عَشَرَ) ـ في التذكير ـ و(التسعَ عشرةَ) ـ في التأنيث ـ، استوى لفظ المذكّر والمؤنّث، فتقول: «عندي عِشرونَ عبدًا وعِشرونَ أمةً وثلاثونَ عبدًا وثلاثونَ أمةً».

وتمييزُ كلّ ذلك مفردٌ منصوبٌ، كما في: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1]، ﴿إِنَّ عِدَّةَ

←

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٢٣٠، المقتضب ٢: ٤٥٥، شرح التسهيل لناظر الجيش ٥: ٢٤٠٦، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٧٨، شرح الشواهد للعيني ٤: ٩٠، شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٠، شرح الكافية الشافية ٢: ١٩٠، كتاب سيبويه ١: ١٢٩، شرح كتاب سيبويه ٢: ٩٥.

١. يوسف (١٢): ٤.

الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[١]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[٢].

ويصحُّ أن تشتَقّ من لفظ (الاثنين) و(عَشَر) وما بينهما اسم فاعل، فتقول: «ثانٍ» و«ثالثٌ» و«رابعٌ» إلى «العاشر»، فيُذكَّر مع المذكّر، ويُؤنَّث مع المؤنّث على القياس. وأمّا ما دون (الاثنين) فإنّه وضع على ذلك الحكم من أوّل الأمر، فقيل في المذكّر: «واحد»، وفي المؤنّث: «واحدة».

ويجوز في (ثانٍ) و(عاشرٍ) وما بينهما من اسم الفاعل أن تستعملهما بحسب العدد الذي تريد على وجوه:

منها: استعماله مع أصله، فتقول: «خامِسُ خَمسَة»، وتجب إضافته إلى (خمسة) التي هي أصله.

ومنها: استعماله مع ما دون أصله، فتقول: «هذا رَابعٌ ثلاثةً» بتنوين (رابع) ونصب (ثلاثة).

ومنها: استعماله مع العشرة، فتقول: «حادي عَشَر» ـ بتذكيرهما ـ و«حادية عَشْرَة» ـ بتأنيثهما ـ، وهكذا الباقي. وإذا استعملت (الواحد) و(الواحدة) مع (العشر) أو مع ما فوقها كـ(العشرين) فاقلِب الواوَ إلى موطن الدال، فتقول: «حادِوٌ» و«حادِوَةٌ»، وتُقلَب الواو ياءً، وتقول: (حادٍ) بحذف الياء و(حادِيَةٌ) بإثبات الياء.

---

١. التوبة (٩): ٣٦.

٢. الأعراف (٧): ١٤٢.

ومنها: استعماله مع (العشرين) وأخواتها إلى (التسعين)، فتقدِّمُه في اللفظ، وتَعطِف عليه العقد بالواو خاصّةً، فتقول: «حادٍ وعشرون» و«حاديةٌ وعشرون» وكذا الباقي.

كنايات العدد (كم) و(كأيّن) و(كذا)

أمّا (كَمْ) فقد تكون **استفهاميّةً** بمعنى «أيّ عددٍ؟»، فيستعمِلها مَن يَسأَلُ عن كمّيّة العدد. وقد تكونُ **خبريّةً** بمعنى «عدد كثير»، فيستعمِلُها مَن يُريد التكثير. وكيف ما كانت فهي كنايةٌ عن عددٍ مجهولِ الجنس والمقدار.

وهي مبنيّةٌ على السكون، ولها الصدارةُ والاحتياجُ إلى التمييز، غيرَ أنّ (كم) الاستفهاميّةَ تُميَّز بمنصوبٍ مفردٍ، نحو: «كمْ عبدًا مَلكتَ؟»، ويجوزُ جرُّه بـ(مِن) مضمرةً إن جرّتْ (كم) بحرفٍ، نحو: «بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَك؟»، وتُميَّز الخبريّةُ بمجرورٍ مفردٍ أو مجموعٍ، نحو: «كَمْ رجالٍ جاؤوك»، و«كم امرأةٍ جاءتْكَ»، والإفرادُ أكثرُ في الاستعمال وأبلغُ. والخبريّة تختصّ بالزمان الماضي، ولا تَستدعي جوابًا، ويتوجّه إلى المتكلّم بها التصديقُ والتكذيبُ، والمبدَلُ منها لا يقترن بهمزة الاستفهام، فتقول: «كَمْ رجالٍ في الدار عشرونَ بل ثلاثون؟».

وأمّا (كأيّنْ) فبمنزلة (كَم) الخبريّة، في إفادة الكثرة ولزوم الصدارة والبناء في انجرار التمييز، إلّا أنّ جرَّه بـ(مِن) ظاهرٌ لا بالإضافة، قال تعالى: ﴿**وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا**﴾[1].

---

١. العنكبوت (٢٩): ٦٠.

وأمّا (كذا) فيُكنّى بها عن العدد القليل والكثير. وهي كـ(كَأيِّنْ)، لكن يجب في تميزها النصبُ، ولا صدارة لها، ولا يُستعمَل غالبًا إلّا معطوفًا عليها.

الحكاية

الحكاية إمّا حكاية جملةٍ، أو حكاية مفردٍ، أو حكاية حالٍ.

والأُولى: تختصّ بالقول وفروعه. والثانية تختصّ بالعلم. والثالثة تختصّ بـ(أيٍّ) و(مَنْ) الاستفهاميَّتَيْن.

وحكاية الجملة نحو: ﴿قالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ﴾[١]، ويصحّ حكايتها على المعنى، فتقول في حكاية (زيدٌ قائمٌ): «قال فلانٌ: قائمٌ زيدٌ»، وهذه مطّردة بعد القول والفعل والوصف بأنواعهما.

وحكاية المفرد نادرةٌ إلّا في الاستفهام.

وأمّا حكاية حال المفرد في الاستفهام فإن كان السؤال عن نكرةٍ وبـ(أيٍّ) أو (مَنْ) حُكيت في لفظ (أيٍّ) ولفظ (مَنْ) ما ثبت لتلك النكرة المسؤول[٢] عنها ـ مِنْ رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وإفرادٍ وتثنيةٍ ـ .

تقول لمن قال: «رأيتُ رجلًا وامرأةً وغلامَيْن وجاريتَيْن وبَنِينَ وبَناتٍ»: «أيًّا؟» في حكاية (رجلًا)، و«أيَّة؟» في حكاية (امرأةً)، و«أيَّيْنِ؟» ـ بالتثنية ـ في حكاية

---

١. مريم (١٩): ٣٠.

٢. في الأصل و(ب) زيادة: «مِن»، وقد حذفناها؛ لأنّ المصنّف أعرض عنها واستغنى منها بقوله: «مِن رفع..».

(غلامَيْنِ)، و«أيَّتَيْنِ؟» في حكاية (جاريتَيْنِ)، و«أيِّينَ؟» ـ بالجمع ـ في حكاية (بَنِيْنَ)، و«أيَّاتٍ؟» في حكاية (بَناتٍ).

وكذلك تقول في (مَنْ) إذا حكيت بها النكرة، غير أنَّ (أيًّا) عامّة في السؤال عن العاقل وغيره و(مَنْ) خاصَّة بالسؤال عن العاقل.

وأيضًا الحكاية في (أيّ) عامّة في الوقف والوصل؛ يقول: «جائني جاءني رجلانِ»، فتقول: «أيَّانْ؟» ـ بالوقف والإسكان ـ، أو (أيَّانِ يا هذا؟) بالوصل. والحكاية في (مَنْ) خاصّة بالوقف؛ تقول لمن قال: «جاءني رجلانِ»: «مَنانْ؟» بالوقف والإسكان في النون، وإن وصلتَ وقلت: «مَنْ يا هذا؟» بالسكون بَطَلتَ[1] [الحكايةَ].

وأيضًا أنّ (أيًّا) يحكى فيها حركات الإعراب غير مُشبَعَةٍ، و(مَنْ) يجب فيها الإشباع.

وقبل تاء التأنيث في (أيّ) واجب الفتح؛ تقول: «أيَّةٌ» و«أيَّتانِ»، و(مَنْ) يجوز فيها الفتح والإسكان إذا اتصل بها (تاء) الحكاية؛ تقول: «مَنَه» ـ بفتح النون وقلب التاء هاءً ـ و«مَنْت» ـ بسكون النون وسلامة التاء من القلب ـ، وجاء «مَنَتَانِ» ـ بفتح النون الأُولى ـ و«مَنْتَانِ» ـ بسكونها ـ، والأرجح الفتح في المفرد والإسكان في التثنية.

وإن سُئل عن العَلَم العاقل الغير المقرون بأحد التوابع الخمسة وأداة السؤال (مَنْ) غير مقرونة بعاطف جاز حكاية إعرابه، تقول: «مَنْ زيدًا؟»، لمن

---

١. في الأصل و(ب): «وبطلت» بدل «بطلت»، والصواب ما أثبتناه.

قال: «رأيتُ زيدًا»، و«مَنْ زيدٍ؟» ـ بالخفض ـ لمن قال: «مررتُ بزيدٍ» ـ فالفتحة والكسرة للحكاية.

وتبطل الحكاية بدخول العاطف على (مَنْ)، نحو: «وَمَنْ زيدٌ؟»، وفيما إذا كانت أداة السؤال غير (مَنْ)، نحو: «أيُّ زيدٍ؟»، وبانتفاء العَلَميَّة، نحو: «مَنْ غلامُ زيدٍ؟» إلّا إذا كان التابع (ابنًا) متّصلا بعَلَمٍ كـ«رأيتُ زيدَ بنِ عَمروٍ»، فتقول: «مَنْ زيدَ بنِ عمروٍ؟».

التأنيث

علامة التأنيث: تاءٌ وألفٌ.

والتاء؛ إمّا تاء متحرّكة أو تاء ساكنة؛ فالمتحرّكة تختصّ بالأسماء، نحو: ﴿**هاوِيَةٌ**﴾[١] و﴿**قائِمَةٌ**﴾[٢]، والساكنة تختصّ بالأفعال الماضية، نحو: (قامَتْ).

والألف؛ إمّا مفردة أو قبلها ألف زائدة مثلها؛ فالمفردة، كـ(حُبْلى) و(سَكرَى)، والألف التي قبلها ألف زائدة، كـ(حَمرَاء)؛ قلبت الألف الزائدة همزةً. فالألف ألفان: مقصورة وممدودة، وهما معًا مختصَّان بالأسماء الظاهرة.

وجاء تأنيث أسماء كثيرة بتاء مقدَّرة، عرفنا ذلك بأُمور؛ منها: إرجاؤهم الضمير المؤنّث العائد عليها، نحو قوله تعالى: ﴿**النَّارُ وَعَدَهَا اللّهُ الَّذينَ**

---

١. القارعة (١٠١): ٩.

٢. آل عمران (٣): ١١٣، هود (١١): ٧١ ـ برفع ﴿**قائمة**﴾ ـ، والكهف (١٨): ٣٦، فصّلت (٤١): ٥٠، الحشر (٥٩): ٥ ـ بنصب ﴿**قائمة**﴾ ـ.

كَفَرُوا﴾[١] **﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزارَها﴾**[٢] **﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَها﴾**[٣]. ومنها: الإشارة إليها بإشارة المؤنّث، نحو: **﴿هذِهِ جَهَنَّمُ﴾**[٤]. ومنها: ثبوت تاء التأنيث عند تصغير الاسم، نحو: (أُذَيْنَة) و(عُيَيْنَة).

المقصور والممدود

اعلم: أنّ الاسم المعتلّ بالألف إن كان له نظير من الصحيح الآخر الواجب فتح ما قبل آخره قياسًا فهو المقصور القياسيّ، وإن كان له نظير من الصحيح الذي يجب قبل آخره ألف فهو الممدود القياسيّ، وإن كان ممّا لا نظير له من الصحيح فلا يدرك قصره ومدّه بالقياس، فيقتصر فيه على السماع. والنحويّ إنّما يبحث عن القياسيّ. والسماعيُّ من وظيفة اللغوي.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ أمثلة المقصور أربعة:

الأوّل: مصدر (فَعِلَ) ـ بكسر العين ـ اللازم، نحو: (جَوِيَ جَوىً) و(هَوِيَ هَوىً) و(عَمِيَ عَمىً)، ونظيرها من الصحيح الآخر: (فَرِحَ فَرَحًا) و(أَشِرَ أَشَرًا).

والثاني: (فِعَلٌ) ـ بكسر أوّله [وفتح ثانيه ـ جمعًا لـ(فِعْلَة) ـ بكسر أوّله] وسكون ثانيه ـ، نحو: (فِرْيَة وفِرىً) و(مِرْيَة ومِرىً)، ونظيره من الصحيح: (قِرْبَة وقِرَبٌ).

---

١. الحجّ (٢٢): ٧٢.

٢. محمّد ﷺ (٤٧): ٤.

٣. الأنفال (٨): ٦١.

٤. يس (٣٦): ٦٣، الرحمن (٥٥): ٤٣.

الثالث: (فُعَل) ـ بضمّ أوّله وفتح ثانيه ـ جمعًا لـ(فُعْلَة) ـ بضمّ أوّله وسكون ثانيه ـ، نحو: (دُمْيَة ودُمىً) و(مُدْيَة ومُدىً) و(زُبْيَة وزُبىً) و(كُسْوَة وكُسىً)، ونظيرها من الصحيح: (حُجَّة وحُجَج) و(قُرْبَة وقُرَبٌ).

الرابع: اسم مفعول ما زاد على ثلاثة، نحو: (مُعْطَىً) و(مُسْتَدْعَىً)، ونظيره من الصحيح: (مُكْرَم) و(مُسْتَخْرَج).

وأمّا الممدود فله ثلاثة أمثلة:

الأوّل: [أن يكون الاسم مصدرًا لـ(أفْعَلَ)][1] ـ بسكون الفاء وفتح العين ـ أو [لـ]فِعْلٍ ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ أوّله همزةُ وصلٍ، كـ(أعْطَى وإعطاءً) و(اِرْتَأى اِرْتِيَاءً) و(اِسْتَقْصَى الأمرَ اِسْتِقْصَاءً)، ونظير مصدر (أفْعَلَ)[2] من الصحيح: (أكرَمَ إكرامًا)، ونظير مصدر الفعل [الذي] أوّله همزةُ وصلٍ من الصحيح: (اِكْتَسَبَ اِكتِسَابًا) و(اِسْتَخْرَجَ اِسْتِخْرَاجًا).

الثاني: مفردًا لـ(أفْعِلَة)، مثل: (كِسَاء وأكْسِيَة)، ونظيره من الصحيح: (حِمَار وأحْمِرَة) و(سِلاح وأسْلِحَة).

الثالث: مصدرًا لـ(فَعَلَ) ـ بالتخفيف ـ دالًّا على صوتٍ، كـ(الرُغاء) و(الثُغاء)، ونظيره من الصحيح: (الصُراخ)، أو دالًّا على داءٍ، نحو: (الـمُشَاء)، ونظيره من الصحيح: (الدُّوَار) و(الزُّكام).

---

١. في الأصل و(ب): «الاسم المصدر على الأفعل»، والصواب ما أثبتناه كما في أوضح المسالك ٤: ٢٦٤.

٢. في الأصل و(ب): «الأفعل» بدل «أفعل»، والصواب ما أثبتناه.

ومن المقصور ـ سماعًا ـ: (الفَتَى) و(السَّنَا) و(الثَّرَى).

ومن الممدود ـ سماعًا ـ: (الفتاء[1]) و(السَّنَاء) و(الثَّرَاء) و(الحِذَاء).

وجوّزوا قصر الممدود عند الضرورة، كقوله:

لا بـدَّ مِـن صَـنْعَا وإنْ طـالَ السَـفَر   [وَلَـوْ تَحَـنَّى كُـلُّ عَـوْدٍ وَدَبِـرْ][2]

قصر (صنعاء)؛ للضرورة، ونحوه قوله:

[فَهُـم مَثَـلُ النـاسِ الـذي يَعْرِفونَـه]   وأهـلُ الوَفَـا مِـن حـادثٍ وقَـديمِ[3]

فقصر (الوفاء)؛ للضرورة.

واختلفوا في مدّ المقصور ـ للضرورة ـ؛ فأجاز أهل الكوفة ومثّلوه بقول الشاعر:

[سَـيُغنِيني الّـذِي أغنَـاكَ عَـنِّي]   فَـلا فَقْـرٌ يَـدومُ وَلا غِنَـاءٌ[4]

---

١. في الأصل و(ب): «الفتاة» بدل «الفتاء»، والصواب ما أثبتناه.

٢. البيت من الرجز المشطور، لقائل مجهول. والشاهد: قصر الممدود ضرورةً في قوله «صنعا»، والأصل: صنعاء.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٢٦٦، شرح الشواهد للعيني ٤: ١٤٦، شرح جمل الزجاجي ٣: ١٩٩، شرح كتاب سيبويه ١: ٢١١.

٣. البيت من الطويل، لقائل مجهول.

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٢٦٧، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ٣: ١٨٢، شرح الشواهد للعيني ٤: ١٤٦، همع الهوامع ٣: ١٨٢.

٤. البيت من الوافر، لقائل مجهول. والشاهد: مدّ المقصور ضرورةً في قوله «غناء».

ينظر: أوضح المسالك وبهامشه عدّة السالك ٤: ٢٦٧ ـ ٢٦٨، شرح التسهيل لناظر الجيش ٩: ٤٦٥٢، شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحوية ١: ٦٧، شرح الشواهد للعيني ٤: ١٤٧، شرح جمل الزجاجي ٣: ١٦٠، شرح الشافية المعروف بكمال: ٢٧٣، الإنصاف ٢: ٥١٣، شرح كتاب سيبويه ١: ٢١٣.

ومنعه البصريُّون، والأرجح الجواز.

التثنية وكيفيّتها

اعلم: أنَّ الاسم القابل للتثنية على قسمين: قسم لا يتغيَّر عن حاله بالتثنية، وقسم يتغيَّر.

والذي لا يتغيّر ثلاثة أنواع: الصحيح، كـ(رَجُل) [و(امْرَأة)]، والمنزَّل منزلةَ الصحيح، كـ(دَلْو) و(ضَبْي)، والمعتلّ المنقوص، كـ(القاضي)؛ فتقول في التثنية: «رَجُلانِ» و«امْرَأتَانِ» و«ضَبْيَانِ» و«دَلوَانِ» [و«ضَبيانِ»] و«القاضِيَانِ».

والقسم الذي لا بدَّ أن يتغيَّر ـ ولو في الجملة ـ: المعتلّ المقصور والممدود؛ أمّا المعتلّ المقصور فيجب قلب ألفه ياءً في ثلاث صور، وقلبها واوًا في صورتين:

فتقلب الألف ياءً؛

إذا كانت رابعةَ حروف الاسم، كـ(حُبْلَى) و(حُبْلَيَانِ) و(مَلهًى) و(مَلهَيَان).

أو كانت ثالثةً مبدَلة[1] عن ياءٍ، كـ(فَتَى)؛ فتقول: «فَتَيَانِ» ـ بقلب الألف ياءً ـ.

أو تكون الألف غير مبدَلة ـ وقد أُميلت ـ، كـ(مَتَى) لو كانت علمًا؛ فتقول في تثنيتها: «مَتَيَانِ».

وأمّا قلبها واوًا؛

١. في الأصل و(ب): «مبدولة» بدل «مبدلة»، والصواب ما أثبتناه.

فهو إذا كانت مبدَلة من واو، كـ(عَصَا) و(قَفا[1]) و(مَنَا)؛ فتقول: «عَصَوَانِ» و«قَفَوَان[2]» و«مَنَوَان».

أو كانت الألف غير مبدَلة ـ ولم تُـمَلْ ـ، مثل: (لَدَى) و(إذَا)؛ فتقول ـ إذا سمّيتَ بهما وأردت التثنية ـ: «لَدَوَانِ» و«إذَوَانِ».

وأمّا الممدود ـ وهو الذي في آخره همزةٌ قبلها ألف زائدة ـ؛

فإن كانت همزته أصليَّةً ـ كـ(قُرَّاء) و(وُضَّاء) ـ فيلزم سلامتها؛ فتقول: «قُرَّاءَانِ» و«وُضَّاءَانِ» ـ بتصحيح الهمزة ـ فلا تقلب واوًا.

وتقلب واوًا إذا كانت همزته بدلًا من ألف التأنيث، كـ(حَمْرَاء وحَمْرَاوَان).

وأمّا نحو (كِسَاء) و(حَيَاء) ـ ممّا همزته بدل من أصل ـ فالأرجح إقرار الهمزة على حالها. نعم، تقلب على الأرجح واوًا إذا كانت بدلًا من حرف الإلحاق، كـ(عِلبَاء) و(قُوَبَاء)؛ فإنَّ أصلهما: (عِلبَاي) و(قُوَبَاي) بياء زائدة فيهما ـ لتلحقهما بـ(قِرطَاس) ـ، ثمّ أبدلت الياء فيهما همزةً.

كيفيّة جمع المذكّر السالم

إذا جمعتَ الاسمَ المنقوصَ جمعَ المذكّر السالم حذفتَ ياءَه والكسرَ التي قبلها، فتقول في (القَاضِي) و(الدَاعِي): «القَاضُوْنَ» و«الدَاعُوْنَ».

وفي المقصور تحذف ألف المقصورة دون فتحتها التي قبلها، فتجمع

---

١. في الأصل و(ب): «فَتَى» بدل «قفا»، والصواب ما أثبتناه، كما في أوضح المسالك ٤: ٢٦٩.

٢. في الأصل و(ب): «فَتَوَان» بدل «قفوان»، والصواب ما أثبتناه.

(مُوسى) على الـ(مُوسَوْنَ)؛ قال تعالى: ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾[١] ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾[٢].

وأمّا الاسم الممدود المذكّر السالم فكالمثنّى في الكيفية، وحكمُه ما تقدَّم من لزوم التصحيح إذا كانت أصليّةً، والقلبِ إلى الواو فيما إذا كانت بدلًا من ألف التأنيث، وجوازِ الأمرين فيما إذا كانت بدلًا من ألف الإلحاق أو بدلًا من أصل، والأرجح هناك أرجح هنا.

فتقول في جمع (وُضَّاء) و(قُرَّاء): «وُضَّاؤُوْنَ» و«قُرَّاؤُوْنَ» ـ بسلامة الهمزة ـ. وفي جمع (حَمْرَاء) ـ علمًا لمذكّر عاقل ـ: «حَمْرَاوُوْنَ» ـ بالواو ـ. ويجوز الوجهان؛ التصحيح والإعلال ـ أعني الابدال ـ في[٣] نحو (عِلبَاء) و(كِسَاء) ـ علمَيْن لمذكّرَيْن عاقلَيْن ـ [فلك أن تقول في جمعهما]: «عِلبَاؤُوْنَ» و«كِسَاؤُوْنَ» ـ بالتصحيح ـ، و«عِلبَاوُوْنَ» و«كِسَاوُوْنَ» ـ بإبدال الهمزة واوًا ـ.

كيفيّة جمع المؤنّث السالم

يتغيّر في هذا الجمع ما يتغيّر في التثنية، ويُقَرُّ على حاله ما أُقِرَّ في التثنية، فتقول في جمع المؤنّث بألف المقصورة: «حُبْلَيَات» ـ بالياء ـ، وبالممدودة: «صَحْرَاوَات» ـ بالواو ـ، كما قلت في تثنيتهما: «حُبْلَيَانِ» و«صَحْرَاوَان».

وتقول في جمع (ظَبْيَة) و(غَزْوَة): «ظَبَيَات» و«غَزَوَات»؛ فتقرّ الواو والياء على

---

١. آل عمران (٣): ١٣٩، محمّد صلى الله عليه وآله (٤٧): ٣٥.

٢. ص (٣٨): ٤٧.

٣. في الأصل و(ب): «وفي» بدل «في»، والصواب ما أثبتناه.

ما كانت ولا تقلبها ألفًا. وتقول [في] جمع (مُصْطَفَاة) و(فَتَاة): «مُصْطَفَيَات» و«فَتَيَات» ـ بقلب الألف ياءً فيهما ـ. وتقول في جمع (قَنَاة): «قَنَوَات» ـ بالواو ردًّا إلى أصلها ـ. وتقول في جمع (قُرَّاءَة): «قُرَّاءَات»؛ لأنّ الهمزة أصليَّةٌ، فيجب سلامتها.

وإنَّما التخيير بين التصحيح والإعلال في جمع (نَبَاءَات) ـ بإقرار الهمزة ـ و(نَبَاوَات) ـ بقلبها واوًا ـ؛ لأنَّ الهمزة بدل من أصل، فجاز فيه الوجهان كما تقدّم.

وتقول في جمع (هِنْد): «هِنْدَات»، كما قلت في تثنيتها: «هِنْدَانِ»، فسلم في جمعها ما سلم في التثنية إلَّا إذا كان المفرد مختومًا بتاء التأنيث؛ فإنَّها تحذف في الجمع.

ما جمع بألف وتاء إذا كان اسمًا ثلاثيًّا ساكنَ العين غير معتلّها ولا مدغمها لزم فتح عينه إذا كانت فاؤه مفتوحةً، مثل: (سَجْدَة) و(دَعْد) ـ علم لمرأة ـ، فجمعها: (سَجَدَات) و(دَعَدَات).

والمقسم الجامع لما ذكرنا: إذا كان مضموم الفاء، مثل: (خُطْوَة[1]) و(جُمْل) ـ عَلَم امرأة ـ، أو مكسور الفاء، نحو: (كِسْرَة) و(هِنْد)، جاز في عينه الفتحُ والإسكانُ مطلقًا، والإتباعُ لحركة الفاء إن لم تكن الفاء مضمومةً واللام ياءً، كـ(دُمْيَة) و(زُبْيَة[2])؛ فتقول: «دُميات» و«زُبيات[3]» ـ بفتح عينهما وإسكانهما ـ،

---

١. في الأصل و(ب): «خطوط» بدل «خطوة»، والصواب ما أثبتناه.

٢. في الأصل و(ب): «زيتة» بدل «زبية»، والصواب ما أثبتناه، كما في أوضح المسالك ٤: ٢٤٧.

٣. في الأصل و(ب): «زيتات» بدل «زبيات»، والصواب ما أثبتناه.

ولا مكسورةً واللام واوًا، كـ(ذِرْوَة) و(رِشْوَة)؛ فتقول في جمعهما: «ذِرِوَات» و«رِشِوات» ـ بكسر عينهما؛ إتباعًا لفائهما ـ.

جمع التكسير

ولا يختصّ هذا الجمع بالعقلاء، كما لا يسلم بناء مفرده بل يتغيّر؛ إمّا بزيادةٍ، كـ(صِنوْ) للمفرد و(صِنْوان) لجمعه، أو بنقصٍ، كـ(تُخَمَة) و(تُخَم) لجمعه، أو بتبديل شكلٍ من غير زيادة ولا نقص، كـ(أُسْد)، أو بزيادةٍ وتبديل شكلٍ، كـ(رِجَال)، أو بنقصٍ وتبديل شكلٍ، كـ(رُسُل)، أو بالنقص والزيادة وتبديل الشكل، كـ(غِلْمَان).

وللتغيير سبعة وعشرون بناءً؛ منها: أربعة موضوعة لعدد القليل ـ وهو الثَلاثة والعشرة وبينهما ـ، وهي (أَفْعُل) كـ(أكلُب)، و(أَفْعَال) كـ(أجمال)، و(أفعِلَة) كـ(أحمِرَة)، و(فِعْلَة) كـ(صِبْيَة). وثلاثة وعشرون للعدد، أعني: ما تجاوز العشرة.

وربّما استغني ببعض أبنية القِلَّة عن بناء الكَثرة، وقد يعكس؛ فالأوّل: كـ(أعْناق) جمع (عُنُق)، و(أفْئِدَة) جمع (فُؤاد)، والثاني: كـ(رِجَال) و(قُلُوب) و(صِرْدَان).

وينقسم إلى جمع قِلَّةٍ وجمع كَثرةٍ؛ فجمع القلّة: أقلُّه ثلاثةٌ وأكثره عشرةٌ، وجمع الكثرة: أقلُّه أحد عشر ولا حدَّ لأكثره.

وصيغ ما للقلَّة منحصرة في ما نظمه بعضهم:

بأفْعُــــل وبأفْعَــــال وأفْعِلَــــة وفِعْلَـةٍ يُعـرف الأدنى مـن العـدد[١]

وسالم الجمع ـ أيضًا ـ داخل معها في ذلك الحكم، فاحفظها ولا تزد، وما عدا ذلك من أبنية الجموع فهو للكثرة.

التصغير

اعلم أنَّ أبينة التصغير ثلاثةٌ لا رابعةَ لها؛ **الأوّل**: (فُعَيْل) كـ(فُلَيْس)، وهذا هو التصغير الثلاثي. **الثاني**: (فُعَيْعِل) كـ(دُرَيْهِم)، وهو التصغير الرباعي. **والثالث**: (فُعَيْعِيْل) كـ(دُنَيْنِيْر)، وهو التصغير الخماسي.

ويتوصّل في هذا الباب إلى مثالَ[يْ] (فُعَيْعِل) [و(فُعَيْعِيْل)] بما توصّل به في باب الجمع إلى مثالَيْ (فَعَالِل) و(فَعَالِيْل)، ويجوز أن تعوّض ممّا [حَذَ]فته ياءٌ ساكنةٌ قبل الآخر إن لم تكن موجودةً؛ فتقول في تصغير (سَفَرْجَل): «سُفَيْرِيْج».

وأصل هذه الأبنية الثلاثة: (فُعَيْل)؛ إذ لا بدّ في كلّ تصغير من ضَمِّ الأوّل وفتح الثاني، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة، ثمّ إن كان المصغَّر ثلاثيًّا اقتصر على ذلك، وهي بِنْيَة (فُعَيْل) كـ(فُلَيْس)، وإن كان متجاوزَ الثلاثة فلا بدّ من كسر ما بعد ياء التصغير؛ فإن لم يكن بعده حرف لين قبل الآخر في المكبَّر فهي بِنيَة (فُعَيْعِل) كقولك في (جَعْفَر): «جُعَيْفِر»، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر

---

١. البيت من البسيط، لأبي الحسن الدباج. والشاهد: قوله: «بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعلة» وهي أوزان الأعداد في جمع القلّة مضافا إليها الجموع السالمة؛ لأنّها جموع قلّة.
ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢٤، خزانة الأدب ٨: ١٠٦، الأشباه والنظائر ٢: ١٢٨.

فهي بِنيَة (فُعَيْعِيْل)؛ لأنّ ذلك الحرف اللين الموجود قبل الآخر؛ إن كان ياءً سلمت في التصغير؛ لمناسبتها للكسرة قبلها كـ(قِنْدِيْل) و(قُنَيْدِيْل)، وإن كان حرف اللين واوًا أو ألفًا قُلِبَا ياءَيْن؛ لسكونهما وانكسار ما قبلها كـ(عُصْفُوْر) و(عُصَيْفِيْر) ـ بقلب الواو ياءً ـ و(مِصْبَاح) و(مُصَيْبِيْح) ـ بقلب الألف ياءً ـ، ويبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحًا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير قبل علامة التأنيث كتاء (شَجَرَة) وألف (حُبْلَى)، وقبل المدّة الزائدة قبل ألف التأنيث كـ(حَمْرَاء)، وما قبل ألف (أفْعَال) كـ(أجْمَال) و(أفْرَاس)، وما قبل (فُعْلان) الذي لا يجمع على (فعالين) كـ(سَكرَان) و(عُثمَان)؛ ففي هذه الموارد لا يُكسَر بعد ياء التصغير فيها، فتكون مستثناة من قاعدة «كسر ما بعد ياء التصغير في المتجاوز الثلاثة».

النسب

لابدّ في النسبة إلى شيء من بلد أو قبيلة أو غيرهما من زيادة ياءٍ مشدَّدة، تكون تلك الياء حرف إعراب، وتكسر آخر ذلك المنسوب، فتقول في النسب إلى (دِمَشْق): «دِمَشْقِيّ».

وتحذف ياء النسبة المزيدة في نحو: (كُرْسِيّ) و(شَافِعِيّ)، فتقول في النسب إليهما: «كُرْسِيّ» و«شَافِعِيّ»، فتحذف الياء المشدّدة منهما، وتجعل مكانهما ياءَ النسب، فيتّحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه ولكن يختلف التقدير، ويظهر أثره إذا كانت (بَخَاتِيّ) علمًا لرجل؛ فإنّه يكون غير

منصرف، فإذا نسب إليه انصرف؛ لزوال صيغة منتهى الجموع، وبالجملة إذا نُسب إلى [شيء] لَحِق آخره ياءٌ مشدَّدةٌ، وكُسر ما قبلها، ونُقل إعرابه إليها، فيصير اسمًا لما لم يكن له، ويجري مجرى الصفة في رفعه الظاهرَ والمضمرَ، ويحذف لها مثلها وتاء التأنيث.

ولنقتصر على هذا القدر من تلخيص هذا الفنّ، وفيه الكفاية لمن أراد الأخذ بلُبابه ونتائج أبحاثه. والله وليُّ التوفيق.

تمَّ على يد مؤلِّفه: العبدُ الراجي فضلَ ربِّه ذي المِنَن، ابنُ العلَّامةِ السيّد الهادي أبي محمَّد الحسنُ المشتهَر بـ(السيّد حسن صدر الدين[١]).[٢]

وقد تمّ الفراغ من تحقيق هذا الكتاب الشريف (خلاصة النحو)
على يد العبد الفقير إلى الله الغنيّ أمير بلوكيّ النيسابوريّ
أواخر ذي الحجّة سنة ١٤٤١ هـ
في النجف الأشرف
والحمد لله ربّ العالمين والصلاة على محمّد وآله الطاهرين
ولعنة الله على أعدائهم أجمعين

---

١. في (ب) زيادة «الكاظميّ الموسويّ».

٢. وقد كتب الناسخ في آخر نسخة (ب): «كتبه أقلّ خلق الله في الخليقة بل لا شيء في الحقيقة أحمد بن سلطانعلي الحسينيّ المرعشيّ الشوشتريّ في يوم الخميس عاشر شهر جمادى الثانية من شهور السنة ١٣٤٨ من الهجرة. تمّ».

المصادر

ـ القرآن الكريم.

(أ)

١ ـ إعراب القراءات السبع وعللها: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق وتقديم: د. عبد الرحمن العثيمين، مكة المكرمة ـ جامعة أم القرى، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ / ـ ١٩٩٢ م، عدد الأجزاء: ٢.

٢ ـ الأعلام: الزركليّ، خير الدين (١٤١٠ هـ)، نشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠ م.

٣ ـ أعيان الشيعة، الأمين، السيّد محسن بن عبد الكريم (١٣٧١ هـ)، تحقيق: حسن الأمين، نشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

٤ ـ الإقناع في القراءات السبع، الأنصاري الغرناطي، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، المعروف بابن البَاذِش (ت ٥٤٠هـ)، نشر: دار الصحابة للتراث.

٥ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمّد (ت ٥٧٧ هـ)، نشر: المكتبة العصريّة، بيروت، الطبعة: الأولى.

٦ ـ أوضح المسالك: ابن هشام، عبد الله بن يوسف (٧٦١ هـ)، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة العصريّة، بيروت، الطبعة: الأولى.

٧ ـ إيضاح الوقف والابتداء، الأنصاري الغرناطي، محمد بن القاسم بن محمد بن بشّار (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، نشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م، عدد الأجزاء: ٢.

(ت)

٨ ـ تاج العروس من جواهر القاموس: الحسينيّ الزبيديّ، السيّد محمّد مرتضى (١٢٠٥ هـ)، عليّ شيريّ، دار الفكر، بيروت.

٩ ـ تحبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، نشر: دار الفرقان، الأردن، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٠ ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيّان، محمّد بن يوسف بن عليّ (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: هنداوي، حسن، نشر: دار القلم، دمشق، ١٤٢٠ هـ.

١١ ـ التصريح على التوضيح: الأزهريّ، خالد بن عبد الله (ت ٣٧٠ هـ)، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين، نشر: دار إحياء الكتب العربيّة (عيسى البابي الحلبيّ وشركاه)، القاهرة.

١٢ ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، محمّد بن يوسف (ت ٧٧٨ هـ)، نشر: دار السلام، القاهرة، الطبعة: الأولى.

١٣ ـ التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت ٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، تقديم وإشراف: الشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي، والشيخ عبد الرافع بن رضوان بن علي الشرقاوي،نشر: دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٣٦ هـ/ ٢٠١٥ م.

(ج)

١٤ ـ جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت ٤٤٤هـ)، نشر: جامعة الشارقة، الإمارات (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ٤.

(ح)

١٥ ـ حجة القراءات، أبو زرعة ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد (ت حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، نشر: دار الرسالة.

١٦ ـ الحجة للقراء السبعة، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٧.

١٧ ـ الحدائق النديّة: المدنيّ الشيرازيّ، السيّد عليّ خان بن أحمد (ت ١١٢٠ هـ)، تحقيق: السيّد أبوالفضل السجّاديّ، نشر: ذوي القربى، الطبعة: الأولى.

(خ)

١٨ ـ خزانة الأدب وغاية الأدب: ابن حجّة، تقيّ الدين بن عليّ (ت ٨٣٧ هـ)، تحقيق: دَياب، كوكب، نشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية.

١٩ ـ خزانة الأدب لبّ لباب لسان العرب: البغداديّ، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٣٠ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، نشر: مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩ م.

٢٠ ـ الخصائص: أبو الفتح، عثمان بن جِنّي، هنداويّ، عبد الحميد، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثالثة.

(د)

٢١ ـ ديوان أبي ربيعة: عمر بن عبد الله المخزوميّ (ت ٢٣ هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار الأندلس، بيروت الطبعة الرابعة، ١٩٨٨ م.

٢٢ ـ ديوان أعْشَى: ميمون بن قيس الوائليّ (ت ٧ هـ)، شرح وتعليق محمّد محمّد حسين، نشر: مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣ م.

٢٣ ـ ديوان الأحوص: الأنصاريّ، عبد الله بن محمّد (ت ١٠٥ هـ)، تحقيق: السامرائيّ، إبراهيم، نشر: مطبعة النعمان، النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ هـ.

٢٤ ـ ديوان الخنساء: تماضر بنت عمرو (ت ٢٤ هـ)، رواية ثعلب (أحمد بن يحيى)، تحقيق: أنور أبو سويلم، نشر: دار عمار، الطبعة الأولى، ١٩٨٨ م.

٢٥ ـ ديوان السلامة: التميميّ، سلامة بن جندل (ت ٢٣ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت الطبعة الثانية، ١٩١٧ م.

٢٦ ـ ديوان العبّاس بن مرداس السلمي (ت نحو ١٨ هـ)، جمع وتحقيق: يحيى الجبوريّ، نشر: المؤسَّسة العامّة للصحافة والطباعة في دار الجمهوريّة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ هـ.

٢٧ ـ ديوان امرئ القيس: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ (ت ٤٩٧ هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٨ م.

٢٨ ـ ديوان جرير: اليربوعيّ، جرير بن عطيّة (ت ٢٨ هـ)، تحقيق: نعمان أمين طه، نشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٢٩ ـ ديوان رؤبة بن العجّاج: التميميّ السعديّ، رؤبة بن عبد الله العجّاج بن رؤبة (ت١٤٥ هـ)، تحقيق: وليم بن الورد، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠ م.

٣٠ ـ ديوان زهير بن أبى سلمى (شعر زهير): زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزنيّ (ت ١٣ هـ)، صنعة الأعلم الشنتمريّ (ت٤١٠ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

٣١ ـ ديوان مسكين الدارميّ: ربيعة بن عامر (ت ٨٩ هـ)، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطيّة/عبد الله الجبوريّ، نشر: مطبعة دار البصريّ، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ.

٣٢ ـ ديوان نابغة بني شيبان: تحقيق وشرح: محمّد نبيل طريفيّ، نشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.

(ذ)

٣٣ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الطهرانيّ، الشيخ آقا بزرك (ت ١٣٨٩ هـ)، نشر: دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

(ر)

٣٤ ـ رسالة في مصنّفات السيّد حسن صدر الدين: السيّد حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق واستدراك: مركز إحياء التراث، نشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة، كربلاء، ط ١، ١٤٤٣ هـ.

(س)

٣٥ ـ السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، نشر: دار المعارف ـ مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٣٦ ـ سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي)، أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بـ(ابن القاصح) العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (ت ٨٠١هـ)، مراجعة: شيخ المقارئ المصرية: عليّ الضباع، نشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م.

٣٧ ـ سنن ابن ماجة، محمّد بن يزيد القزوينيّ (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي، عدد الأجزاء: ٢.

٣٨ ـ سنن الترمذيّ: الترمذيّ، محمّد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، عدد الأجزاء: ٦، بيروت، ١٩٩٨ م.

(ش)

٣٩ ـ شرح أبيات سيبويه: السيرافيّ، حسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: سلطانيّ، محمّد عليّ، نشر: دار العصماء، الطبعة الأولى، دمشق.

٤٠ ـ شرح أبيات مغني اللبيب: البغداديّ، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٣٠ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح/ أحمد يوسف دقاق، نشر: دار المأمون للتراث/ دار الثقافة العربيّة، دمشق، ١٤٠٧ هـ.

٤١ ـ شرح الأُشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): الأشمونيّ، عليّ بن محمّد (ت نحو ٩٠٠ هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، نشر: مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٥ م.

٤٢ ـ شرح الدمامينيّ على مغني اللبيب: الدمامينيّ، محمّد بن أبي بكر (ت ٨٢٧ هـ)، تحقيق: عنايه، أحمد عزّو، نشر: مؤسَّسة التأريخ العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى.

٤٣ ـ شرح الرضيّ على الكافية: رضي الدين الإستر آباديّ، محمّد بن حسن (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: عمر يوسف حسن، نشر: موسسة الصادق، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ ش.

٤٤ ـ شرح الشواهد الشعريّة في أُمّات الكتب النحويّة: شُرّاب، محمّد محمّد حسن، نشر: مؤسَّسة الرسالة، بيروت.

٤٥ ـ شرح طيبة النشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، ضبط وتعليق: الشيخ أنس مهرة، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٤٦ ـ شرح الكافية الشافية: ابن مالك، محمّد بن عبد الله (ت ٧٧٢ هـ)، تحقيق: عبد الموجود، عادل أحمد/ معوّض، عليّ محمّد، نشر: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت.

٤٧ ـ شرح الكتاب: السيرافيّ، حسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: مهدلي، أحمد حسن/ عليّ سيّد عليّ، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى.

٤٨ ـ شرح جمل الزجّاجيّ: ابن عصفور، عليّ بن مومن (٦٧٠ هـ)، تحقيق: فوّاز الشعار، نشر: دار الكتب العلمّية، بيروت، الطبعة الأولى.

٤٩ ـ شرح ديوان زهير بن أبي سلمى (ت ١٣ هـ): صنعة أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤ م، نشر: الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤ م.

٥٠ ـ شرح شافية الرضيّ: رضيّ الدين الإستر آباديّ، محمّد بن حسن (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمّد نورالحسن/ محمّد الزفزاف/ محمّد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى.

٥١ ـ شرح شواهد المغني: السيوطيّ، الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ)، نشر: أدب الحوزة، قم المقدّسة، الطبعة الأولى.

(ص)

٥٢ ـ الصحاح: الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: عطّار أحمد عبد الغفور، نشر: دار الملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ.

٥٣ ـ صحيح البخاريّ: البخاريّ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦ هـ)، نشر: دار الفكر، طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة بإستانبول، ١٤٠١ هـ.

٥٤ ـ صحيح مسلم: النيسابوريّ، مسلم بن الحجّاج بن مسلم (ت ٢٦١ هـ)، نشر: دار الفكر، طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة بإستانبول.

(ط)

٥٥ ـ طبقات أعلام الشيعة: الطهرانيّ، الشيخ آقا بزرك (ت ١٣٨٩ هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربيّ بيروت، الطبعة الأولى، أوفيست، ١٤٣٠هـ.

(ع)

٥٦ ـ علل الشرائع: ابن بابويه القميّ، محمّد بن عليّ (٣٨١ هـ)، تقديم: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، نشر: المكتبة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٨٥ هـ.

٥٧ ـ العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر المقرئ الأنصاري السرقسطي، إسماعيل بن خلف بن سعيد (ت ٤٥٥هـ)، تحقيق: الدكتور زهير زاهد / الدكتور خليل العطية، نشر: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

(غ)

٥٨ ـ الغدير في الكتاب والسنة والأدب: الأمينيّ النجفيّ، عبد الحسين أحمد (ت ١٣٩٠ هـ)، نشر: دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧ هـ.

٥٩ ـ غيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي، علي بن محمد بن سالم (ت ١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

(ف)

٦٠ ـ فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد إبراهيم محمد سالم (ت ١٤٣٠هـ)، نشر: دار البيان العربى، القاهرة، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٦١ ـ فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، جمال الدين أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، نشر: دار البشائر، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.

(ق)

٦٢ ـ القاموس المحيط: الفيروز آباديّ، محمّد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ)، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

(ك)

٦٣ ـ الكافي: الكلينيّ، محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاريّ، نشر: دار الكتب الإسلاميّة، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨ هـ.

٦٤ ـ الكافية: ابن حاجب، عثمان بن عمر (٦٤٦ هـ)، تحقيق: شاعر، صالح عبد العظيم، نشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ.

٦٥ ـ الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٧٠ هـ)، تحقيق: محمّد الحسين الأعلميّ، نشر: مؤسَّسة الأعلميّ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧ هـ.

٦٦ ـ الكنز في القراءات العشر، أبو محمد التاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على بن المبارك (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.

٦٧ ـ الكنى والألقاب: القمّيّ، عبّاس (ت ١٣٥٩ هـ)، تحقيق: موسّسة النشر الإسلاميّ، نشر: موسّسة النشر الإسلاميّ، قم المقدّسة، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ.

(ل)

٦٨ ـ اللُّباب في علل البناء والإعراب: العكبريّ، عبدالله بن حسين (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: عثمان، محمّد، نشر: مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، الطبعة الأولى.

٦٩ ـ لسان العرب: ابن منظور، محمّد بن مكرم المصريّ (ت ٧١١ هـ)، تحقيق: أحمد فارس، نشر: دار الفكر، بيروت.

(م)

٧٠ ـ المبسوط في القراءات العشر، النيسابوريّ،أحمد بن الحسين بن مِهْران (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، نشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١ م.

٧١ ـ مسند أبي يعلي الموصليّ: أحمد بن عليّ التميميّ (ت ٣٠٧ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٤ م.

٧٢ ـ مسند أحمد: أحمد بن حنبل (ت ٧٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٧٣ ـ مسند البزّار = البحر الزخّار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بـ«البزّار» (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، نشر: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١٨، المدينة المنورة، ٢٠٠٩ م.

٧٤ ـ مصنف ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن

خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٧، الرياض، ١٤٠٩ هـ.

٧٥ ـ معاني القراءات، أبو منصور الأزهري الهروي، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، نشر: مركز البحوث في كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٣، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م.

٧٦ ـ المعجم الكبير للطبراني، أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر: مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء:٢٥.

٧٧ ـ مغني اللبيب: ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ)، نشر: مكتبة آية السيّد المرعشيّ، قم المقدّسة، الطبعة الرابعة.

٧٨ ـ مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، أبو العلاء الكرماني الحنفي، محمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي الفتح محمد بن أبي شجاع أحمد (ت بعد ٥٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، تقديم: الدكتور محسن عبد الحميد، نشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٧٩ ـ المفضّليّات: الضبّي الكوفيّ، مفضّل بن محمّد بن يعلى (ت ١٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر/ عبد السّلام هارون، نشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٨٠ ـ المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة: العينيّ، محمودبن

أحمد (ت ٨٥٥ هـ)، نشر: عليّ محمّد فاخر/ أحمد محمّد توفيق السودانيّ/ عبد العزيز محمد فاخر، نشر: دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ.

٨١ ـ المقتضب: المبرّد، محمّد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، نشر:المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٣٨٨ هـ.

٨٢ ـ المكرَّر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، ويليه موجز في ياءات الإضافة بالسور، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشّار الشافعي المصري (ت ٩٣٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٨٣ ـ منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، الأشموني المصري الشافعي، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم (ت نحو ١١٠٠هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، نشر: دار الحديث، عدد الأجزاء: ٢، القاهرة، مصر: ٢٠٠٨ م.

٨٤ ـ موسوعة طبقات الفقهاء: مؤسَّسة الإمام الصادق عليه السلام، اللَجنة العلميّة، نشر: مؤسَّسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

(ن)

٨٥ ـ النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق : علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ)، نشر: المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتاب العلمية)، عدد الأجزاء : ٢.

٨٦ ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمريّ، يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق: يحيى مراد، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى.

(و)

٨٧ ـ الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتّاح بن عبد الغنيّ بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، نشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

٨٨ ـ الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الأَهْوَازي، الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: دريد حسن أحمد، نشر: دار الغرب الإسلامى، بيروت، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، ٢٠٠٢ م.

(هـ)

٨٩ ـ الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ)، نشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى عدد الأجزاء: ٣، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.

فهرس الآيات

فهرس الأشعار

ألا يا قَوْمِ لِلْعَجَبِ العَجيبِ	لِلْأَرِيْبِ	---	١٩٧
[إنَّ الشَبَابَ الذي مَجدٌ عَوَاقِبُه	للشِّيبِ	سلامة بن جندل	١٠١
إذَنْ وَاللهِ نَرمِيَهُم بِحَربٍ	الـمَشِيبِ	حسان بن ثابت الأنصاريّ	٢٢٠
ألَا عُمْرَ وَلَّى مُستَطَاعٌ رُجوعُه	الغَفَلاتِ	---	١٠٤
يا رُبَّ بَيضَاءَ مِنَ العَواهِجِ	دَارِجِ	جندب بن عمرو	١٨٧
أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا لَه	سِلاحٍ	مسكين الدارمي	٢٠٥
بأفْعُل وبأفْعَال وأفْعِلَة	العدد	أبو الحسن الدباج	٢٥١
[قالتْ] ألا لَيتَما هذا الحَمامُ لنا	فَقَدِ	النابغة الذبيانيّ	٩٦
لَالَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثنَةَ إنَّها	عُهُودًا	جميل بن عبد الله العذري	١٨٤
[أعِدْ نَظَرًا يا عَبدَ قَيسٍ] لَعَلَّما	المقيَّدا	الفرزدق	٩٦
مَا لِلْجِمالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا	حَديدًا	الزَّبّاء	١٠٩
يا ابْنَ أمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي	شَديدِ	أبو زُبيد الطائي	١٩٦
لا أعرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدامِعُها	دَوَّارِ	النابغة الذبياني	٢٢٢
أ نفسًا تَطِيبُ بِنَيلِ الـمُنى	جِهَارًا	---	١٤٢
[ولقد جنيتُك أكمُؤًا وعَساقِلًا]	الأوبَر	---	٧٢
لا بدَّ مِن صَنْعَا وإنْ طالَ السَفَر	دَبِرْ	---	٢٤٥
لأستَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ الـمُنَى	لِصابِرِ	---	٢٢١
خَلِّ الطَرِيقَ [لِمَنْ يَبْنِي المَنارَ بِه	القَدَرُ	جرير بن عطية	٢٠٥
لَنِعمَ الفَتى تَعشُو إلى ضَوءِ نارِهِ	الخَصَرْ	امرؤ القيس	٢٠٢

فهرس المطالب

كتاب خلاصة النحو

مؤسسة الذريعة إلى إحياء تراث الشيعة
torath_alshia
+9647839545540